خصائص الانتاج الفكري السعودي

في مجال المكتبات والمعلومات

(١٩٤٨ - ١٩٨٥)

«دراسة ببليومترية»

حورية مشالي

جامعة الملك عبدالعزيز بجدة

إن المعرفة التي تتولد من التخصص العلمي تستقر فيما يسمى بأدب التخصص . وهذه تشكل الوحدات المعرفية التي تتعلق بالمفاهيم والنظريات ومناهج البحث في التخصص . هذا بالإضافة إلى المعرفة التي تنتج عن أهم الأحداث وأبرز الشخصيات وأيضاً من الهيئات والمنظمات التي تساهم بدور فعّال في تقدم مسار المجال . ويقاس تقدم التخصص بمدى تطور الأدب الناتج عنه أي بحصيلة ونوعية الإنتاج الفكري في المجال العلمي .

وتخصص المكتبات والمعلومات الذي نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٨٧ له كسائر التخصصات أدب عالمي منشور ومكشف وتجرى عليه دراسات عديدة لمعرفة الاتجاهات العلمية في التخصص .

ومن الواجهة الإقليمية نجد أن تخصص المكتبات والمعلومات دخل منطقة الدول العربية أولاً في مصر ، في النصف الثاني من القرن العشرين ثم انتشر في سائر الدول العربية . وصاحب هذا الانتشار وجود إنتاج فكري عربي في هذا المجال حيث تم حصره وتكشيفه (١) .

وأصبح يمكن للباحثين العرب دراسة الإنتاج الفكري العربي في تخصص المكتبات والمعلومات من أوجه مختلفة (٢) .

والمملكة العربية السعودية تعد من أكثر الدول في المنطقة العربية اهتماماً بتخصص المكتبات والمعلومات . ويحتل التخصص مكانة هامة بين قطاعات البحث العلمي في المملكة . هذا وقد تم إنشاء خمسة أقسام لدراسة التخصص بجامعات المملكة على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا .

وصاحب هذا الاهتمام وجود طبقة من المفكرين ساهمت في إيجاد حصيلة من الإنتاج الفكري جديرة بالدراسة والتحليل .

وتهدف هذه الدراسة إلى حصر وتحليل الإنتاج الفكري السعودي في مجال المكتبات والمعلومات خلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٨٥ لدراسة خصائص هذا الإنتاج من حيث :

١ - نشأته وتطوره ومعرفة المتغيرات التي تؤثر في نموه .
٢ - انتشاره في أوعية المعلومات المختلفة .
٣ - توزيعه الجغرافي في المملكة العربية السعودية وخارجها .
٤ - الموضوعات العلمية المتمثلة في هذا الإنتاج .
٥ - اتجاهات التاليف والنشر .
٦ - اللغات التي استخدمت في التاليف .

ومن الفوائد التي ستعود من هذه الدراسة التعرّف على المسئولين عن إنتاج ونقل المعلومات في مجال المكتبات والمعلومات في المملكة العربية السعودية ، ومعرفة حجم الإنتاج الفكري في هذا المجال ، كما ستفيد الدراسة في معرفة خصائص موضوعات هذا الإنتاج وتحديد نقاط القوة والضعف فيه .

والمقصود بالإنتاج الفكري السعودي في مجال المكتبات والمعلومات هو ما تم تاليفه بواسطة مؤلفين سعوديين ونشر في المملكة العربية السعودية أو خارجها . وتم استبعاد الإنتاج الفكري الذي تم تاليفه ونشره في المملكة من جنسيات غير سعودية .

واتبعت الباحثة في هذه الدراسة أسلوب «البيبليومتركس» Bibliometrics أي القياس الكمي (٣) الذي يتضمن تطبيق الطرق الإحصائية على الببليوجرافيات .

وقد خصص هذا المنهج منذ نشأته عام ١٩٢٣ (٤) لدراسة أدب التخصصات العلمية لوصف تاريخها وأنماط التطور فيها ومعرفة العلاقات التي تنشأ بين الأنماط وتحديد أسبابها . وتعتمد الدراسات الببليومترية أساساً على وجود كميات وفيرة من البيانات الببليوجرافية . وقليل منها تعتمد في اعدادها على حصر ووصف البيانات قبل إحصائها وتحليلها ، إلا أن أغلب الدراسات الببليومترية تعتمد على البيانات التي توفرها الببليوجرافيات (٥) .

واعتمدت الباحثة في حصر الإنتاج الفكري السعودي على المصادر الببليوجرافية التي تغطي الإنتاج الفكري العربي وهي :

١ - محمد فتحي عبدالهادي .
الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات ، ١٨٨٢ - ١٩٧٥ .

٢ - Tameem, Jamal A.
Saudi Arabian Librarianship : an annotated bibliography (1980 - 1986) .

وخضعت الدراسة لدرجة الشمول وللحدود الزمانية التي تغطيها هذه المصادر .

أولاً - حجم الإنتاج الفكري :

يوضح الحصر الببليوجرافي الذي أعد لغرض هذه الدراسة أن حجم الإنتاج الفكري السعودي في مجال المكتبات والمعلومات يبلغ ٣١١ عملاً في الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٨٥ . ويرجع تاريخ أقدم عمل في هذا الإنتاج إلى عام ١٩٤٨ حيث كتب أحمد عبدالغفور عطار أول مقالة عن المكتبات العامة ونشرت في مجلة الحج .

وانقطع الإنتاج فترة تزيد على ١٠ سنوات ثم استأنف التأليف عام ١٩٦١ حين قدم كل من : عبدالله المزروع وعبدالعزيز حسن الشيخ مقالات عن المكتبات العامة والمكتبات في المملكة . ومنذ هذا التاريخ بدأ الإنتاج في تزايد مستمر .

ويوضح الجدول رقم (١) درجة نمو الإنتاج الفكري السعودي بالمقارنة بنمو إجمالي الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات .

جدول رقم (١)
حجم الإنتاج الفكري السعودي مقارنة بالإنتاج الفكري العربي

الفترة الزمنية / الإنتاج	١٩٤٨–١٩٧٥	١٩٧٦–١٩٨٠	١٩٨١–١٩٨٥	المجموع	
	عدد	عدد	عدد	عدد	٪
الإنتاج الفكري السعودي	٣٧	٨١	١٧٥	٢٩٣	١٥ر٤
الإنتاج الفكري العربي	٤٠٠٠	٢٠٠٠	٣١٤٠	٧١٤٠	١٠٠

وبمقارنة الإنتاج الفكري في هذا المجال الذي يتمثل في ٢٩٣ وحدة تأليف منذ نشأته حتى عام ١٩٨٥ - بإجمالي الإنتاج الفكري العربي الذي يبلغ ٧١٤٠ وحدة يتضح أنه يشكل ما يقرب من ٤٪ من الإنتاج العربي في هذا التخصص ، وهذه نسبة لا بأس بها إذا ما أخذ في الاعتبار قصر المدة الزمنية التي انقضت منذ بدء انتعاش حركة التأليف في المملكة والانخفاض النسبي في عدد السكان .

أوعية المعلومات :

يبين الجدول رقم (٢) أنواع أوعية المعلومات التي صدر بها الإنتاج الفكري السعودي في تخصص المكتبات والمعلومات .

جدول (٢)
أوعية المعلومات

النوع	العدد	نسبة العدد إلى المجموع
مقالات الدوريات	١٨٦	٥ر٦٣٪
رسائل جامعية	٣٥	٩ر١١٪
بحوث المؤتمرات	٣٣	٣ر١١٪
تقارير ودراسات	٢٩	٩ر٩٪
كتب	٥	٧ر١٪
فصول من كتب	٥	٧ر١٪
المجموع	٢٩٣	١٠٠٪

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن مقالات الدوريات تحتل المرتبة الأولى بين أوعية المعلومات الأخرى وتشكل ما يقرب من ثلثي الإنتاج الفكري ، وكون مقالات الدوريات تحتل المرتبة الأولى بين بقية أنواع الأوعية التي تستخدم في نشر ونقل المعلومات في تخصص المكتبات والمعلومات بالمملكة يعتبر أمراً طبيعياً وسائداً في دراسات لخصائص الإنتاج الفكري في أمريكا وبريطانيا (٦) وكذلك في الوطن العربي .

ويمكن أن نرجع هذه الظاهرة إلى عدد الدوريات التي ظهرت في المملكة في مجال المكتبات والمعلومات التي تشكل ما يقرب من ٢٧٪ من مجموع الدوريات العربية في المجال . هذا إلى جانب دوريات الكليات بالجامعات في المملكة التي تساهم بقدر مناسب في نشر الإنتاج الفكري لأعضاء هيئة التدريس في أقسام المكتبات والمعلومات .

كما يتضح من الجدول رقم (٢) أن الرسائل الجامعية تحتل المرتبة الثانية بين أوعية المعلومات التي يظهر فيها الإنتاج الفكري السعودي في التخصص إذ يبلغ عددها ٣٥ رسالة حتى عام ١٩٨٥ بنسبة ٩ر١١ من إجمالي الإنتاج . ومن هذه الرسائل ١٥ رسالة دكتوراه و ١٨ رسالة ماجستير . ويرجع تاريخ أقدم رسالة دكتوراه إلى عام ١٩٧٤ (٧) .

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن ١١ رسالة للدكتوراه و ٧ رسائل للماجستير (٥١٪ من مجموع الرسائل) تم الحصول عليها

من جامعات أمريكية من بينها ٧ رسائل من جامعة بتسبرج بولاية بنسلفانيا . وتجدر الإشارة إلى أن مدرسة المكتبات والمعلومات بجامعة بتسبرج كانت من بين المدارس العشرة الأولى في التخصص في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينات من هذا القرن (٨) .

جدول (٣)
الدول التي أجازت الرسائل الجامعية

البلد	دكتوراه	ماجستير
الولايات المتحدة الأمريكية	١١	٧
المملكة المتحدة	١	
مصر	٣	
السعودية		١٣
المجمـــوع	١٥	٢٠

كما يتضح من الجدول رقم (٣) أن ١٣ رسالة للماجستير (٣٧٪ من مجموع الرسائل العلمية) قد منحت من جامعات سعودية .

وتدل ظاهرة تفوق نسبة الرسائل العلمية في الإنتاج الفكري السعودي في تخصص المكتبات والمعلومات على الاهتمام الذي يوجه للتخصص في المملكة ليس فقط في مرحلة البكالوريوس وإنما أيضاً في مرحلة التأهيل العلمي العالي لإعداد المتخصصين سواء للتدريس في أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات أو لشغل مناصب قيادية في مؤسسات المكتبات والمعلومات .

ومنذ أن بدأت الجامعات السعودية في منح درجة الماجستير في المكتبات والمعلومات زادت نسبة الإنتاج الفكري المتولّد من الرسائل العلمية .

وبالرجوع إلى الجدول رقم (٢) يتضح أن بحوث المؤتمرات تاتي في المرتبة الثالثة بعد مقالات الدوريات والرسائل الجامعية . ويبلغ عدد هذه البحوث ٣٣ بحثاً بنسبة ٣ر١١٪ من مجموع الإنتاج الفكري في التخصص ، وهذا يدل على نشاط واسع في اللقاءات العلمية بين الممارسين وأعضاء هيئة التدريس في المجال .

أما فئة التقارير والدراسات بالجدول رقم (٢) فتاتي في المرتبة الرابعة حيث تمثل ٩ر٩٪ من مجموع الإنتاج وتشمل هذه الفئة تقارير ودراسات عن المكتبات في المملكة وخاصة المكتبات المدرسية والجامعية ، هذا بالإضافة إلى أدلة لمكتبات المعاهد والجامعات .

كما يتضح من الجدول رقم (٢) أن الكتب وفصول الكتب تاتي في المرتبة الأخيرة إذ تشكل كل منها نسبة ٧ر١٪ من مجموع الإنتاج الفكري .

جدول رقم ٤
التوزيع الزمني لمواد الإنتاج الفكري

نوع الإنتاج / الفترة الزمنية	مقالات	رسائل جامعية	بحوث المؤتمرات	دراسات وتقارير	كتب	فصول كتب	مجموع
١٩٤٨ - ١٩٥٩	٢						٢
١٩٦٠ - ١٩٦٩	٨			١			٩
١٩٧٠ - ١٩٧٢	٥٤	٨	٦	٠٦		٢	٨٦
١٩٨٠ - ١٩٨٥	١٢٢	٢٧	٢٧	١٢	٥	٣	١٩٦
المجمـــوع	١٨٦	٣٥	٣٣	٢٩	٥	٥	٢٩٣

يوضح الجدول رقم (٤) التوزيع الزمني للإنتاج الفكري السعودي في مجال المكتبات والمعلومات الذي امتد لفترة زمنية بلغت ٣٧ سنة . كما يشير الجدول نفسه إلى أن الإنتاج الفكري السعودي ازدهر خلال السبعينات من القرن الحالي ثم حقق قفزة كبيرة جداً خلال النصف الأول من الثمانينات في القرن نفسه . ويرجع النمو السريع للإنتاج الفكري السعودي خلال الفترة المشار إليها إلى ما تحقق خلالها من نمو اقتصادي ونهضة تعليمية شجعت على التأليف .

ثالثاً - هيئات النشر :

بتوزيع الإنتاج الفكري وفقاً لجهات النشر كما هو موضح بالجدول رقم (٥) نلاحظ ما يلي :

تتمثل جهات النشر في ٦ فئات : هيئات أكاديمية (جامعات ومعاهد ومراكز بحوث) ، وهيئات حكومية ، هيئات تجارية ، هيئات ومنظمات دولية ، جمعيات ومكتبات ، وجميعات غير متخصصة .

وتتصدر الهيئات الأكاديمية القائمة في نشر الإنتاج الفكري السعودي في المكتبات والمعلومات ، إذ تساهم وحدها بنشر ٣ر٤٣٪ من إجمالي هذا الإنتاج .

جدول (٥)
توزيع نشر الإنتاج الفكري بين هيئات النشر
خلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٨٥

جهات النشر	عدد مرات الإنتاج الفكري المنشور	النسبة المئوية
جامعات ومعاهد ومراكز بحوث	١٢٧	٣ر٤٣٪
نشر تجاري	٩١	١ر٣١٪
جمعيات ومكتبات ومعلومات	٢٩	٩ر٩٪
هيئات حكومية	٢٩	٩ر٩٪
هيئات ومنظمات دولية	١٥	١ر٥٪
جمعيات غير متخصصة	٢	٧ر٠٪
المجمـــوع	٢٩٣	١٠٠٪

وربما يرجع ارتفاع النسبة التي تساهم بها الهيئات

الأكاديمية في نشر الإنتاج الفكري إلى الدور الحيوي الذي قامت به كل من مجلة مكتبة الإدارة ومجلة الإدارة العامة التابعة لمعهد الإدارة في الرياض في سرعة نشر الإنتاج الفكري في المكتبات والمعلومات في السبعينات وحتى منتصف العقد الثامن من هذا القرن . هذا بالإضافة إلى دوريات الكليات والجامعات التي تساهم في نشر الإنتاج الفكري لأعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات .

وظاهرة تفوق الهيئات الأكاديمية في نشر الإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات بالمملكة ليست ظاهرة غير مألوفة ، فقد أشار إليها كل من Penna (٩) و Gefland (١٠) و Asheim (١١) في دراسات لهم في التخصص في بعض دول العالم. كما يشير Nicholas (١٢) إلى هذه الظاهرة أيضاً حيث تساهم المؤسسات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية بنصيب كبير في نشر الإنتاج الفكري الخاص بالعلوم الاجتماعية بصفة عامة .

وتشير مساهمة الهيئات التجارية في نشر ما يقرب من ثلث اجمالي الإنتاج الفكري إلى اهتمام الناشرين التجاريين بالمجال في المملكة وإقبالهم على نشر الإنتاج الفكري فيه ، وربما يرجع ذلك إلى التزايد المستمر في عدد الطلاب والطالبات في أقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية في الثمانينات من هذا القرن .

وتأتي الجمعيات والمكتبات في المرتبة الثالثة في نشر الإنتاج الفكري في التخصص حيث تساهم بنشر ٩ر٩٪ من الإنتاج . وفي مقدمة هذه الفئة مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران التي تصدر الدورية Library Science

كما وتقوم الهيئات الحكومية بنشر ٩ر٩٪ من إجمالي الإنتاج في هذا المجال . وعلى رأس هذه الهيئات مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي التابع لوزارة المعارف .

أما فيما يتعلق بالهيئات والمنظمات الدولية فتقوم بنشر ١ر٥٪ من الإنتاج حيث نشر عدد من المؤلفين إنتاجهم في مجلة اليونسكو للمكتبات والمجلة العربية للمعلومات التي تصدرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

التوزيع الجغرافي :

جدول رقم (٦)

التوزيع الجغرافي للإنتاج الفكري السعودي داخل المملكة

مكان النشر	العدد	نسبة التوزيع داخل المملكة
الرياض	١٩٢	١ر٧٣٪
جدة	٤٦	٢ر١٧٪
الظهران	١٩	٣ر٧٪
مكة	٢	٨ر٪
أبها	٤	٦ر١٪
المجمـــوع	٢٦٣	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٦) التوزيع الجغرافي للإنتاج الفكري السعودي داخل المملكة العربية السعودية حيث تبيّن أن مدينة الرياض صدر فيها ١٩٨ وحدة تاليف بنسبة ١ر٧٣٪ من الإنتاج الفكري وهذا يرجع إلى تركيز جهات النشر في العاصمة ولكونها موطناً لجامعات تقدم دراسات في تخصص المكتبات والمعلومات بالإضافة إلى معهد الإدارة العامة الذي يقوم بنشاط بارز في تقديم برامج متعددة لتدريب الممارسين في المجال في معظم أنحاء المملكة .

ويتبيّن من الجدول رقم (٦) أيضاً أن مدينة جدة تعتبر ثاني مدن المملكة من ناحية النشر وبنسبة ٢ر١٧ من الإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات . ويرجع ذلك إلى نشاط دور النشر التجاري بها بالإضافة إلى نشاط قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة الذي يضم عدداً كبيراً من أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجة الدكتوراه في التخصص بالمملكة .

وتعتبر مدينة الظهران ثالث مدن المملكة اهتماماً بنشر الإنتاج الفكري في المكتبات والمعلومات وبنسبة ٣ر٧٪ من إجمالي الإنتاج ، ويرجع ذلك إلى النشاط المهني المنبثق من المكتبة المركزية لجامعة البترول والمعادن فيها .

أما مدينتا مكة المكرمة وأبها فليستا مناطق جذب لنشر الإنتاج الفكري في المكتبات والمعلومات . غير أن هذا الوضع بالنسبة لمكة المكرمة سوف يطرأ عليه تغيير في المستقبل القريب إن شاء الله نتيجة بدء نشاط قسم المكتبات والمعلومات بجامعة أم القرى .

أما فيما يتعلق بنشر الإنتاج الفكري في المجال خارج المملكة فيظهره الجدول رقم (٧) كالتالي :

جدول (٧)

التوزيع الجغرافي للإنتاج الفكري السعودي خارج المملكة

مكان النشر	العدد	النسبة
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠	٨ر٥٨٪
المملكة المتحدة	٤	٩ر١١٪
مصر	٤	٩ر١١٪
تونس	١	٩ر٢٪
الكويت	٢	٨ر٥٪
المغرب	١	٩ر٢٪
باريس	١	٩ر٢٪
الخرطوم	١	٩ر٢٪
المجمـــوع	٣٤	١٠٠٪

ويشير الجدول رقم (٧) إلى أن للولايات المتحدة الأمريكية إسهاماً كبيراً (٥٨ر٨٪) في إصدار الإنتاج الفكري السعودي خارج المملكة، ويعزى هذا الارتفاع إلى التركيز في ابتعاث الطلاب السعوديين لجامعاتها للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه في حقل المكتبات والمعلومات. ويليها المملكة المتحدة ومصر بنسبة ٩ر١١٪ لكل منهما. ثم تنخفض نسبة الإصدار في باقي الدول.

في قطاع المكتبات والمعلومات عن وجود ٩٣ مؤلفاً في المجال. منهم ٨٠ مؤلفاً من الأشخاص و ١٣ هيئة. وقد ساهم الأفراد في إنتاج ٢٥٣ عملاً وساهمت الهيئات بإنتاج ٥٨ وحدة.

ويوضح الجدول رقم (٩) إنتاجية المؤلفين الأشخاص.

جدول رقم (٨)
لغات الإنتاج الفكري

النوع / اللغة	مقالات	رسائل جامعية	بحوث المؤتمرات	دراسات وتقارير	كتب	فصول كتب	مجموع	النسبة ٪
اللغة العربية	١٦٠	١٧	٢٦	٢٥	٤	٥	٢٣٧	٩ر٨٠٪
اللغة الإنجليزية	٢٦	١٨	٧	٤	١		٥٦	١ر١٩٪
اللغة الفرنسية								
اللغة الألمانية								
المجموع	١٨٦	٣٥	٣٣	٢٩	٥	٥	٢٩٣	١٠٠٪

ويتضح من الجدول رقم (٨) أن معظم الإنتاج الفكري في تخصص المكتبات والمعلومات يصدر باللغة العربية وبنسبة ٩ر٨٠٪ نظراً لأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية لفئة المؤلفين. أما الإنتاج الفكري الصادر باللغة الإنجليزية في هذا التخصص فيشكل نسبة ١ر١٩٪ من الإنتاج الكلي. وبمقارنة هذه النسبة بمثيلتها في دراسات أخرى في الوطن العربي (١٣) نجد أنها نسبة مرتفعة جداً ويرجع السبب إلى ابتعاث الخريجين. وتعتبر نسبة الإنتاج الفكري باللغة الإنجليزية مرتفعة نظراً لابتعاث الخريجين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكتابة الرسائل العلمية باللغة الإنجليزية. كما يتضح من الجدول أنه لا توجد مشاركة في اللغات الأخرى مثل الفرنسية والألمانية.

التأليف :

كشف المصر الببليوجرافي للإنتاج الفكري السعودي

جدول رقم (٩)
انتاجية المؤلفين

وحدات التأليف	عدد المؤلفين	النسبة إلى إجمالي عدد المؤلفين
١ وأقل من ٥	٦١	٢ر٧٩٪
٥ وأقل من ١٠	٩	٧ر١١٪
١٠ وأقل من ١٥	٣	٩ر٣٪
١٥ وأقل من ٢٠	٢	٦ر٢٪
٢٠ وأقل من ٢٥	٢	٦ر٢٪
المجموع	٧٧	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٩) أن ٦١ مؤلفاً ٢ر٧٩٪ يتراوح إنتاجهم ما بين وحدة تأليف واحدة وأربع وحدات.

غير أن التوزيع العددي داخل هذه الفئة - عكس باقي الفئات - يظهر تفاوتاً كبير كما يلي :

وحدات التأليف	عدد المؤلفين	النسبة إلى أجمالي عدد المؤلفين
١	٣٥	٥ر٤٥٪
٢	١٥	٤ر١٩٪
٣	٥	٥ر٦٪
٤	٦	٨ر٧٪
	٦١	٢ر٧٩٪

أي أن أكثر من ٦٠٪ من عدد المؤلفين لا يتعدى إنتاج كل منهم وحدتين من التأليف بل إن من لهم وحدة تأليف واحدة يمثلون ٥ر٤٥٪ من إجمالي عدد المؤلفين .

ويظهر الجدول رقم (١٠) أكثر المؤلفين إنتاجاً أي من لهم ٥ مؤلفات فأكثر (١٤) .

جدول (١٠)
أكثر المؤلفين إنتاجاً

اسم المؤلف	عدد المؤلفات
عباس صالح طاشكندي	٢٣
ناصر محمد السويدان	٢٣
علي سليمان الصوينع	١٧
يحيى محمود ساعاتي	١٦
علي إبراهيم النملة	١٤
محمد صالح عاشور	١٣
عبدالجليل طاشكندي	١٠
هاشم عبده هاشم	٩
هشام عبدالله عباس	٨
فهد إبراهيم العسكر	٨
إبراهيم الزيد	٧
عبدالله صالح بن عيسى	٧
محمد ناصر بن عباس	٧
مصطفى محمد السدحان	٦
عبدالعزيز النهاري	٥
عبدالله بن حمد الحقيل	٥

ويوضح الجدول رقم (١٠) أيضاً أن عدد المؤلفات يتفاوت بتفاوت خبرة المؤلفين . فنجد الرعيل الأول جاء إسهامه الأكبر من بين إسهامات الآخرين .

ويوضح الجدول رقم (١١) أسماء الهيئات التي ساهمت في إعداد إنتاج فكري في مجال المكتبات والمعلومات بالمملكة العربية السعودي حتى عام ١٩٨٥ .

جدول رقم (١١)
الهيئات التي ساهمت بإنتاج فكري

م	اسم الهيئة	عدد وحدات التأليف
١	جامعة الإمام محمد بن سعود - عمادة شئون المكتبات	٤
٢	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٣
٣	جامعة الملك سعود (الرياض سابقاً)	١٠
٤	جامعة الملك عبدالعزيز	٦
٥	الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون - إدارة التراث	١
٦	الحرس الوطني	١
٧	دارة الملك عبدالعزيز	١
٨	معهد التربية للمعلمين والمعلمات	٢
٩	مكتبة الإذاعة السعودية	١
١٠	معهد الإدارة العامة	١٢
١١	وزارة الإعلام	١
١٢	وزارة المعارف-إدارة المكتبات العامة	٥
١٣	وزارة المعارف - مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي	١١

كما يتضح من الجدول رقم (١١) أن إنتاج الهيئات يتراوح ما بين ١ - ١٢ وحدة تأليف . ويعتبر معهد الإدارة أغزر الهيئات إنتاجاً في هذا المجال ، يليه مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي بوزارة المعارف ثم عمادة شئون المكتبات بجامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز .

موضوعات الإنتاج الفكري :

من بين كل العناصر الببليوجرافية يأتي العنصر الموضوعي عادة في المقدمة من حيث الأهمية في تحليل ووصف خصائص الإنتاج الفكري .

لذلك تم تجميع وتحليل هذا العنصر في ضوء الأبعاد الرئيسية التي تقوم عليها فلسفة علم المكتبات والمعلومات .

ويوضح الجدول رقم (١٢) توزيع الموضوعات وفقاً لهذه الأبعاد :

جدول (١٢)

التوزيع الموضوعي للإنتاج الفكري

الموضـوع	العدد	النسبة
مصادر المعلومات	٤٨	٣ر١٦٪
التنظيم الببليوجرافي للمعلومات	٧٧	٤ر٢٦٪
خدمات المكتبات والمعلومات	٢٤	٢ر٨٪
مؤسسات المعلومات	٨٠	٤ر٢٧٪
تعليم وتأهيل متخصص المكتبات والمعلومات	٢٥	٥ر٨٪
تقنية المعلومات	٢٧	٢ر٩٪
موضوعات تتعلق بتخصص المكتبات والمعلومات بصفة عامة	١٢	١ر٤٪
المجمـــوع	٢٩٣	١٠٠٪

ويبدو واضحاً في الجدول رقم (١٢) أن قطاع مؤسسات المعلومات قد نال أكبر اهتمام من المؤلفين حيث يمثل ٤ر٣٧٪ من مجموع الإنتاج الفكري . وبتحليل البيانات في هذا القطاع تبين أن التأليف قد اتجه أكثر نحو المكتبات الأكاديمية (٢٥ وحدة) تليها المكتبات العامة (١٩) ثم المدرسية (١٠) والوطنية (٧) ثم أنواع المكتبات في دول مختلفة .

كما يتضح من الجدول رقم (١٢) أن التنظيم الببليوجرافي للمعلومات يحتل المرتبة الثانية بنسبة ٤ر٢٦٪ . وبتحليل وحدات التأليف في القطاع تبين أن الببليوجرافيا تعتبر أكثر الموضوعات التي جذبت اهتمام المؤلفين حيث بلغ عدد الدراسات فيها (٢٨) ، تأتي بعدها الطباعة والنشر (٢٠) فالفهرسة والفهارس (١٦) ثم التصنيف (٩) .

ويشتمل الإنتاج الفكري في قطاع التنظيم الببليوجرافي للمعلومات على دراسات قليلة جداً في التكشيف والاستخلاص وفي التزويد وبواقع عملين على الأكثر في كل موضوع منهم .

ويلاحظ في الجدول رقم (١٢) أيضاً أن مصادر المعلومات تأتي في المرتبة الثالثة بنسبة ٣ر١٦٪ . وتناولت وحدات التأليف دراسات كانت أكثرها للمطبوعات الحكومية (١١) ثم الدوريات (٨) ثم دراسات قليلة في أنواع المصادر الأخرى (المعاجم ، دوائر المعارف ، كشافات ، ومصغرات ، مراجع تراث وأدب أطفال) .

كما يتضح من التوزيع الموضوعي للإنتاج الفكري السعودي في مجال المكتبات والمعلومات في الجدول (١٢) أن نسبة التأليف في قطاع تقنية المعلومات ٢ر٩٪ يليها قطاع التعليم والتأهيل بنسبة ٥ر٨٪ .

وتأتي خدمات المكتبات والمعلومات في المرتبة الأخيرة وبنسبة ٢ر٨٪ من إجمالي الإنتاج ، وهناك موضوعات عامة تتعلق بالتخصص مثل المكتبة والبحث وغيرها وتشكل نسبة ١ر٤٪ من الإنتاج .

خاتمة :

وفي ختام التحليل يتضح أن إجمالي إنتاج الفكر السعودي في مجال المكتبات والمعلومات على مدى ٣٧ عاماً (١٩٤٨ - ١٩٨٥) قد بلغ ٢٩٣ وحدة تأليف منها ١٩٦ وحدة (٦٧٪) صدرت بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٨٥ . وهذا يعكس ما تحقق من قفزة كبيرة في نشاط التأليف في هذا المجال خلال النصف الأول من الثمانينات من القرن الحالي . ومن العوامل التي ساعدت على هذا النمو السريع في نشاط التأليف في المجال : التوسع في التعليم وتدريس علم المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية .

ويتنوع هذا الإنتاج في أوعية نشر مختلفة ، في مقدمتها مقالات الدوريات ثم الرسائل الجامعية فأبحاث المؤتمرات والتقارير والدراسات ثم الكتب من حيث الأهمية .

وأوضح الحصر والتحليل أن ما يقرب من ٢٠٪ من الإنتاج الفكري السعودي في مجال المكتبات والمعلومات قد صدر باللغة الإنجليزية وهذا يدل على إمكانية بث ونقل هذا الإنتاج خارج المحيط العربي .

ويمكن إجمال نقاط القوة فيما يختص بتغطية الموضوعات في أن الإنتاج السعودي قد غطى معظم موضوعات التخصص . ويتركز بشكل أكبر على مؤسسات المعلومات بأنواعها ، يلي ذلك الببليوجرافيا والنشر والطباعة ثم المطبوعات الحكومية من بين مصادر المعلومات . كما تناولت إسهامات المؤلفين قدراً غير قليل في موضوعات التقنية وخدمات المعلومات .

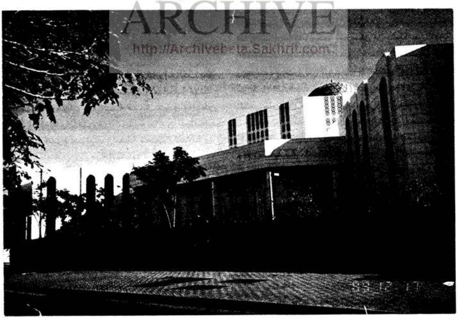
غير أنه قد لوحظ وجود انخفاض في الإقبال على التأليف في موضوعات التكشيف والاستخلاص والتزويد وإدارة المكتبات ومراكز المعلومات .

وبصفة عامة إذا ما أخذ في الاعتبار قصر المدة الزمنية التي انقضت منذ دخول التخصص جامعات المملكة وبدء انتعاش حركة التأليف فيها فإن حجم الإنتاج الفكري وتنوعه يمثل إسهاماً وإضافة إيجابية للإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات في العالم العربي .

المراجع والهوامش

١ - محمد فتحي عبدالهادي . الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات في عشر سنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٥ ،

الرياض : دار المريخ للنشر ، ص ١٩٨٩ ، ٥٧٧ ص .
- محمد فتحي عبدالهادي . الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات ، ط ٢ ، الرياض : دار المريخ ، ١٩٨١ ، ٣٩٤ ص .
٢ - محمد فتحي عبدالهادي . الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات الصادر عام ١٩٨٧ ، عالم الكتب ، مج ١١ ، ع ١٤ ، رجب ١٤١٠هـ ، ص ص ٢٠ - ٢٧ .
- محمد فتحي عبدالهادي . الإسهام الخليجي في مجال المكتبات والمعلومات - دراسة تحليلية ، عالم الكتب ، مج ٣ ، ع ٤٤ ، ص ٥٤٥ - ٥٦٤ .
- محمد فتحي عبدالهادي . الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات بين الكم والكيف . ص ٥٩ - ٨٣ في كتابه : دراسات في الضبط الببليوجرافي ، القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ .
- Tameem Jamal A. Saudi Arabian Librarianship : an annotated Bibliography, (1980 - 1986) .
- أسامه السيد محمود . المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والنامية - الاتجاهات - العلاقات - المؤسسات - الإنتاج الفكري ، القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ .
٣ - Ravickandra Rao, I.K., Quantitative Methods for Library and Information Sciences, New York, John Wiley, 1983.
٤ - Hulme, W., Statistical Bibliography in Relation to the Growth of Modern Civilization, London, 1923 .
٥ - Nicholas, D., Literature and Bibliometrics, London, Clive Bingley, 1978, p . 31 - 65 .
٦ - المصدر السابق ، ص ٤٣ Nicholas, D.
٧ - عباس صالح طاشكندي
A Descriptive Catalogue of Arabic Manuscripts in the Field of Pure and Applied Sciences at Arif Hikmat Library : a Method for bibliographic description . Pittsburgh, 1974, thesis (Ph . d.) .
٨ - تقارير لجنة accreditation التي علمت بها الباحثة أثناء عملها بهذه الجامعة من ١٩٧٤ - ١٩٨٢ .
٩ - Penna, Carlos V., Planning Library and Information services, 2nd., Paris , UNESCO, 1970 .
١٠ - Gefland, M.A., University Libraries for Develoiping Countries, Paris . UNESCO. 1968 .
١١ - Asheim, Lester E., Librarianship in the Developing Countries, Urbana, Univ. of Illinois press, 1966 .
١٢ - Nicholas, D., Literature and Bibliometrics, p. 64 - 70
١٣ - أسامة السيد محمود . المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والنامية - الاتجاهات - العلاقات - المؤسسات - الإنتاج الفكري ، القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ .
١٤ - حتى عام ١٩٨٥ .



مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض

قانون براد فورد للتشتت
(١) مفاهيم أساسية

عبدالرحمن فراج
قسم الفهرسة والتصنيف - عمادة شئون المكتبات
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض

١ - مدخل

يمثل اكتشاف الأساليب الببليومترية علامة فارقة في دراسات المكتبات والمعلومات ، سواء على مستوى الدراسات النظرية والمنهجية ، أو على مستوى التطبيقات والإجراءات العملية .

وربما نتفق الآن على أن القياسات الوراقية قد جاءت في وقتها تماماً مع عصر «تفجر المعلومات» الذي نعيش فيه ؛ فمع التقدم العلمي يكثُر المتخصصون في العلوم ، وتنمو المؤسسات الأكاديمية والبحثية ، وتتضخم البحوث الأساسية والتطويرية ، مما تنشأ معه الحاجة إلى مقاييس كمية وكيفية لتقدير وتقييم هؤلاء وهؤلاء .

وتتيح لنا الدراسات الببليومترية طرقاً وأساليب يمكن بها وصف ومراقبة الملامح الهامة والسمات الأساسية للإنتاج الفكري ؛ كما تقدم لنا مؤشرات قيمة فيما يتصل بالتطور الثقافي، والتقدم العلمي والتقني في مجتمعٍ ما من المجتمعات. وغدت هذه المؤشرات اليوم أساليب راسخة معتمدة للدلالة على إنتاجية العلماء Guantity ، ونوعية إنتاجهم ذاك Guagity .

ويُعد قانون براد فورد للتشتت أحد أساليب القياسات الوراقية المستخدمة في تقدير وتقييم مناشط العلماء وخدمات المعلومات . ويمكن القول عن «برادفورد» إنه رجلٌ ملأ دنيا المعلومات وشغل ناسها ، كما يمكن اعتبار قانونه ذاك عمدة هذه الأساليب ؛ فلقد حظي هذا القانون بما لم يحظ به قانون أمبريقي آخر من تعليقات وتطوير ودراسات .

ونستعرض في هذا المقال اتجاهات الدرس الرئيسة في قانون براد فورد ، والأسس والمبادئ التي تقف وراءه - كقانون أمبريقي يعبر عن ظاهرة اجتماعية ، ونقتصر هنا على تركيز الضوء على الصيغة البيانية لقانون برادفورد ، كما قام على تطويرها بروكس ؛ تلك الصيغة التي اتضح أنها - من واقع التطبيقات العملية - أكثر الصيغ اتفاقاً مع البيانات الأمبريقية . كما تعرض لشروط تطبيق القانون ، ومجالات تطبيقه ، في إشارة إلى أبرز نتائج الدراسات التطبيقية التي انتهى إليها الدرس اليوم .

إننا سنحاول ، باختصار ، أن نجيب على سؤال : لماذا يحدث ما يحدث في طبيعة الظاهرة محط الدرس ، ولماذا يحدث مايحدث في القانون الأمبريقي المـُعبر عن تلك الظاهرة ؟

٢ - دراسة تداول المعلومات

إذا كان لنا أن نطمئن إلى قول فيكري (١) من أن المادة والطاقة والمعلومات تشكُل العناصر الأساسية لعالمنا الذي نعيش فيه ، فإن المعلومات بهذا مورد استراتيجي . وهي أساسٌ للنشاط العلمي - على حد تعبير وليم جارفي (٢) . ويلحق هذا عديدٌ من المعاني يقف على رأسها ، في ظل الظروف الدولية المعاصرة ، وجوب ترشيد هذا المورد لأجل الإفادة منه بمدى أكثر فعالية . وعند هذه النقطة تطل قضية المنهج برأسها إلى الموضوع .

١/٢ ثمة اتجاهات عدة يمكن عن طريقها قياس وتقييم المناشط العلمية ، للعلماء الأفراد وللمجتمعات العلمية على السواء . فالقياس والتقييم يمكن أن يتبع منحى تحليل مضمون الوثائق Content analysis . كما أنه يمكن أن يتخذ من الجانب التاريخي Historicil approach والتطور العلمي للنشاط دليلاً مرشداً . ويصحب ذلك - في العادة - التحكيم الدقيق Peer judgment من قبل المتخصصين . كما أنه يمكن - أخيراً - اتباع الإحصاء الكمي للوثائق - فيما يُعرف اليوم بالببليومتريقا .

ومن الواضح هنا أن الببليومتريقا مصدرٌ واحد من مصادر المعلومات التي يمكن التوسل بها في التقييم العلمي للأفراد والمجتمعات ؛ إلا أنه - من وجهة النظر الاقتصادية البحتة - يُعد أقلها مؤونة وأقربها إلى تقديم المشورة والمعونة .

٢/٢ ولقد أدرك جارفي أن اعتمادنا على تحليل النظم وغيره من الأساليب المصاحبة لاستخدام الحاسبات في المكتبات ، قد حال دون دراستنا للجوانب الجوهرية والأكثر صعوبة في عملية تداول المعلومات (٢) . مما يعني أن الأساليب المناسبة للتعامل مع ظاهرة تفجر المعلومات ليست بالضرورة أساليب تقنية ، وإنما هي - في الأساس - أساليب منهجية .

وبالطبيعة ، فإن البحوث الأساسية هي أمر أكثر أهمية - بمعنىً من المعاني ، وفي أي مجال - من الإسهامات التقنية التي تعتمد بصورة كبيرة على مستوى تطور المعرفة العلمية الأساسية . وذلك لايعني ، بالطبع ، أن مشكلات البحوث

التقنية أو التطبيقية أقل صعوبة أو أقل تعقيداً من البحوث الأساسية . بل ربما كان العكس ، أحياناً ، هو الصحيح .

٢/٢ ولكن ، كيف يمكننا أن ندرس المعلومات ، تلك الظاهرة المراوغة ؟

ربما أخذت هذه الدراسة صورتها الواضحة حينما أمكن ملاحظة أنماط سلوكية معينة ترتبط بالمعرفة المسجلة recorded lenowledge أو الإنتاج الفكري المنشور .

وفي السابق ، حيث كانت المعلومات مادة خام غير ذات أثر - أو ذات أثر ضئيل ، لم يكن من الممكن لنا ملاحظة أن للمعلومات أنماط سلوك محددة . ومع التقدم العلمي ، وتضخم الإنتاج الفكري ، اتضح أن المعرفة يتم إنتاجها واستخدامها بطريقة يمكن معها ملاحظة أنماط منتظمة بسهولة . ومثل هذه الأنماط غالباً ما تكون نتيجة لعوامل اجتماعية وراء المجال (٣) . إن المنهج الموكل إليه الكشف عن هذه الأنماط هو :

٣ - الببليومتريقا

٣ / ١ الببليومتريقا ، أو القياسات الوراقية ، هي منهج أو أداة ، تنصب على التحليل الكمي لخصائص المعرفة المسجلة والسلوكيات المرتبطة بها . وهي تتوسل لذلك ببعض الأساليب الرياضية والإحصائية التي تُستخدم في تحليل الإنتاج الفكري المتخصص ، على طريقة تحديد الخصائص البنيانية لهذا الإنتاج .

ويُقصد بالخصائص «البُنيانية» هنا ، مقومات نظام الاتصال في المجتمع العلمي ، أي ما يقوم عليه بنيان المجتمع العلمي من أنشطة أساسية تتصل بالتأليف والنشر والاستخدام .

٣ / ٢ وتتبدي أهمية الببليومتريقا إذا ما نظرنا إلى رصيد البشر من الفكر المنشور الذي يفوق قدرة أي إنسان على قراءته، ناهيك عن تقييمه وإدارته . وحتماً ، فإن هذه المهمة تُجبر القائمين بالقياسات الوراقية على اتباع التجريد abstraction ، من الكتابات ذاتها writings إلى التمثيلات المُعبرة عنها -rep resentations في الوراقيات . ثم إحصاء هذه التمثيلات ، وإخراجها أخيراً في شكل رسوم ، أو جداول إحصائية ، أو أساليب رياضية ، تلخص لنا نتائج هذه الإحصاءات .

وكما أن عمل القائم بالإحصاءات السكانية demographer لا يتطلب معرفة الناس محط الإحصاء معرفةً شخصية ، فكذلك عمل القائم بالقياسات الوراقية لا يتطلب قراءة الكتابات ذاتها محط الدرس والتحليل . وبينما هذا الأخير غالباً ما يكون متضلعاً من موضوع الإنتاج الفكري الذي يُحلل ، إلا أنه يبقى من المناسب القول أنه يأخذ نظرة فوقية لموضوعية ذاك - نظرية جوتة aerial لما هو حادث . وبهذا المعنى ، فإن الببليومتريقا لا تشبه علم السكان فحسب ، وإنما أيضاً علم الفضاء ، والاقتصاد الكلي Maroeconomics ، وفروعاً معينة من علم الجغرافيا (٤) .

٣ / ٣ وباختصار فإن القياسات الوراقية تعنى بقياس خصائص قنوات الاتصال الوثائقي -Documentary Communica tion ، قياساً كمياً ، وتحليلها وتفسيرها ، بهدف الكشف عن الخصائص البنيانية للإنتاج الفكري المتخصص ، وتطور النشاط العلمي الخاص بهذا الإنتاج ، وكتابة التاريخ العلمي لهذا النشاط .

وإن هذا الكشف لا يتطلب دراسة نصوص هذا الإنتاج ، أو التعرض لقراءة المفردات ذاتها وعمل تحليل مضمون أو تحليل محتوي لها . ولكن كل ما يتطلبه الأمر هو ما نترجمه من أنشطة الاتصال العلمي - في مرحلة التوثيق والتنظيم الوراقي - على شكل بيانات وراقية تكون قابلة للقياس والإحصاء والتحليل .

٣ / ٤ لعلنا نلاحظ أن مصطلح القياسات الوراقية Bibliometrics نابعٌ من مصطلح الوراقة Bibliography . ولكن الفرق بين القائمين بالعملين هو أن الوراقيين يقومون بمهام التعريف بالإنتاج الفكري ، فيما يقوم رجال القياسات الوراقية بتحديد خصائص هذا الإنتاج .

وعلى ذلك ، فإن الببليومتريقا أو القياسات الوراقية تدرس ماوراء الوراقة ، أي ما وراء التعريف بالإنتاج الفكري . وإذا ما رسمنا خطاً أفقياً كذلك الذي في الشكل (١) ، فإنه يمكننا القول إن الوراقيين يعُرفون بالإنتاج الفكري فوق هذا الخط ، وتحت هذا الخط يأتي القائمون بالقياسات الوراقية للتعرف على خصائص هذا الإنتاج . متى نشأ ؟ كيف ينمو ؟ كيف يتشتت ؟ وكيف يتفاعل مع بعضه البعض ؟ (٥) .

الوراقيون ⟵ تعريف بالإنتاج الفكري

القائمون بالقياسات الوراقية ⟵ تحليل الإنتاج الفكري والتعرف على خصائصه

الشكل (١) العلاقة بين الوراقيين والقائمين بالقياسات الوراقية

٤ - التشتت

تعنى الببليومتريقا - إذن - بالتركيز على «كم» الإنتاج الفكري في موضوع معين . ولكن ، تُرى من أي ناحية يتم هذا التركيز ؟. ثمة مفهومان هنا ينبغي الإحاطة بهما ، وهما التركيز -Concen tration والتشتت Scattering وربما كان الحديث عن طبيعة أحدهما عاكساً لطبيعة الآخر .

٤ / ١ إننا نلاحظ أن ظاهرة التشتت ظاهرة عامة ؛ إذ إن

كثيراً من الظواهر تتسم بالتشتت .

وليست مفردات الإنتاج الفكري - إذا ما استعرنا تعبيرات أحمد أمين - إلا صوراً لألوان من حياة الأفراد والجماعات ، فيها القوي وفيها الضعيف ، فيها الجيد وفيها الرديء . وعلماء أصول الدين يقولون إن التشريع «أكثري» ؛ فهو مبني على الغالب ، أما النادر فلا حكم له . وثمة دلائل عديدة تشير إلى أن كثيراً من مناشط الحياة تتفق معنا في البحث عن مدى التمركز والتشتت بين الأشياء !

٤ / ٢ إلا أن التشتت ، في هذا السياق الذي نحن فيه ، يُقصد به : أن تشتت الإنتاج الفكري على منابع النشر ، أو منابع المصادر التي يمكن الحصول منها على هذا الإنتاج ، إنما هو تشتت جغرافي ، ونوعي ، وزمني ، ولغوي . ونحن حينما نهتم بموضوع معين ، نتتبع الأوعية أو الوثائق المتصلة بهذا الموضوع بصرف النظر عن نوعيتها ، وأماكن صدورها ، وتاريخ نشرها . إن التشتت على وجه التحديد هو : توزيع الوثائق المتصلة بموضوع معين على عدد كبير من المصادر ؛ إلا أن هذه المصادر ليست متساوية من حيث إنتاجيتها ، أو من حيث اهتمامها بالموضوع محط البحث (٥) .

٤ / ٣ والقانون من قوانين الحياة ، يُعد كل من التمركز والتشتت وجهين لعملة واحدة في الإنتاج الفكري المتخصص ؛ حيثما كان هناك تمركز للإنتاج الفكري في دوريات ما أو لمؤلفين بالذات أو في موضوعات ولغات وبلاد معينة ، كان ثمة تشتت للظاهرة نفسها في المؤلفين الآخرين والدوريات والموضوعات واللغات والبلاد الأخرى .

ولعل ذكر الحياة وقوانينها يقودنا إلى الحديث عن الفلسفة التي تقف وراء كل من القوانين والمقاييس الببليومترية ، والتي يتفق الباحثون على أنها تكمن في :

٥ - مبدأ أقل جهد

٥ / ١ لقد ظهر كتاب «السلوك الإنساني ومبدأ أقل جهد : مقدمة في البيئة الإنسانية» لجورج كنجزلي زيف عام ١٩٤٩م . وكان غرض الكتاب (٦) هو «وضع مبدأ أقل جهد كمبدأ أساسي يحكم السلوك الفردي والجماعي لجميع أنواع الكائنات» ، ويعني هذا المبدأ «أن المرء ينزع إلى تقليل المعدل المتوقع له في بذل العمل (أو الوقت) ، وذلك بقصد استخدام أدنى قدر من الجهد» .

٥ / ٢ إن المقصود بهذا المبدأ ، في الحقيقة ، هو أن الإنسان كائن يسعى إلى تحقيق هدف ما ، إلا أنه في سعيه لتحقيق هذا الهدف يتوخى أيسر السبل أو أقصرها (٥) .

ويشير المبدأ ، ببساطة ، إلى أن الجهد الإنساني يتمركز في قطاع أساسي ذي حدود وذي كم من الإنتاج يمثل أقصى ما يستطيع أن يصل إليه ، فإذا ما ساح هذا الجهد خارج حدود القطاع الأساسي ظل التمركز داخل حدود هذا القطاع وتشتت الجهد المزيد على القطاعات الأخرى .

إن هذا هو ما يحدث في أية عملية حياتية : كيفما كثرت المصادر فإن الإنتاجية الأساسية تتمثل في مصادر بعينها . وكلٌ منا يميل في مجاله إلى تناول الأقرب والأسهل فيما يختص بإنتاجية ذلك العمل .

أرأيت أنه إذا كان لدى الفلاح ثلاثة أفدنة يُفلح فيها بإنتاجية عالية ، ثم أضيف إليها ثلاثة ثانية ، ثم ثلاثة ثالثة ، فهل نتوقع أن يزيد جهد هذا الفلاح ؟ ومن ثم هل نتوقع أن تزيد الإنتاجية ؟ !

إن هذا كما ينطبق على الزراعة (قانون تناقص الغلة) ينطبق أيضاً على المعلومات باعتبارها ظاهرة اجتماعية .

٥ / ٣ إن الكاتب دائماً ما ينشر مقالاته في الدوريات الأقرب إليه ، موضوعياً ولغوياً ومكانياً . كما أنه دائماً ما ينشر كتبه في الموضوعات الأثيرة لديه ، في أقرب دور النشر ، وفي أدنى الأماكن إليه . كما أن هذا الكاتب بعينه ، أثناء محاولته التأليف ، يتناول المصادر الأقرب إليه - الأقرب إلى المكان الذي فيه يعيش ، واللغة التي يجيدها ، والأقرب إلى الذاكرة بالنسبة للغات الأخرى . وأيضاً الأقرب في الفكر والآراء ، أو حتى في الأسلوب ، بالنسبة للمؤلفين المفضلين لديه .

٥ / ٤ هي إذن ، عوامل اجتماعية ونفسية تلك التي تحدو بالكاتب إلى التأليف ، وإلى الاستشهاد بمؤلفات ما وبمؤلفين بالذات ، بحيث تكون تلك المؤلفات وأولئك المؤلفين الأقرب والأيسر لما يكتنفه من عوامل نفسية وما يحيط به من عوامل اجتماعية .

إننا لا نبالغ إذا قلنا إن كلاً من ظاهرة التشتت ومبدأ أقل جهد لا يتعدى طبائع الأشياء ، وأنهما ينطبقان على المعلومات كما ينطبقان على أية ظاهرة اجتماعية أخرى . أما القوانين التي يمكن تأصيلها في مجال المعلومات ، والتي يمكن تضمين مثل هذه المبادئ الاجتماعية العامة في حناياها ، فإنها قوانين ينبغي أن تكون ذات طبيعة خاصة ، هي :

٦ - الإمبريقية

تُعد العلوم الطبيعية حقلاً خصباً لاستخدام المنهج التجريبي ؛ حيث يمكن السيطرة عليها وعلى كل ما يتعلق بها في ظروف مختبرية مناسبة وبأقل قدر من العوامل الملوِّثة .

ويبدو أن المشكلات الناجمة عن الطبيعة الذاتية للمعلومات - كظاهرة مراوغة غير محددة أو واضحة المعالم ، قد تركت آثارها على المنهج التجريبي وقد غدا مُقيداً بطبيعة

الظاهرة عند محاولات تطبيقه عليها . لذلك فثمة تحرج من قبل الباحثين من استخدام مصطلح «تجريبي» لتطبيق بعض مناهج القياس الإحصائي في العلوم الاجتماعية . ومن ثم فإن ذلك كان سبباً لاستخدام مصطلح «إمبريقي : Empirical» ، بمعنى عملي ، أو تطبيقي ، أو واقعي .

والإمبريقية هي طريقة لاستقراء الواقع في العلوم الاجتماعية ، حيث يتم التوسل ببعض أساليب العلوم الاجتماعية من حيث وضع الفروض ومحاولة التحقق من صحة هذه الفروض باستخدام بعض الأساليب التجريبية (٥) .

والهدف الرئيسي لأي علم إمبريقي Empirical Science ، فيما عدا وصف الظاهرة الإمبريقية لذلك العلم ، هو التوسل بالقوانين والنظريات في سبيل إنشاء مبادئ عامة يمكن من خلالها تفسير هذه الظاهرة والتنبؤ بها (٧) .

إننا يمكن أن نزعم أو نفترض أن قانوناً ما هو قانون إمبريقي Empirical Law إذا كان يحتوي فحسب على أشكال هندسية أو رياضية ذات شروط معينة Constructs ، بحيث تشير هذه الأشكال إلى أشياء قابلة للملاحظة Observable ، أو قابلة للتجديد إجرائياً Operationally definable ، كما يكون قد تم التحقق منها على نطاق واسع ، وتم اختبار صمودها تحت ظروف مختلفة ومتنوعة (٨) .

أما كيف تتكون هذه القوانين ، وكيف يمكن استخدامها في تحسين نظم المعلومات ، فإنه ينبغي النظر إليها باعتبارها توزيعات distributions ؛ وإن كانت – هي الأخرى – توزيعات ذات نمط خاص .

٧ - توزيعات التردد
Frequency distributions

٧ / ١ يُقصد بالتوزيعات هنا قابلية أية مفردات للعد والإحصاء ومن ثم التوزيع . ولقد اتضح أن ثمة أساليب عديدة للتوزيع تصلح للتطبيق في مجال العلوم الاجتماعية ، ومن بينها مجال المعلومات . بل ثمة قطاع لا نهاية له من هذه الأساليب في ذلك المجال الأخير (٩) . الأمر الذي أدى بـ «زند» Zunde (١٠) لأن يُحصي (٣٢٤) قانوناً وفرضاً في علم المعلومات حصرهم في ١٠ فئات ؛ ومعظم هذه القوانين والفروض ببليومترية الأساس .

ولكن مثل هذه التوزيعات قد وجدت في كثير من المجالات المختلفة أيضاً ؛ وبعضاً من الإشارة التي تكتنف الببليومتريقا قد استمدت من إدراك أن التوزيعات الشهيرة في مجالات مثل الاقتصاد وعلم الأحياء هي ذاتها التي تحدث في علم المعلومات (٣) .

٧ / ٢ وثمة من يفيد (١١) بأن كل هذه التوزيعات متساوية تقريباً ؛ ففي كل حالة نجد مجموعة من المصادر (الكيميائيون ، أو الكلمات على سبيل المثال) التي تنتج مفردات (مطبوعات ، ترددات ، ...) عبر نطاق معين (الزمن ، طول النص) ، وفي كل حالة يصف التوزيع مدى «تردد» هذه المفردات عبر فترة محددة .

كما أن ثمة مفهوم مشترك في جميع توزيعات هذا النوع من قانون القلة Power - Law ، وهو يُعتبر أحد المبادئ الأساسية في القياسات الوراقية . ومؤدى هذا المبدأ أن قطاعاً صغيراً من المصادر موضوع الاستقصاء (المجلات أو الباحثون مثلاً) يضطلع بمسئولية قطاع كبير من الناتج المطلوب (مثل المقالات) . والعكس صحيح ، فإن معظم المصادر موضوع الاستقصاء ، لا تسهم إلا بقدر ضئيل من إجمالي الناتج (١٢) .

وبعضٌ من توزيعات التكرار أو التواتر أو التردد هذه Frequency distributions إمبريقية ، وبعضُها الآخر نظرية . ولقد تم الكشف عن أولى الأساليب الببليومترية لأنها كانت تتلاءم «بيانياً» مع توزيعات تردد إمبريقية محددة empirical Frequency distributions . وفي معظم الحالات ، كانت الأهداف العملية بين هذه النماذج موحدة ، ولكن التشابه فيما بينها لم يُلاحظ إلا في السنوات الأخيرة على أيدي مؤلفين آخرين غير مؤلفيها الأصليين (١٣) .

٧ / ٣ وترتبط كل الأساليب الببليومترية على التقريب ، في شكل عملي بسيط ، بين متغير ومتغير آخر .

ويشير بوكستين (١١) إلى أن أشهر الأساليب الببليومترية – برادفورد ، لوتكا ، وزيق – هي في الحقيقة قانون واحد ، تبدو قدرته على وصف الظاهرة في تنوع هائل من المجالات الموضوعية . ولعل هذا صحيح ، ذلك أن هذه التوزيعات ذات أساس واحد تقريباً ، وإن كان كل منها يعتمد على أنواع مختلفة من البيانات ؛ إذ يختص قانون زيق بتوزيع الكلمات حسب «عدد مرات ترددها أو تكرارها في النص» ، فيما يركز لوتكا على توزيع المؤلفين حسب «إنتاجيتهم من المطبوعات» ، وينصب برادفورد على توزيع الدوريات حسب «إنتاجيتها» من المقالات .

وبينما ينبغي التسليم بأن كل طرق التحليل الثلاث هذه تقيس أشياء مختلفة ، إلا أن كل فئات البيانات الثلاث موضوع القياس يمكن معاملتها كدلائل تقريبية على التغير في الإفادة من مصادر محددة ، بالنسبة إلى مجموعات مختلفة من المستفيدين .

٧ / ٤ إن كلاً من هذه التوزيعات الثلاثة تُستنتج إمبريقياً empirically derived ، كما أنها تتشابه فيما بينها بأنها حالات خاصة من التوزيع ذي القطع المكافئ Hyperbolic distribution . فهكذا التوزيعات التي تحدث بانتظام في مجال

الببليومتريقا ؛ مرتفعة زائدية المقطع .

وهي التوزيعات التي يمكن تعريفها بأنها تحدث عندما تُنتج المدخلات (المصادر) المتزايدة هندسياً مخرجات (مفردات) متزايدة رياضياً . وبيانياً ، فهي في العادة تتخذ شكلاً مخروطياً أو شبه مخروطي .

وتفسير حدوث مثل هذا التوزيع فسره برايس Price بقوله إن كل التوزيعات الببليومترية مرتبطة بمفهوم «ميزة التراكم» Cumulative advantage . فمثل هذه التوزيعات تميل إلى الارتفاع عندما تكون مجموعة المفردات المتماثلة منتقاة على أساس أن «النجاح يولِّد نجاحاً» (٣) . وعلى سبيل المثال ، عندما يختار المؤلف دورية ما ينشر بها مقاله الأثير لديه ، فإنه يميل إلى انتخاب أفضل الدوريات التي نشرت فيما مضى أفضل البحوث في الموضوع نفسه .

ولا شيء يكشف عن تأثير هذا الأساس ، أفضل من ملاحظة مدى ارتباطه بكل من ظاهرة التشتت ومبدأ أقل جهد .

إن أسلوب «التوزيع ذي القطع المكافئ Hyperbolic» هو أساس القوانين الإمبريقية العديدة الشهيرة في المجال ، وهو الأسلوب الذي يصاحب نظريات علم المعلومات منذ نشأتها الأولى (٧) .

٥/٧ التوزيعات الطبقية التردد Frequency - rank distributions

٧ / ٥ / ١ وربما كانت حقيقةً تلك التي تقول (١٣) إن البحوث في الأساليب الببليومترية تشير إلى توزيع برادفورد أكثر من إشارتها إلى أي توزيع آخر .

بيد أن توزيعاً من هذا النوع لاينشأ إلا إذا رتبت البيانات بطريقة معينة ، هي طريقة الرُّتب أو الطبقية Ranking . وكل التوزيعات الناشئة عن الترتيب بهذه الطريقة تسمى التوزيعات الطبقية التردد Frequency - rank distributions .

والملاحظ أن ثمة نمطين أساسيين يُمثلان - على العموم - شكلي جدولة البيانات ؛ هما التوزيع الطبيعي التردد Frequency - size distribution والتوزيع الطبقي التردد . وثمة حاجة طبيعية الآن للتمييز بين هذين النوعين من التوزيع :

عدد الدوريات	إنتاجيتها من المقالات	رتبة الدوريات (المجموع التراكمي لها)
١	٢٢	١
١	١٨	٢
١	١٥	٣
٢	١٣	٥
٢	١٠	٧
١	٩	٨
٣	٨	١١
٣	٧	١٤
١	٦	١٥
٧	٥	٢٢
٢	٤	٢٤
١٣	٣	٣٧
٢٥	٢	٦٢
١٠٢	١	١٦٤

جدول (١) المقارنة بين توزيع الدوريات طبيعياً وطبقياً

(عن Bradford, S.C., 1937 As uted by Hubert, John J., 1981)

وفقاً للجدول (١) الذي يُشار في عموديه الأول والثاني إلى عدد الدوريات التي يسهم كل منها بـ(ن) من المقالات ، نلاحظ أن ثمة تردداً معيناً هنا مصاحب لكل عدد من أعداد الدوريات الذي ينتج عدداً معيناً من أعداد المقالات ؛ ذلكم هو التوزيع الطبيعي التردد .

كما نلاحظ أن هناك دورية واحدة تسهم بأكبر كم من المقالات (٢٢ مقالة) . هذه الدورية توسم بالرتبة أو الطبقة الأولى Rank 1 . وثانية أكثر الدوريات إنتاجية توسم بالرتبة أو الطبقة الثانية لأنها تسهم بـ(١٨) مقالة . وهكذا ينتج لنا توزيع التردد الطبقي المعطى في العمود الثالث ؛ حيث الدورية ذات الرتبة ر في العمود الأخير هذا تسهم بعدد المقالات الواردة في العمود السابق عليه (١٣) .

إننا نحصل على رتبة ما هنا بالعدد التراكمي للدوريات Cumutative numbers فضلاً عن الدورية ذات الرتبة أو الطبقة الأولى ، التي ينبغي إضافة أعداد الدوريات بعضها إلى بعض على التوالي - كما رتبت بحسب إنتاجيتها - للحصول على الطبقات من الثانية وحتى الأخيرة .

وهكذا ، فإن توزيع التردد الطبيعي يمكن استنتاجه من خلال عدد الدوريات التي يشتمل كل منها على عدد معين من المقالات . وعكسياً ، فإن جدول التردد الطبقي يمكن بناؤه من خلال عدد المقالات التي تشترك في رتبة محددة للدورية . وهو مبدأ بسيط للغاية كما يبدو لنا الآن ، فلا نعتقد أن هناك ماهو أبسط من أن نستبدل بالأعداد الطبيعية ١ ، ٢ ، ٣ ، ... الأعداد الترتيبية الأول ، الثاني ، الثالث ، ... إلخ .

إن بساطة التوزيع الطبقي للتردد تكمن في أن المفردات تُصنف في طبقات Classes وفقاً لرصيدها Scores . كل المفردات التي تسجل الرصيد نفسه توضع في الطبقة نفسها ، وكل طبقة تُحدد حينئذ برصيد الأعضاء الذين يمثلونها .

٧ / ٥ / ٢ إن مغزى ذلك ، رياضياً ، هو أن التوزيع الطبيعي للتردد يعبر عن البيانات الخام بصورة أكثر عمومية من التوزيع الطبقي (١٥) ؛ فهو يعبر عن توزيع ما لمفردات دونما تحديد ودونما إشارة إلى أي منها يمثل ثقلاً ، وأيها لا يمثل الثقل نفسه بالدرجة نفسها في هذا التوزيع ، وبعبارة .. أخرى، ليس ثمة تحديد للأدوار ، أو ليس ثمة تحديد للقوى التي تمثل

المجتمع محط التوزيع ؛ أيها يقوم بدور أكثر من صاحبه ، وعند أية درجة ؟

إن الإحصاءات الطبيعية للتواتر تعطي أولوية وثقلاً أكبر للمصادر الأضعف التي عادة ما تشكّل الجزء الأكبر من مجموع المصادر ، لكنها - رياضياً - تُعد أكثر الطبقات افتقاداً للقوى وانعداماً للشقل . هذا في الوقت الذي تُحيل فيه أكثر المصادر نشاطاً وإنتاجية إلى صف منتشر «في غير انتظام» (١٦) . وعلى ذلك ، فإننا في هذا النوع من توزيعات التردد نجد أن ثمة معلومات ، ذات دلالة ، مفتقدة ، وأن هذه المعلومات المفتقدة ترتبط بشخصية المفردات من حيث مدى قوتها . وذلك النوع من الفقد لا يمكن أن يُعوض بزيادة العينة (١٦) .

٧ / ٥ / ٣ وعلى العكس من ذلك ، فإن توزيعات التردد الطبقي «تقلب» هذه الأولويات وتعكس الاهتمامات الاجتماعية بدقة كبيرة . إنها تقوم بالإشارة إلى ما تمثله البيانات من دلالة أكثر مما يفعل التوزيع الطبيعي ، بالرغم من أن كلاً منهما مستمد من مجموعة البيانات الخام نفسها .

إن المفردات المرتبة طبقياً تؤدي إلى وقائع events أكثر قابلية للإحصاء . ففي هذه الحالة تُرتب مجموعة المفردات طبقاً لمدى تواترها أو تكرارها أو ترددها ، معبرةً - في سلسلة من التواترات التنازلية - عن الأقوى فالأقل قوة ... إلخ حتى آخر مفردات المجتمع تمثيلاً لهذه القوة (١٥) .

وعلى ذلك ، فإن التوزيع الطبقي التردد ينبغي أن يُبدي ميزات أكثر من تلك التي يُبديها التوزيع الطبيعي فيما يتصل بالتحليل التفسيري للبيانات ؛ حيث إنه أعمق نظرياً ، ويقدم (١٧) تحليلاً للمواقف الاجتماعية أكثر نفاذاً وتأثيراً من ذلك الذي تقدمه مجموعات التردد للإحصاءات التقليدية .

٧ / ٥ / ٤ جدولة التواتر الطبقي ، إذن ، تعطي الأولوية لأكثر المفردات إنتاجية . ولقد لوحظ أن مثل هذه الجدوليات tabulations تحدث بين أزواج من المتغيرات في مدى واسع من الظواهر الطبيعية والاجتماعية : المقالات بالنسبة للدوريات ، معدلات الاستشهاد بالنسبة للوثائق، معدلات الإعارة بالنسبة للكتب والدوريات ، معدل التكرار بالنسبة للكلمات ، معدل الدخل بالنسبة للأشخاص ، ... إلخ (١٣) .

وأظهر بروكس Brookes (١٦) أن هذا الأسلوب يمكن استخدامه في السياقات الاجتماعية الأخرى متى رتبت مصادر الموضوع محط الدراسة تنازلياً وفقاً للإنتاجية .

ولقد كان برادفورد واضحاً أيضاً عندما «رتّب» الدوريات في «ترتيب تنازلي وفقاً لإنتاجيتها من المقالات في موضوع معين» (١٧) . ولهذا السبب يوسم توزيع برادفورد بأنه أسلوب ذو نمط طبقي aranking Hype of model .

بيد أن التطبيق الإمبريقي لتوزيع برادفورد يستلزم نمطاً محدداً من المقاييس يتفق وهذا النمط المميز من التوزيع . تلكم هي :

٨ - المقاييس اللوغاريتمية
Logarithmic Scales

٨ / ١ عادة ما يُشار إلى معظم القوانين البيبليومترية بأنها قوانين إمبريقية لوغاريتمية Empirical Log Laws . ويشير كل من بروكس وجريفث Brookes and Griffith (١٥) إلى أن قانون لوغاريتم الأعداد The Log Law of numbers هو توزيع نظري لتواتر الرتب أو الطبقات ، والذي يبدو أنه يلائم كل القوانين الإمبريقية ببساطة وبطريقة مباشرة . وفي عديد من السياقات الاجتماعية نلاحظ أنه عندما تكون هناك مجموعة من المصادر مرتبطة بنشاط متجانس متميز نوعاً ما ، فإن توزيع التردد الطبقي لهذه المصادر يكون - تلقائياً - لوغاريتمياً .



الشكل (٢) المقياس اللوغاريتمي والمقياس الخطي

٨ / ٢ وفي برادفورد - كما سنرى بعد - يوقّع كل متغير من المتغيرين الممثلين للتوزيع على مقياس غير الذي يوقع عليه صاحبه . إن الدوريات - بوصفها العنصر المنتج في الظاهرة ، ومن ثم فهي محط الدرس - هي التي توزع طبقياً ، ومن ثم فهي التي توقّع على المقياس اللوغاريتمي ذي المتوالية الهندسية . أما المقالات فهي توقّع على المقياس الخطي ذي المتوالية

الحسابية .

وينبغي لنا – لغرض التفسير – أن نربط ذلك بما مرَّ بنا آنفاً من أن التوزيع زائدي المقطع Hyperbolic ينشأ عندما تفرز «المدخلات» المتزايدة هندسياً «مخرجات» متزايدة رياضياً .

إن زيادة المسافة من ١٠ أمتار إلى ١٠٠ متر هي أمر أكثر أهمية من زيادتها من ١٠٠ متر إلى ١٩٠ متراً ، دعك من الزيادة من ١٠٫٠٠٠ إلى ١٠٫٠٩٠ متراً ، بالرغم من أن كلاً من المثالين يمثل المقدار نفسه من الزيادة : (٩٠) متراً . ففيما يتعلق بالتأثير الحقيقي على سلوك الظواهر محط الدرس ، فإن التنقل من متر إلى ١٠ أمتار ، ومن ١٠ إلى ١٠٠ ، ومن ١٠٠ إلى ١٠٠٠ – هندسياً في مقابل المتوالية الخطية – هذا التنقل هو أكثر المقاييس ملاءمة للظواهر القابلة «للمقارنة» (١٨) .

٨ / ٣ إن التوزيع الطبقي يتعاون مع المقياس اللوغاريتمي لتشكيل الرسم البياني لبرادفورد ، فعندما توقّع الرتب على طول المقياس اللوغاريتمي يبدأ الرسم البياني في الارتفاع مقترباً من الاستقامة ، لكنه سرعان ما يقع فيها أو ينطبق عليها .

إن وجود المنحنيات الزائدية المقطع – المخروطية أو شبه مخروطية الشكل – ما انفك شيئاً مفهوماً لنا إلى الآن . أما تحول هذه المنحنيات إلى خطوط مستقيمة Straight Lines بعد النواة في توزيع برادفورد ، فهو يخضع لطبيعة الظاهرة محط الدرس ، لأسباب نتعرض لها بعد .

على أننا – قبل – ينبغي أن نفحص ما قاله برادفورد .

المراجع

(١) Vickery, Brain and Alina Vickery (1987) **Information Science in Theony and Practice.** London: Butter worths,1987, 348 p .

(٢) جارفي ، وليم د. (١٩٨٣م) **الاتصالات أساس النشاط العلمي** . ترجمة حشمت قاسم . بيروت : الدار العربية للموسوعات ، ١٩٨٣م ، ٤٧٢ ص .

(٣) Rowley, J.E. and C.M.D. Turner (1978) **The Dissemination of Information** . London : Andre Devtsch Ltd, 1978, 356 p .

(٤) White, Howard D. and Katherine W. Mccain (1989) Bibliometrics In Marth, E. Williams (ed.) **ARIST**. vol. 24 . N. Y: Published For the ASIS by Elsevier Science Publishers B.V., 1989 , pp . 119 - 186 .

(٥) حشمت قاسم (١٩٨٨م) **مناهج البحث في علوم المكتبات والمعلومات** . القاهرة : جامعة القاهرة ، قسم المكتبات والوثائق ، ١٩٨٨م . محاضرات غير منشورة ألقيت على طلاب تمهيدي الماجستير .

(٦) Zipf, George Kingsley (1949) **Human Behavior and the Principle of Least Effort : An Infroduction to Human Eclogy** .Addison - Wesley Press, 1949 . As cifed: Hertzel , Dorothy H. (1987) Bibliometrics, History of the Develoment of Ideas in . In Allen Kent (ed.) **Encyclopedia of Library and Information Science** .vol . 42 (Supp. 7) . N . Y . : Marcel Dekker, Inc., 1987, pp . 144 - 219 .

(٧) Zunde,Parnas and John Gehl (1979) Empirical Foundations of information science . In Marthe E. Williams (ed.) **ARIST.** VOL. 14 . N.Y.: Kaowledge Industry Publications, Inc. For ASIS, 1979, pp. 67 - 92 .

(٨) Zudde, Parnis (1984) Empirical Laws and Theories of Information Software . **Information Processing & Management** vol. 20 , no . 1 - 2 (1984) . pp . 5 - 18 .

(٩) Buckland, Michael K. (1988) **Library Serveces in Theory and Context.** 2nd ed. London : pergaman Press, 1988, 251 p .

(١٠) Zunde, Parnas (1981) **On Empirical Foundations of Information Science.** School of Information and Computer Science. Georgia Institute of Technology, Atlanta. As cifed by : Boyce , Bert R. and Donald H. Kraft (1985) Principles and theories in information science . In Martha E. Williams (ed.) **ARIST.**vol . 20. N.Y. : ASIS, 1985, pp . 153-178.

(١١) Bookstein, Abraham (1976) The Bibliometric Distributions **Library Quarterly** . vol. 46, no. 4 (Oct. 1976) . pp. 416 - 423 .

(١٢) ميدوز ، جاك (١٩٧٩م) **آفاق الاتصالات ومنافذه في العلوم والتكنولوجيا** . ترجمة حشمت قاسم . القاهرة : المركز العربي للصحافة ، ١٩٧٩م ، ٣٥٦ ص .

(١٣) Hubert, John J . (1981)General Bibliometric Models . **Library Trends** . vol. 30 , no. 1 (Summer 1981) . pp. 65-81

(١٤) Bradford,S .C . (1937) Souries of Information on Specific Subject . **Engineering** .137 (1937). pp . 85 - 86 . As cifed by : Hubent, John J . (ref . no . 13) .

(١٥) Brookes, B. C. and Joes M. Griffith (1978) Frequency - Rank Distribution S. **J.ASIS.** vol . 29, no. 1 (Jan 1978). pp. 5 - 13 .

(١٦) Brookes, B.C. (1980) The Foundation of information science. Part 11. Quantitative aspects : classes of things and the challenge of human individually - **Journal of Information Science** . vol. 2 , no. 5 (Nov. 1980) . pp. 209 - 221.

(١٧) Brookes, B. C. (1984) Towards informatics : Haifun, Laplace, Zipf, BradFord and the Alvey Programme **.J.Doc.** vol . 40, no. 2 (June 1984) . pp . 120 - 143.

(١٨) Brookes, 111.Quantitative aspects : Objective maps and subjective Land scape . **Journal of Information Science.** vol. 2, no. 6 (1980) .pp. 269 - 275 .

كتاب
المَسَائِل المُلَقَّبات في عِلم النَّحْوِ
للإمام " محمد بن طولون " المتوفى سنة ٩٥٣هـ

حققه وعلق عليه
عبدالفتاح السيد سليم
الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

المسألة الرابعة
«البُسْرِيَّة» (*)
وهي قولهم (١) : هذا بُسراً أطيبُ منه رُطباً

وقد أفرد شيخنا الجلال السُّيُوطِيُّ (٢) لها مُؤلَّفاً ، سمَّاهُ (تُحفَة النُّجَبَا) (٣) قال فيه : في ذلك عشرة أسئلة :

الأول : ما وجه انتصاب (بُسْراً ، ورُطَباً) ؟

والجواب : أنه على الحال في أصحِّ القولين (٤) ، وعليه سيبويه (٥) ؛ لأن المعنى عليه ؛ فإن المُخْبِرَ إنما يُفضِّلُهُ على نفسه باعتبار حالةٍ من أحواله (٦) ، ولولا ذلك لما صَحَّ تفضيل الشيء على نفسه ، والتفضيل إنما صَحَّ باعتبار الحالتين فيه (٧)، فكان انتصابها على الحال ؛ لوجود شرط الحال ، خلافاً لمن زعم أنه خبر (كان) (٨) .

فإن قلت : هَلاَّ جُعِلَ تمييزاً .

قلت : يأبى ذلك أنه ليس من قِسْمَي (٩) التمييز ؛ فإنه ليس من المقادير المنتصبة عن (١٠) تمام الاسم ، ولا من التمييز المنتصب عن تمام الجملة (١١) ، فلا يصح أن يكون تمييزاً .

السؤال الثاني : إذا كانا حالين ، فمن صاحب الحال ؟

والجواب : أنه الاسم المضمر في (أطْيَب) (١٢) الذي هو راجع إلى المبتدأ من خبره ، فـ (بُسْراً) حال من الضمير ، و (رُطَباً) حال من الضمير المجرور بـ (مِنْ) ، وهو المرفوع المستتر في (أطْيَب) من جهة المعنى ، ولكنه تَنَزَّلَ مَنْزِلةَ الاجنبيِّ .

وذهب الفارسيُّ (١٣) إلى أن صاحب الحالين الضَّميرُ المُسْتَكِنُّ في (كان) المُقَدَّرَةِ ، وأصل المسألة : هذا إذا كان – أي (١٤) وُجِدَ – بُسْراً أطْيَبُ منه إذا كان – أي وُجِدَ – رُطَباً (١٥) .
وهذان القولان مَبْنِيَّانِ على المسألة الثالثة .

السؤال الثالث : ما العامل في الحالين ؟

والجواب : فيه أربعة أقوال :

أحدها : أنه ما في (أطْيَب) من معنى الفعل .

والثاني : أنه (كان) التامةُ المقدرةُ ، وعليه الفارسيّ .

والثالث : أنه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل ، أي : أشِيرُ إليه .

والرابع : أنه ما في حرف التنبيه من معنى الفعل .

ورُجِّحَ الأولُ بأمور :

منها : أنهم متفقون على جواز : زيد قائماً أحْسَنُ منه راكباً ، و: تَمْرَةُ نَخْلِي بُسْراً أطْيَبُ منها رُطَباً . والمعنى في هذا كُلِّه وفي الأول سواء ، وهو تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين ، فانتفى اسم الإشارة وحرف التنبيه ، ودار الأمر بين القولين الباقيين . والقول بإضمار (كان) ضعيفٌ ؛ فإنها لا تُضْمَرُ إلا حيث كان في الكلام دليل عليها ، نحو : إن خَيْراً فخيرٌ وإن شراً فَشرٌ (١٦) ، وبابِهِ ؛ لأن الكلام هناك لا يتم إلا بإضمارها ، بخلاف هذا . ويبطله شيء آخر ، وهو كثرة الإضمار ، فإن القائل به يُضمِرُ ثلاثة أشياءَ : إذا ، والفعل ، والضمير . وهذا بعيدٌ بما لا دليل عليه (١٧) .

ومنها : لو كان العاملُ الإشارةَ ، لكانت إلى الحال ، لا إلى الجوهر ، وهو باطل ؛ فإنه إنما يشير إلى ذات الجوهر ؛ ولهذا تَصِحُّ إشارته إليه ، وإن لم يكن على تلك الحال ، كما إذا أشار إلى تَمْرٍ يابسٍ فقال : هذا بُسْراً أطيَبُ منه رُطَباً ؛ فإنه يصح ، ولو كان العامل في الحال هو الإشارة لم يَصِحَّ .

ومنها : لو كان العامل الإشارة ، لوجب أن يكون الخبر عن الذات مطلقاً ؛ لأن تقييد المشار إليه باعتبار الإشارة – إذا كان مبتدأ – لا يُوجِبُ تَقْيِيدَ خبره ، إذا أخبرت عنه ؛ ولهذا نقول : هذا ضاحكاً أبِي ، فالإخبار عنه بالأبُوَّة غيرُ مُقَيَّدٍ بحالِ ضَحِكِهِ ، بل التقييد للإشارة فقط ، والإخبار بالأبُوَّةِ وقع مطلقاً عن الذات .

ومنها : أن العامل لو لم يكن هو (أطيَب) لم تكن الأطْيَبِيَّةُ مُقَيَّدَةً بالبُسْرِيَّةِ ، بل تكون مطلقةً ، وذلك يُفْسِدُ المعنى ؛ لأن الغرض تقييد الأَطيبيَّةِ بالبُسْرِيَّةِ مُفضّلةً على الرُّطَبِيَّةِ ، وهذا معنى العامل . وإذا (١٨) ثبت أن الأطيبية مقيدة بالبُسْرِيَّةِ وجب (١٩) أن يكون (بُسْراً) معمولاً لـ (أطيَب) .

فإن قلت : لو كان العامل هو (أطيب) لزم منه المُحالُ ؛ لأنه يستلزم تقييده بحالين مختلفين ، وهذا ممتنع ؛ لأن الفعل الواحد لا يقع في حالين ، كما لا يقع في ظرفين . لا يقال : زَيْدٌ قائمٌ يَوْمَ الجمعة يَوْمَ الخميس ، ولا يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين ، ولا ظرفين ، إلا أن يتداخلا ويصِحَّ الجمع بينهما ، نحو : زيدٌ مُسافِرٌ يوم الخميس ضَحْوةً ، و : سرت راكباً مسرعاً؛ لدخول الضحوة في اليوم ، والإسراع في السير ، وتضَمُّنِهِ له ، ولا يجوز : سِرْتُ مُسْرِعاً مُبْطِئاً ؛ لاستحالة الجمع بينهما ، فكذلك يستحيل أن يعمل في (بُسْراً ورُطَباً) عامل واحد ؛ لأنهما غير متداخلين .

فالجواب : أن العامل في الحالين متعدد لا مُتَّحِدٌ ، فالعامل في الأول ما في (أطيب) من معني الفعل ، وفي الثاني من معنى (٢٠) التمييز والانفصال منه (٢١) بزيادة في تلك الصفة ، وهو الذي تضمنه معنى أفعل ، وتعَلَّقَ به حرف الجر (٢٢) ؛ لأنك إذا قلت : هذا أطيب من هذا ، تريد : أنه طاب وزاد طِيبُه عليه .

وعَبَّرَ عن هذا طائفةٌ بأن قالوا : أفعل التفضيل في قوة فعلين (٢٣) ، فهو عامل في (بُسْر) باعتبار (طاب) . وفي (رُطَباً) باعتبار (زاد) ، حتى لو فَكَكْتَ ذلك لقلت (٢٤) : هذا زاد بُسْراً في الطِّيبِ على طِيبِهِ في حال كونه رُطَباً ، وكان المعنى المطلوبُ مستقيماً .

السؤال الرابع : إذا كان العاملُ أفْعَلَ التفضيل لزم تقديم معموله عليه ، والاتِّفَاقُ على منعه (٢٥) .

والجواب من وجهين :

أحدهما : لا نُسَلِّمُ المنعَ ، ودعوى الاتفاق غير صحيح ؛ فإن بعض النحاة جَوَّزَهُ (٢٦) ، لقوله :

أوْ مَازَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ (٢٧)

الثاني : سَلَّمْنَا به (٢٨) ، إلا أنه خاصٌّ بـ (مِنْكَ) ، لا يتعدَّى (٢٩) إلى الحال والظرف ، وذلك لأن (مِنْك) في معنى المضاف إليه (٣٠) – على ما تقرر في بابه – فكُرِهَ تَقْدِيمُهُ على ما هو كالمضاف ، ولا يلزم من ذلك امتناعُ تقديمِ معمولٍ ليس مِثْلَهُ .

وجوابٌ ثالثٌ : وهو أنهم إذا فَضَّلُوا الشيءَ على نفسه باعتبار حالين ، فلا بُدَّ من تقديم أحدهما على العامل ، وإن كان مِمَّا لا يَسُوغُ تقديمُهُ لو لم يكن كذلك . وكذا إذا فضَّلوا ذاتين باعتبار حالين ، قدَّموا أحدهما على العامل ، وقد قالوا : زَيْدٌ قائماً كعمرو قاعداً ، فإذا جاز تقديم هذا المعمول (٣١) على كاف التشبيه – التي هي أبعدُ في العمل من باب أَفْعَلَ – فتقديم معمول أفْعَلَ أجْدَرُ .

السؤال الخامس : متى يجوز أن يعمل العامل الواحد في حالين ؟ وما ضابطه ؟

والجواب قد عُرِفَ مما تقدم ، وهو إذا كانت إحدى الحالين متضمنةً للاخرى ، نحو : جاء زيد راكباً مسرعاً .

السؤال السادس : هل يجوز التقديم والتاخير في الحالين أم لا ؟

والجواب : أنِ الحال الأولى يجوز فيها ذلك ؛ لأن العامل فيها لفظيٌّ ، فلك أن تقول – مع ما تقدم – : هذا أطيَبُ بُسْراً منه رُطَباً – وهو الأصل (٣٢) – ولا يجوز في الثانية التقديم؛ لأن عاملها معنويٌّ ، والعامل المعنويُّ لا يُتصوَّرُ تقديمُ معموله عليه (٣٣) .

السؤال السابع : كيف تُصُوِّرَتْ الحال في غير المشتق ؟

والجواب : أنْ ليس لشرط الاشتقاق حُجَّةٌ ، ولا قام عليه دليلٌ ، ولهذا كان الحُذّاقُ من النحاة على أنه لا يشترط (٣٤) ، بل كل ما دَلَّ على هيئةٍ صَحَّ أن يقع حالاً ، ولا يشترط فيها إلا أن تكون دَالَّةً على معنىً مُتحولٍ (٣٥) ، ولهذا سُمِّيَتْ حالاً ، كما قال :

لو لم تحُل ما سُمِّيَتْ حالا   وكُلُّ ما حَالَ فَقَدْ زَالاَ (٣٦)

وكم من حال وردت جامدةً ، نحو : تَمثَّلَ (٣٧) لي المَلَكُ رَجُلاً ، (هذهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً) (٣٨) ، مررت بهذا العود شجراً ، ثم مررت به رَمَاداً . وتأويل ذلك بمشتق تَعَسُّفٌ ظاهر (٣٩) .

السؤال الثامن : إلى أيِّ شيءٍ وقعت الإشارة بقولهم : هذا ؟

والجواب : أن مُتَعَلَّقَ الإشارة هو الشيء الذي تتعاقب عليه هذه الأحوال ، وهو ما يخرجه (٤٠) النخل من أكمامها (٤١) ، فيكون بلحاً ، ثم بَسَاةً ، ثم خِلالاً ، ثم بُسْراً ، إلى أن يكون رُطَباً ، فمتعلَّقُ الإشارة المحَلُّ الحاملُ لهذه الأوصاف ، فالإشارة إلى شيء ثالث غير البُسْرِ والرُّطَبِ (٤٢) ، وهو حامل البُسْرِيَّةِ والرُّطَبِيَّةِ ، أي الحقيقة الحاملة لهذه الصفات (٤٣) .

ويَدُلُّ على ذلك أنك تقول : زيد قائماً أخطب منه قاعداً ، وقال عبدالله بن سَلامٍ (٤٤) لعثمان (٤٥) : أنا خارجاً (٤٦) أنفعُ مني لك دَاخِلاً (٤٧) ، ولا إشارةَ ولا مُشَارَ إليه هنا ، وإنما هو إخبارٌ عن الاسم الحامل للصفات التي منها القيام والقعود والدخول والخروج ، ولا يصح أن يكون مُتعلَّقَ الإشارة صِفَةُ البُسْرِيَّةِ ولا الجوهر بِقَيد تلك الصفة ؛ لأنك لو أشرتَ إلى البُسْرِيَّةِ أو الجوهر بقيْدها لم يَصِحَّ تقييده بحال الرُّطَبِيَّةِ ، فلم يَبْقَ إلا أن تكون الإشارة إلى الجوهر الذي تتعاقب عليه الأحوال ، وهو يُبَيِّنُ لك بُطلانَ قول من زعم أن متعلَّقَ الإشارة في هذا هو العامل في (بُسْراً) ، فإن العامل إمَّا ما تضمنه (أطيب) من معنى الفعل ، وإما (كان) المقدرة ، وكلاهما لا يصح تعلق الإشارة به .

السؤال التاسع : هَلاَّ قلتم : إن (بُسْراً ورُطَباً) منصوبان على خبر (كان) ، وتخلصتم من هذا كُلِّه ؟

والجواب : أن (كان) لو أُضمِرَتْ لأُضمِرَ ثلاثةُ أشياءَ : الظرف الذي هو (إذا) ، وفعل (كان) ، ومرفوعها ، وهذا لا نظير له ، إلا حيث

دَلَّ (٤٨) عليه الدليل ؛ وإذا منع سيبويه من إضمار (كان) وحدها (٤٩) ، فكيف يجوزُ إضمار إذْ أو إذَا (٥٠) معها ، وأنت لو قلت : ساتيك جاء زَيدٌ – تريد : إذا جاء زَيدٌ – لم يَجُز بإجماعٍ ، فهاهنا (٥١) أَوْلَى ؛ لأنه لا يُدْرَى : أ إذْ (٥٢) تريد أمْ إذا ، وأن (ساتيك) (٥٣) لا يحتمل إلا أحدهما . وإذا بَعُدَ إضمار الظرف وحده ، فإضماره مع (كان) أبْعَدُ ، ومَنْ قَدَّرَهُ من النحاة (٥٤) فإنما أشار إلى شرح المعنى بضربٍ من التقريب .

فإن قيل : يدل على إضمار (كان) أن هذا الكلام لا يُذكرُ إلا لتفضيل شيء في زمانٍ من أزمانه على نفسه في زمانٍ آخر، ويجوز أن يكون الزمان المُفضلُ فيه ماضياً ، وأن يكون مستقبلاً ولابُدَّ من إضمار ما يَدُلُّ على المراد منهما ، فيُضمرُ للماضي إذْ ، وللمستقبل إذَا ، وإذْ وإذَا يطلبان الفعل ، وأعَمُّ الأفعال وأشملُها فِعْلُ الكونِ ، فتعيَّنَ إضمار (كان) ؛ لتصحيح (٥٥) الكلام .

قيل : إنما يلزم هذا السؤال إذا أضمرنا الظرف ، وأما إذا لم نُضمِرهُ لم يُحتج (٥٦) إلى (كان) .

وأما قولكم : إنه يُفضلُ الشيءُ على نفسه باعتبار زمانين ، وإذْ وإذَا للزمان .

فجوابه : أن (٥٧) في التصريح بالحالين المُفضّلِ أحدهُماَ على الآخر غُنْيَةً عن ذكر الزمان وتقدير إضماره ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : هذا في حال بُسْرِيّتهِ أطيبُ منه في حال رُطَبِيّتِهِ استقام الكلام ، ولا إذْ هنا ولا إذَا ؛ لدلالة الحال على مقصود المتكلم من التفضيل باعتبار الوقتين .

السؤال العاشر : هل يشترط اتِّحادُ المفضل والمفضل عليه بالحقيقية ؟

والجواب : أن وضعها كذلك (٥٨) ، ولا يجوز أن تقول : هذا بُسْراً أطيَبُ منه عِنَباً ؛ لأن وضع هذا الباب لتفضيل الشيء على نفسه باعتبارين ، وفي زمانين ، فإن جِئتَ بهذا التركيب وَجَبَ الرفع ، فقلت : هذا بُسرٌ أطيبُ منه عِنَبٌ ، فيكون جملتين : إحداهما : هذا بُسْرٌ ، والثانية : أطيبُ منه عِنَبٌ ، والمعنى : العنَبُ أطيَبُ منه . ولو قلت : هذا البُسْرُ أطيَبُ منه عِنَبٌ ، لا تُضحَتْ المسالة ، وانكشف معناها (٥٩) .

تعليقات المسالة الرابعة (البُسْرِيَّة)

(*) تُلَقَّبُ هذه المسالة بلقب (البُسْرِيّة) اخذاً من كلمة (بُسْراً) الواردة في قولهم المشهور : (هذا بُسْراً اطيَبُ منه رُطَباً) .

و (البُسْرُ) هو التمر قبل أن يُرْطِبَ ، وهو اسم جنس جمعيٍ، يُفرق بينه وبين واحده بالتاء ، فيقال في مفرده : بُسْرَة .

أما جمعه فقال سيبويه : لا تكسر البسرة إلا أن تجمع بالالف والتاء ؛ لقلّة هذا المثال في كلامهم ، وأجاز (بُسْرَانِ) إذا أريد نوعان من البسر .

والمعنى العامُّ للبُسْر هو الإعجال في كل شيء ، يقال : بَسَرْتُ غريمي : إذا تقاضيتهُ قبل محل المال ، وبَسَرْتُ الدُّمَّلَ : إذا عَصَرْتَهُ قبل أن يتقيحُ ، وبَسَرَ حاجته وابتسرها : طلبها في غير أوانها ، أو في غير موضعها ، والبُسْرُ هو الغَضُّ من كل شيء ، ومنه قيل للتمر قبل أن يُرْطِبَ ، وذلك لغضاضته .

وأما (الرُّطَب) فهو نضيج البسر قبل أن يُتْمِرَ ، واحدته : رُطَبَةٌ ، قال سيبويه : ليس رُطَبٌ بتكسير رُطَبَة ، وإنما الرطب كالتمر ، واحد اللفظ مذكر ، يقولون : هذا الرطب ، ولو كان تكسيراً لأنثُوا ، وقال أبو حنيفة : الرُّطَبُ هو البسر إذا انهضم فَلاَنَ وَحَلاَ .

[انظر لسان العرب (رطب . بسر)] .

(١) أي قول العرب ، وهو مشهور في كتب اللغة والنحو ، والمشار إليه بـ(هذا) في صدر المسالة هو (التمر) ، والمعنى : هذا التمر بُسْرُهُ أطيَبُ من رُطَبِهِ .

وتجد هذا القول – مع إشارة إلى هذه المسالة موجزةً او مُفَصّلةً – في :

* ارتشاف الضَّرَبِ – لأبي حيان – تحقيق مصطفى النحاس [٢ / ٣٥٣] .
* الأماليّ – لابن الشجري – دار المعرفة بيروت – [٢ / ٢٨٥] .
* الأماليّ – لابن الحاجب – تحقيق هادي حسن حمودي – عالم الكتب – الطبعة الأولى – سنة ١٤٠٥هـ [٤ / ١٨٢] .
* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد – دار الجيل بيروت – الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ – [٢ / ٣٣١] .
* الإيضاح في شرح المُفَصّل – لابن الحاجب – تحقيق موسى بناي العليلي – مطبعة العاني ببغداد [١ / ٣٣٥] .
* بدائع الفوائد – لابن قيم الجوزية – نشر دار الكتاب العربي ببيروت – [٢ / ١١٩] .
* شرح التصريح على التوضيح – لخالد الأزهري – مطبعة عيسى الحلبي – [١ / ٣٨٣] .
* شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ – لابن مالك – تحقيق عبدالمنعم أحمد هويدي – الطبعة الأولى – مطبعة الأمانة بالقاهرة [١ / ٣١٩ ، ٣٢٤] .
* شرح الكافية – للرضي – دار الكتب العلمية ببيروت [١/٢٠٧]
* شرح المفصل – لابن يعيش – عالم الكتب ببيروت [٢ / ٦٠] .
* كتاب سيبويه – تحقيق عبدالسلام هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب [١ / ٤٠٠] .
* المسائل المنثورة – لأبي علي الفارسيّ – تحقيق مصطفى الحدري – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق [٣٣] .
* المساعد على تسهيل الفوائد – لابن عقيل – تحقيق محمد كامل بركات – نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة [٢ / ٢٩] .

* المقتصد في شرح الإيضاح – لعبد القاهر الجرجاني – تحقيق كاظم بحر المرجان . [١ / ١٦٨] .
* المقتضب – للمبرد – تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة – نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [٣ / ٢٥١] .
* نتائج الفكر – للسهيلي – تحقيق محمد إبراهيم البنا – دار الرياض [٣٩٩] .
* النُكَتُ في تفسير كتاب سيبويه – للأعلم الشنتمري – تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان – منشورات معهد المخطوطات العربية بالكويت [١ / ٤١٩] .
* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – للسيوطي – تحقيق عبدالعال سالم مكرم – دار البحوث العلمية بالكويت [٤ / ٣١]

(٢) هو : الإمام جلال الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن الكمال السيوطي ، ولد سنة ٨٤٩هـ ، وتوفي سنة ٩١١هـ ، وأشهر مؤلفاته : همع الهوامع في النحو ، والاقتراح في علم أصول النحو ، والأشباه والنظائر في النحو ، وله مؤلفات أخرى كثيرة .

(٣) انظر : الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي [٤/٢٦٥ – ٢٧٠] وهو فيه بعنوان : (تحفة النُّجبَا . في قولهم : هذا بُسْراً أطْيَبُ منه رُطَبًا) – ويبدو أن السيوطي قد نقل هذه المسالة كاملةً بأسئلتها العشرة من كتاب (بدائع الفوائد) لابن قَيِّم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ ، فهي هناك في (١ / ١١٩– ١٢٩) بزيادة وتفصيل . هذا ، وقد نقل ابن قيِّم الجوزية سَبْعاً من هذه الأسئلة وأجوبتها من كتاب (نتائج الفكر) للسهيلي المتوفى سنة ٥٨١هـ (٣٩٩ وما بعدها) بكثير من ألفاظه .

(٤) القول الثاني – كما ذكره هو فيما بعد – هو : أن يكون خبراً لـ(كان) المحذوفة ، وعلى القول الأول تكون (كان) تامة ، وهذا هو رأي المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي ، ووافقهم الفارسي في (الحلبيات) واختاره ابن عصفور .

وفي المسألة رأي ثالث هو : تكون (كان) المحذوفة ناقصة ، فيكون الاسمان المنصوبان (بُسْراً ورُطَباً) خبرين لها ، واسمها ضمير ، واستدل صاحب هذا الرأي بورود الاسم في نحو : زيد المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ ، وضعّفه بعضهم بأنهم لم يستعملوا هنا إلا النكرة ، والتعريف لم يسمع عن العرب، ولو كان خبراً لـ(كان) لجاء في شيء من هذا النحو المعرفة ، كما أن (كان) الناقصة يضعف إضمارها .

[انظر : المقتصد ١ / ٦٨١ ، شرح التصريح ١ / ٣٨٣ ، المساعد ٢ / ٣٠] .

(٥) انظر : كتاب سيبويه [١ / ٤٠٠] ووافقه ابن جني وابن كيسان وابن خروف ، وهو الأظهر من كلام المازني ، وقال به الفارسي في (التذكرة) ، واختاره ابن عصفور في رأيٍ له [انظر : المساعد ٢ / ٣٠] .

(٦) إذ المعنى : هذا في حال كونه بسراً أطيب من نفسه في حال كونه رطباً ، يريد أن يفضل البسر على الرطب ، فـ(أطيب) ناب مناب عاملين ؛ لأن التقدير : يزيد طيبه في حال كونه بسراً على طيبه في حال كونه رطباً . [انظر : شرح التصريح ١ / ٣٨٣] .

(٧) ساقطة من الأشباه والنظائر .

(٨) انظر ما قيل في التعليقة (٤) .

(٩) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٦٦] : من قسم .

(١٠) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٦٦] : من تمام . ا هـ . وتمييز المقادير المنتصبة عن تمام الاسم يطلق عليه (تمييز الذات) ؛ لأنه يفسر ذاتاً مبهمةً قبله ، وذلك يكون في التمييز الواقع بعد الوزن أو الكيل أو المساحة أو ما يشبه ذلك .

(١١) ويطلق عليه (تمييز النسبة) لأنه يفسر الإبهام الحاصل في إسناد شيء إلى شيء آخر قبله ، ومنه المحول عن أصل هو الفاعل أو المفعول به أو المبتدأ ، ومنه ماهو في حكم المحول ، ومنه غير المحول أصلاً .

(١٢) لأن (أطيب) اسم تفضيل ، فهو مشتق يتحمل الضمير العائد على المبتدأ ، وهذا هو صاحب الحال الأولى (بُسْراً) ، وأما الحال الثانية فصاحبها الضمير في (منه) وسيذكر هو ذلك فيما بعد .

(١٣) هو : الحسن بن أحمد الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ ، ومن أشهر مصنفاته : الإيضاح ، والحجة في القراءات ، والمسائل العسكريات ، والمنثورة ، والبغداديات . [إنباه الرواة ١ / ٢٧٣] .

(١٤) أول الصفحة الأولى من الورقة التاسعة .

(١٥) وقد وجدت للفارسيِّ رأياً كرأي سيبويه ومن معه في هذه المسالة – وهو الإعراب على الحالية – فقد قال في مسالة من (المسائل المنثورة) له : «مسالة : تقول : هذا بَسْراً أطيب منه تمراً ، فتنصبه على الحال من الجملة – والجملة هذا أطيب – لأنك أردت أنه في هذه الحال أطيب منه في الحال الأخرى» .

(١٦) جملة (وإن شراً فَشَرٌ) ساقطة من الأشباه والنظائر [٤ / ٢٦٧] ، وهذا القول مشهور أنه من كلام العرب . انظره في : كتاب سيبويه ١ / ٢٥٨ ، ٣ / ١١٣ ، ١٤٩ – ارتشاف الضرب ٢ / ٩٨ – همع الهوامع ٢ / ١٠٣ – شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٩٣ – المساعد على التسهيل ١ / ٢٧٢ – مغني اللبيب ٨٢٥ – مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٣٠٣ – وجاء في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ /٤١٨ أنه من الحديث الشريف: «المرء مَجْزِيٌ بعمله ، إن خيرا فخيرٌ ، وإن شراً فَشَرٌ» .

(١٧) وجاء في بدائع الفوائد [٢ / ١٢١] وجه آخر يبطل إضمار (كان) هنا ، وهو : «أن كان الزمانية ليس المقصود منها الحديث ، وإنما هي عبارة عن الزمان ، والزمان لا يُضْمَرُ ، وإنما يضمر الحدث إذا كان في الكلام ما يدل عليه ، وليس في الكلام ما يدل على الزمان الذي يُقَيَّدُ به الحدث ، إلا أن

يلفظ به ، فإن لم يلفظ به لم يُعْقَل . ويستوي في ذلك تقدير (كان) ناقصةً أو تامةً ؛ فإنهما يرجعان إلى أصل واحد ، ولا يجوز إضمار واحد منهما ؛ فإن القائل إذا قال : كان بَرْدٌ ، وكان مَطَرٌ - فهو بمنزلة وقع وحدث ، وكذا غيرهما من الأفعال اللازمة ، والزمان جزء من مدلول الفعل ، فلا يجوز أن يُخْلَعَهُ ويجرِّد عنه ، وإنما الذي خلع من كان التامة اقتضاؤها خبراً يقارن زمانها ، وبقيت تقتضيه مرفوعاً يقارن زمانها ، كما كان يقارنه الخبر ، فلا فرق بينهما أصلاً ، فإن الزمان الذي كان الخبر يقترن به هو بعينه الزمان الذي اقترن به مرفوعاً ، وينزل مرفوعها في تمامها به منزلة خبرها إذا كانت ناقصة ١٢٢ هـ .

(١٨) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٦٧] : ولذا .

(١٩) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٦٧] : ووجب .

(٢٠) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٦٧] حذفت كلمة (معنى) .

(٢١) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٦٧] : عنه .

(٢٢) توضيحه ما جاء في نتائج الفكر للسهيلي [٣٩٩] من أن العامل في الحال الثانية وهي (رطباً) هو معنى الفعل الذي هو متعلق الجار في (منه) فإنه متعلق بمعنىً غير الطيب ؛ لأن طاب يطيب لا يتعدى ب((مِنْ) ، ولكن صيغة الفعل تقتضي التفضيل بين شيئين مشتركين في صفة واحدة إلا أن أحدهما متميز من الآخر منفصل منه بزيادة في تلك الصفة ، فمعنى التميُّز والانفصال الذي تضمنه (أفعل) هو الذي تعلق به حرف الجر ، وهو الذي يعمل في الحال الثانية التي هي (رطباً) ، كما عمل معنى الفعل الذي تعلق به حرف الجر من قولك : زيد في الدار قائماً ، في الحال التي هي (قائماً) .

(٢٣) توضيحه أن (أحسن) في قولنا : زيد أحسن من أخيه - معناه : حَسُنَ وزاد حُسْنُهُ ، فالفعل (حَسُن) مستفاد من أصل المادة ، والفعل (زاد) مستفاد من اشتقاقه على وزن (أفعل) . وكذلك (أطيب) في قول العرب : هذا بسراً أطيب منه رطباً ، معناه : طاب وزاد طيبه ، أما (طاب) فمن أصل المادة ، وأما (زاد طيبه) فمستفاد من اشتقاقه على وزن (أفعل) .

(٢٤) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٧] : قلت .

(٢٥) إنما منعوا تقديم معمول أفعل التفضيل عليه ؛ لأن أفعل التفضيل صفة تشبه الفعل الجامد في عدم قبوله علامة التأنيث أو التثنية أو الجمع ، فَانْحطَّ درجة عن اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، فجعل موافقاً للجامد ، والجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقدم عليه ، وهذا في المعمول المنصوب كالحال في نحو : هذا أفصح الناس خطيباً ، أو التمييز في نحو : محمد أحسن الناس خلقاً .

وقد استثنى العلماء من الحال في هذا الموطن ما إذا كان اسم التفضيل عاملاً في حالين لاسمين متحدي المعنى أو مختلفيه ، و إحداهما مفضلة على الأخرى ؛ فإنه يجب تقديم الحال الفاضلة لخوف اللبس . [انظر : شرح التصريح على التوضيح ١ / ٣٨٢] .

(٢٦) لم أظفر بمن أجاز تقديم معمول أفعل التفضيل المنصوب عليه في غير المسألة المستثناة (المسألة البسرية) ، وأما من أجاز تقديم معموله عليه ، فإنما خصه بـ(مِنْ) بعده الجارة للمفضل عليه . بل قد يجب التقديم كان يكون مجرورها مِمَّالهُ صدر الكلام ، كالاستفهام نحو : أنت مِمَّنْ أفضل ؟ أو الإضافة إلى الاستفهام نحو : أنت من غلام مَنْ أفضل ؟ وفي ذلك يقول ابن مالك :

وإن تكن بِتِلْوِ مِنْ مستفهما … فلهما كُنْ أبداً مقدِّما

وقد يقدم في غير الاستفهام ضرورة ، كالشاهد الذي ذكره في المتن .

(٢٧) عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

فقالت لنا : أهلاً ، وزَوَّدَتْ … جَنَى النحلِ ، بل ما زَوَّدَتْ منه أطْيَبُ

وهو للفرزدق - وقد مَرَّ بامرأة من بني حَنَبَةَ يقال لها : مَيَّة، فسألها أن تَقْرِيَهُ وتحمله فابت ، ومَرَّ بامرأة من بني ذُهْل ابن ثعلبة يقال لها : عزيزة ، فحملته وأعطاه ابنها ناقةً ، فقال قصيدة منها هذا البيت . ويروى البيت (أو مازودت هو أطيب) وعليه لا شاهد فيه .

انظر : همع الهوامع ٥ / ١١٥ - منهج السالك ٤١٣ - شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢ / ٦١٠ - شرح عمدة الحافظ ٢ / ٧٩٧ - ديوان الفرزدق ٦١ .

(٢٨) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٨] : سلمناه .

(٢٩) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٨] : لا يتعدان .

(٣٠) والدليل على ذلك أن قولهم : زيد أحسن منك - بمنزلة : زيد أحسن الناس - في قيام أحدهما مقام الآخر ، وأنهم لا يجمعون بينهما ، فكما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف لا يجوز تقديم ما هو في معناه على المضاف .

(٣١) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٨] : تقديم معمول .

(٣٢) أورد ابن قَيِّم الجوزية هنا اعتراضاً هو : إذا كان هذا هو الأصل ، فَلِمَ مثل سيبويه بها مقدمةً ، وكان ذلك أحسن عنده من أن يؤخرها ؟ وأجاب بأنه أراد تأكيد معنى الحال فيها ؛ لأنه ترجم عن الحال ، فلو أخرها لأشبهت التمييز ؛ لأنك إذا قلت : هذا الرجل أطيب بسراً من فلان ، فـ (بُسْراً) لا محالة تمييز ، وإذا قدمت (بسراً) على (أطيب من كذا) فـ (بُسْراً) لا محالةحال ، ولا يصح أن يخبر بهذا الكلام عن رجل ولا عن شيء سوى التمر وما هو في معناه ، فإذا قلت : هذا بسراً احتمل الكلام قبل تمامه ، وقبل النظر في قرائن أحواله أن يكون (بسراً) تمييزاً ، وأن يكون حالاً ، وبينهما في المعنى فرق عظيم ، فاقتضى تخصيص المعنى والحرص

على البيان للمراد تقديم الحال الأولى على عاملها ، ولو أخرت لجاز . [انظر : بدائع الفوائد ٢ / ١٢٥ ، نتائج الفكر ٤٠١] .

(٣٣) لأن العامل اللفظي إذا تقدم على منصوبه الذي حقه التأخير قلت فيه : مقدم في اللفظ مؤخر في المعنى ، فقسمت العبارة بين اللفظ والمعنى ، فإن لم يكن للعامل وجود في اللفظ لم يُتَصَوَّرْ تقديم المعمول عليه ؛ لأنه لابُدَّ من تأخير المعمول على عامله في المعنى ، فلا يوجد تَعَدٍّ إلا وعامله متقدم عليه ؛ لأنه منويٌّ غير ملفوظ به فلا تذهب النية والوهم إلى غير موضعه ، بخلاف اللفظي فإن محله اللفظ واللسان ومحل المعنى القلب ، فإذا ذهب اللسان باللفظ إلى غير موضعه لم يذهب القلب بالمعنى إلا إلى موضعه وهو التقديم . [انظر : بدائع الفوائد ٢ / ١٢٦ ، نتائج الفكر ٤٠٢] .

(٣٤) مجيء الحال مشتقةً أمرٌ غالبٌ وليس بلازم ، وقد جاءت الحال جامدة مؤولة بمشتق في مسائل ، كما جاءت غير مؤولة بمشتق في مسائل أخرى ، انظر ذلك في باب الحال من كتب النحو ، وعلى سبيل المثال انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ٢٩٧ وما بعدها ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢ / ٨ وما بعدها ، ارتشاف الضرب ٢ / ٣٣٤ وما بعدها .

(٣٥) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٨] : مقول .

(٣٦) في الأصل : ذال – والبيت من السريع ، وليس من شواهد النحو ، فقد جاء به هنا لمعنى لغوي ، هو أن الحال سميت كذلك لما فيها من معنى التحول والانتقال والتغير ، ويبدو أن البيت مصنوع لهذا الغرض ، وهو من وضع اللغويين ، وانظر أيضاً في : بدائع الفوائد ٢ / ١٢٦ .

(٣٧) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٨] : "حتى تمثل" – وهو جزء من حديث شريف أخرجه البخاري في حديث (كيف بدأ الوحي) ، ويقول السهيلي في (نتائج الفكر) عقب هذا الحديث [٤٠٢] : « فـ (رجلاً) حال ؛ لأن صورة الرجل طارئة على الملك في حال التمثيل ، وليست لازمة للملك ، إلا في وقت وقوع الفعل منه وهو التمثل ، فهي إذَنْ حال ؛ لأنه قد تحول إليها » .

(٣٨) الآية ٣٧ من سورة الأعراف ، ٦٤ من سورة هود – فقوله (آيةً) وقع حالاً من ناقة الله ، وهي حال جامدة غير مؤولة بمشتق ، والعامل فيها (ها) بما فيها من معنى التنبيه ، أو اسم الإشارة بما فيه من معنى الإشارة ، أو فعل مضمر تدل عليه الجملة ، كأنه قيل : انظر إليها في حال كونها آية . [انظر : البحر المحيط في موطن هذه الآية] .

(٣٩) إنما كان من قبيل التعسف الظاهر : إما لأنه لا يمكن ذلك إلا على تأويل بعيد ، وهو أن يكون المنصوب معمولاً لفعل محذوف تقدير (يشبه) ، وإما لأنه لا يمكن التأويل أصلاً ، كما في رجل وآية وشجر ورماد (الوارد في النص) .

ويعقب السهيلي على ذلك في نتائج الفكر [٤٠٢] بقوله : «فهذه كلها أحوال وإن كانت جامدة ؛ لأنها صفات يتحول الفاعل إليها ، وليس بلازم في الصفات أن تكون كلها فعلية، بل فيها نفسية ومعنوية وعدمية – وهي صفات النفي – وإضافية وفعلية ، ولا يكون من جميعها حال إلا ما كان الفعل واقعاً فيه وجاز خلوه عنها ، وأما ما كان لازماً للاسم مما لا يجوز خلوه عنه فلا يكون حالاً منتصبة بالفعل ، نحو قولك : قرشياً وحبشياً وابناً لزيد وأخاً لعمرو ، فإذا أردت النسب لا يكون شيء من هذا كله حالاً ، وقد نقل ابن قيم الجوزية هذا الكلام بلفظه غالبا في : بدائع الفوائد ٢ / ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٤٠) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٨] : وما يخرجه .

(٤١) النخل اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحده بالتاء ، ومثله يعامل في وصفه والإخبار عنه وعود الضمائر إليه معاملة المفرد المذكر أو المفردة المؤنثة أو جماعة الإناث ، وفي القرآن الكريم : (تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) [الآية ٢٠ من سورة القمر] و (فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) [الآية ٧ من سورة الحاقة] و (وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ) [الآية ١٠ من سورة ق] .

ولذا تجد المؤلف هنا ، والسيوطي في الأشباه والنظائر يعامل (النخل) معاملة المفرد المذكر ، فيذكر له الفعل (يخرج) ، ثم يعامله معاملة المفردة المؤنثة فيعيد إليه الضمير مؤنثاً في (أكمامها) .

(٤٢) في مراتب حمل النخل جاء في : كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة العربية – لابن الأجدابي [٦٢] :

« أول حمل النخل (الطّلع) ، فإذا انشق فهو (الضجك والإعريض) والوليع . والكافور وعاء الطلع وهو الجُفُّ أيضاً وجمعه جفوف ، فإذا انعقد الطلع حتى يصير بَلَحاً فهو (السَّيَّاب) الواحدة سَيَّابة ، فإذا اشتد واخضر فهو (الجَدال) فإذا عظم واشتد فهو (البُسْر) فإذا احمرَّ فهو (الزَّهْو) ، فإذا بدت فيه نقط من الإرطاب فهو (مُوكِّت) ، فإذا أتاه التوكيت من قبل أذنانه فهو (مُذَنِّب) و (تَذْنُوب) ، فإذا لأن للإرطاب فهو (ثَعْد) ، فإذا بلغ الإرطاب أنصافه فهو (مُجَزَّع) ، فإذا بلغ ثلثيه فهو (حُلقان) و (مُحَلقَن) ، فإذا جرى الإرطاب فيه فهو (مُنْسَبِت) ، فإذا تناهي الإرطاب فيه فهو (مَعْو) » . ولم أحد ما جاء في المتنَ من (البسأة والخلال) .

(٤٣) يرى بعضهم أن الإشارة إلى الجدال (مرتبة من مراتب البلح) إذا قدرت عاملاً محذوفاً هو (إذا) ، والتقدير : هذا الجدال إذا كان بسراً . أو الإشارة إلى الرطب إذا قدرت العامل المحذوف هو (إذ) ، والتقدير : هذا الرطب إذ كان بسراً . يقول السهيلي عن هذا : «وهذا تكلف لا معنى له ؛ لأنا سنبطل إضمار (إذ وإذا) فيما بعد ، وإضمار (كان)» [انظر:

نتائج الفكر ٤٠٣] يريد : أن العامل في (بسرا ورطبا) ليس (كان) المحذوفة بتقدير إذ كان أو إذا كان – على ما سبق .

(٤٤) أحد اليهود الذين أسلموا بالمدينة قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بعامين ، وكان اسمه في اليهود حصينا فسماه الرسول عبدالله ، وفيه نزلت بعض الآيات الكريمة ، كما شارك في نصرة عثمان بن عفان رضي الله عنه أيام الفتنة .

(٤٥) هو عثمان بن عفان رضي الله عنه ، ثالث الخلفاء الراشدين ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، ولد في السنة السادسة بعد عام الفيل ، واستشهد سنة ٣٥هـ .

(٤٦) أول الصفحة الأولى من الورقة العاشرة .

(٤٧) يروى هذا القول برواية أخرى للترمذي عن ابن أخي عبدالله بن سلام قال : «لما أريد قتل عثمان جاء عبدالله بن سلام فقال له عثمان : ما جاء بك ؟ قال : جئت في نصرتك، قال : اخرج إلى الناس فاطردهم عني ، فإنك خارج خير لي من داخل» [انظر: تفسير القرطبي – الآية ٤٣ من سورة الرعد] .

(٤٨) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٩] : يدل .

(٤٩) عبارة سيبويه : «واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول : عبدَالله المقتولَ ، وأنت تريد : كُنْ عبدالله المقتولَ ؛ لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء ، ولأنك لست تشير إلى أحد» . وعلل السيرافي ذلك فقال : «لأنه ليس قبله ولا في الحال دلالة عليه ؛ إذ يجوز أن يكون على معنى : تَولَّ عَبْدَالله وأَحِبَّهُ ، وما أشبه ذلك ، وإنما يضمرون ما عليه الدلالة من الكلام ، أو شاهد من الحال». [انظر : كتاب سيبويه ١/٢٦٤– الأصل والهامش] .

(٥٠) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٩] : وإذ .

(٥١) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٩] : فهنا .

(٥٢) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٩] : «إذ تريد» (دون همزة الاستفهام) .

(٥٣) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٩] : وفي ساتيك .

(٥٤) من هؤلاء النحاة الْمُبَرِّدُ ، فقد قال في (المقتضب ٣ / ٢٥١) : «ومثل هذا قولك : هذا بسرا أطيب منه تمراً ، فإن أومأت إليه وهو بسر تريد : هذا إذ صار بسرا أطيب منه إذ صار تمراً ، وإن أومأت إليه وهو تمر ، قلت : هذا بسرا أطيب منه تمراً ، أي هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا صار تمراً ، فإنما على هذا يوجه ؛ لأن الانتقال فيه موجود» . وقد تبع المبردَ في هذا التقدير كُلٌّ من السيرافي والزجاج وابن السراج والفارسيّ في (الحلبيات) وابن عصفور في رواية عنه ، وانظر التعليقة (٤) فيما سبق .

(٥٥) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٩] : فيصح .

(٥٦) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٩] : لم نحتج .

(٥٧) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٦٩] : أنه .

(٥٨) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٧٠] : وضعهما لذلك .

(٥٩) في الأشباه والنظائر [٢ / ٢٧٠] زيادة قوله : «والله سبحانه وتعالى أعلم» .

[انتهت المسالة الرابعة]

المسألة الخامسة
(الضَّبْيَّة) (*)

وهي قول النَّوَوِيِّ (١) في (منهاجه) (٢) : «وماضُبِّبَ بذهبٍ أو فضةٍ ضَبَّةً كبيرةً ؛ لزينةٍ – حَرُمَ» (٣) ، وقد أفْرَدَ لها الكمال أبو بكر بن محمد السيوطي (٤) الشافعي ، فقال : عَرَضَ الاجتماعُ ببعض الأشياخ ، فذكر لي أن بعض أصحابنا الشافعية سأله عن وجه نصب (ضَبَّةً) في كلام (المنهاج) ، وأخبر هذا السائل أن الأصحاب اختلفوا في وجه نصبه ، وأن بعضهم قال : هو خبر (كان) محذوفةً ، والمعنى : وكان ضَبَّةً ، أو : وإن كان ضَبَّةً . وقال بعضهم : هو مصدر ، وتقديره تضبيباً (٥) ضَبَّةً . وقال بعضهم : تَوَسُّعَ المصنف ، فاطلق الضبة على المصدر . وربما قيل غير ذلك .

وقد ظهر لي على أن إطلاق هذا اللفظ بإزاء هذا المعنى عَرَبيٌّ ، أن هذه الأقوال كُلَّها لا تُسَلَّمُ .

أما قول من قال : وكان ضَبَّةً ، أو : وإن كان ضَبَّةً ، فَغَنِيٌّ عن الجواب ؛ لأنه يلزم منه عَوْدُ الضمير في (كان) المقدرةِ على (ما) الواقعةِ على الإناء الْمُضَبَّبِ (٦) ، فيكون المعنى : وما ضُبِّبَ وكان الْمُضَبَّبُ ضَبَّةً ، أو : وإن كان المضبب ضَبَّةً . ولا يخفى فساده ، سواء جعلت (كان) تامةً أو ناقصةً ، والواو عاطفة أو للحال .

هذا كلام الشيخ (٧) ، وقد اقتضى أمرين (٨) .

أحدهما (٩) : أن (١٠) اسم (كان) المقدرة ضمير . والثاني : أنه عائد على (ما) الواقع على الْمُضَبَّب .

وكل منهما ليس بلازم ؛ أما الأول ؛ فلأنه يجوز أن يكون اسم (كان) ظاهراً تقديره : وكانت الضَّبَّةُ ضَبَّةً كبيرةً ... إلى آخره .

وأما الثاني ؛ فَلأَنَّا إذا جعلنا اسم كان ضميراً ، كان عائداً على الضبة المفهومة من قوله : وما ضُبِّبَ ؛ لأن نفس الضمير يجوز الاستغناء به (١١) بمستلزم له ، كقوله تعالى : (فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالمَعْرُوفِ ، وَأَدَاءٌ إِلَيهِ بِإِحْسَانٍ) (١٢) ، فـ (عُفي) يستلزم عافياً ، والضمير في إليه عائد عليه . كقوله :

لَكَالرَّجُلِ الحَادِي وَقَدْ مَتَعَ الضُّحَى
وَطَيرُ المَنَايَا فَوقَهُنَّ أَوَاقِعُ (١٣)

فـ (الحادي) يستلزم إبلاً مَحْدُوَّةً ، وضمير (فوقهن) عائد عليهن .

إذا تقرر ذلك ، فقد حذف (كان) واسمُها ظاهرٌ قدَّرناهُ ، أو ضمير ، وبقي خبرها .

فإن اعترض معترض (١٤) بأن حذف (كان) مع اسمها إنما يَحْسُنُ ويكثر بعد إنْ ولَوْ (١٥) .

أجَبْنَا : بأنه يكفينا في التخريج وُقُوعُهُ في كلام العرب - وإن كان قليلاً - فقد خَرَّجَ سيبويهِ (١٦) قَوْلَ الشاعر رَجَزاً (١٧) :

مِنْ لَدُ شَوْلاً ، فَإلى إتلائها (١٨)

[على أن التقدير : مِنْ لَدُ أنْ كانت شَوْلاً] (١٩) .

وأمكننا أن نَخلُصَ من اعتراضه بوجهٍ آخر ، وهو أن نقول : أصله : فإن كانت الضَّبَّةُ ضَبَّةً كبيرةً ، فحذفت (٢٠) واسمُها بعد إنْ ، وبقي خبرها ، ثم حذف إنْ بعد ذلك ، وجَوَّزَ حَذْفَهُ دلالةُ (حَرُمَ) الذي هو الجواب عليه ؛ فإن حذف الشرط مع القرينة جائز مع إن (٢١) . وإنما الخلاف في غيرها من أدوات الشرط .

واشترط ابن عصفور (٢٢) والأُبَّذِي (٢٣) تعويضَ (لا) من الفعل المحذوف ، قال في الارتشاف (٢٤) : " وليس بشيء " ، ومن أمثلة حذف الشرط مع إنْ بدون (٢٥) (لا) قوله تعالى : (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ) (٢٦) تقديره - والله أعلم - : إن افتخرتم بقتلهم ، فلم تقتلوهم أنتم ، ولكن الله قتلهم (٢٧) . وقوله (٢٨) : (فَاللهُ هُوَ الوَليُّ) (٢٩) ، تقدير : إن أرادوا أولياء بِحَقٍّ ، فالله هو الولي بِحَقٍّ (٣٠) . وقوله تعالى : (يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ ، فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ) (٣١) أي : إن لم يَتَأتَّ أن تُخلِصُوا العبادةَ لي في أرض ، فإيَّايَ في غيرها فاعبدون (٣٢) . وهذا هو الأنسب ؛ لتوافق عبارةُ المنهاج عبارةَ أصله (٣٣) ؛ فإن عبارة المُحَرَّر : والمُضَبَّبُ بالذهب أو الفضة ، إن كانت ضَبَّةً كبيرةً ، وفوق قدر الحاجة حَرُمَ استعماله ، وإن كانت صغيرةً .. إلى آخره .

فهذا يُشْعِرُ بأن صاحب المنهاج (٣٤) لما اختصر ما في المُحَرَّرِ ، حذف (٣٥) أولاً كان واسمُها ذكر الشرط . ثم قوله في رَدِّ هذا الوجه : سواء جعلت كان تامة أو ناقصة . كيف يَصِحُّ فرض (كان) تامةً ، والمُدَّعَى أن (ضَبَّةً) منصوب بها ؟ ، فتأمَّلْ (٣٦) .

وأما قول من قال : تضبيباً ضَبَّةً ، فليس بشيء ؛ لأنه لم يُعْرِبْ (ضَبَّةً) ، وإنما أكَّدَ الفعل بمصدره القياسيِّ ، وأبقى الضبة على حالها .

وأما قول من قال : إن (ضَبَّةً) مفعول مطلق ؛ لأنه (٣٧) آلة التضبيب ، أو تَوسُّعَ المصنف ، فأطلق الضبة على المصدر ، ونصبها مفعولاً مطلقاً ، فشُبهتُهُ قويةٌ جداً ؛ لأن لفظ (ضَبَّةً) موافقٌ في المعنى واللفظ للفعل قبله ، ويُرَدُّ بأن الضبة ليست بآلة للتضبيب ؛ لأن كُلَّ الآلات تكون موجودةً قبل الفعل ، مُعَدَّةً معروضةً له ، كالسَّوْطِ قبل الضرب ، والقلم قبل الكتاب .

وأيضاً فإطلاقُ آلة المصدر عليه سماعٌ ، كـ (ضربته سوطاً) ، ولا تقول : كتبته قلماً . والضبة عبارة عن الرقعة التي يُرتَقَعُ (٣٨) بها الإناء ونحوه ، وقد كانت قبل ذلك جنساً من الأجناس ، صَيَّرهُ (٣٩) المُضبِّبُ بفعله فيه ضبةً ، فَفِعْلُهُ فيه يسمى تضبيباً ، والضبة عبارة عن الذات ، وكانت قبل ذلك جنساً لا تُسَمَّى ضَبَّةً .

ولو سلَّمنا أنها من الألفاظ التي أطلقتها العرب على المصادر - وليست بمصادر ، كالآلات والعَدَدِ وما أضيف إليها ونحوها (٤٠) - فإن وصفها بـ (كبيرة) يَرُدُّهُ ؛ لأن المعاني لا تُوصفُ بِكِبَرٍ ولا صِغَرٍ ، وإنما توصف بالقِلَّةِ والكثرة ، والقوة والضعف ، ونحوها من أوصاف المعاني . وإذا صح ذلك فلا يقال : تَوَسَّعَ المصنف ؛ فنصب (الضبة) على المصدرية ؛ لأن معنى توسع : ارتكب لغة مُوَلَّدةً ، فهذا يُعَدُّ قِلَّةَ حِشْمَةٍ وأدبٍ (٤١) على المصنف ، لكنه لا ينبغي أن يقال حتى يقع العجز بعد النظر والاجتهاد ؛ لأن المُوَلَّدَ إذا صَنَّفَ في الفروع (٤٢) أو غيرها يُعْذَرُ في ارتكابه لُغَتَهُ المولَّدة ؛ لأنه لو كُلِّفَ الكلام باللسان العربي دائماً ، صَعُبَ عليه ؛ لأنه لا يقدر عليه إلا بكُلْفَةٍ ، فإذا عجزنا عن الدخول بكلامه في اللسان العربي عذرناه ، ولا جناح عليه . انتهى .

واقتضى كلامه أن نزاعه إنما هو في تعليل كونه مطلقاً (٤٣) ، بجعله آلةً ، وأما نفس الدعوى فلا نزاع فيها ؛ فإن المصدر قد ينوب عنه في الانتصاب على أنه مفعول مطلق ، مُلاقٍ (٤٤) له في الاشتقاق ، وإن كان اسم عين حاصلاً بفعل فاعل المصدر ، كقوله تعالى : (وَاللهُ أَنبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً) (٤٥) ، فقد انتصب (نباتاً) على أنه مفعول مطلق ، وليس بآلة ، بل النبات ذات حاصلة بفعل الفاعل .

والذي ظهر لي فيه - بعد البحث مع نُجَبَاءِ الأصحاب فيه ، ونظر المُحْكَم (٤٦) ، والصِّحَاح (٤٧) ، وتهذيب اللغة (٤٨) ، وغيرها ، ولم نَجِدْهُ متعدياً بهذا المعنى - أنَّ (٤٩) الباء في (بِذَهَبٍ) بمعنى (مِنْ) البيانية ، ارتكبه على مذهب كوفيٍّ (٥٠) ، و (ضَبَّةً) منصوبٌ على إسقاط الخافض ، إما من باب :

أمَرتُكَ الخيرَ ، فَافعل ما أُمِرْتَ به

فقد تركتُكَ ذَا مَالٍ ، وذَا نَشَبِ (٥١)

وهو ظاهر ، ولا يَرِدُ عليَّ - بإدخاله فيه - بكونهم (٥٢) لم يَعُدُّوهُ من أفعاله ؛ لأنَّا نقول : ما قيس على كلامها فهو من كلامها (٥٣) . وقد قالوا في ضبط أفعال باب (أمرتُكَ) (٥٤) : كلُّ فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وأصل الثاني منهما حرف الجر ، فهو من باب (أمر) . وهذا الضابط يشمله لا محالة ، وهو أولَى من أن يُدَّعَى أنه منصوب من باب قول الشاعر :

تَمُرُّونَ الدِّيارَ ، ولم تعُوجُوا

كلامُكُمْ عليَّ - إذنْ - حَرَامُ (٥٥)

على إسقاط الخافض ؛ لأنه هذا يحفظ ولا يقاس عليه ، وارتكابه يُخَلِّصُ من مشكلات كثيرة ، ودعواه أقل ضرراً من دعوى اللَّحنِ لعالم ، ويكون (بذهبٍ) في موضع نصب على الحال من النكرة ؛ لِتقدُّمِهِ عليها (٥٦) ؛ لأنه لو تأخر كان صفة لها ، والباء بمعنى (مِنْ) البيانية ، والتقدير : وما (٥٧) ضُبِّبَ بِضَبَّةٍ

من ذهب أو فضة كبيرة ؛ لزينةٍ ، حَرُمَ .

ويمكن أن يُدَّعَى أنه من باب (أعطى) (٥٨) ، وليس بظاهر ؛ لأن سقوط الحرف فيه ظاهر ، وليس فيه مُعْطى ولا مُعْطَى لَهُ ، و (ما) (٥٩) مبتدأ ، وهي موصولة ، صلتها جملة (ضُبِّبَ) ، وفي (ضُبِّبَ) ضمير نائب فاعل ، وهو العائد ، وهو المفعول الأول – إن جعلناه من باب أَمَرَ ، أو أعطى (٦٠) – وجملة (حَرُمَ) خبره .

فإن قلت : لا يصح أن يكون (حَرُمَ) خبراً عن (ما) ؛ لأن (ما) . واقعةٌ على المضبَّب ، والمضبب جماد ، لا يوصف بحرام ولا بحلال .

قلت : هو على حذف مضاف ، أي : واستعمال ما ضُبِّبَ حَرَامٌ على المكلف ، وكذلك تُقَدَّرُ (٦١) في كل موضعٍ قاله الفقهاء ؛ لأن الجمادات – كالخمر – لا توصف بحرام ولا بحلال ، وإنما يوصف بهما فِعْلُ المُكَلَّفِ ، فإذا قالوا : الخمر حرام ، إنما يريدون استعمالها ، وحذفوه ؛ اختصاراً ؛ للعلم به .

[تعليقات المسالة الخامسة]
الضَّبَّيَّة

* لُقِّبت هذه المسالة بلقب (الضَّبِّيَّة) أخذاً من قول النووي المذكور (ضبة كبيرة) ؛ إذ هي موضع النزاع والتخريج الإعرابي . (و الضبة) قطعة عريضة من حديد أو نحاس أو خشب أو غير ذلك ، يُصْلَحُ بها الإناء المكسور ، وقد تكون الضبة من ذهب أو فضة ، وجمع الضبة ضِبَابٌ وضَبَّاتٌ ، وقد يقال للضبة (كَتِيفَة) ؛ لأنها عُرِّضَتْ على هيئة الكتف ، ويقال : ضَبَّبْتُ الإناء : أي عملت له ضبة . [انظر : لسان العرب والمصباح المنير (ضبب)] . وتجد حديثاً عن هذه المسالة موجزاً أو مفصلاً في كلٍّ من :
* همع الهوامع في النحو – للسيوطي – مطبعة دار البحوث العلمية بالكويت [٥ / ١٩] .
* الأشباه والنظائر في النحو – للسيوطي – مطبعة ونشر مكتبة الكليات الأزهرية [٤ / ٢٤٧ وما بعدها] .

(١) هو الإمام يحيى بن شرف بن مُرِّي بن حسن الحِزَامِيّ الحوْرَانِيّ الشافعي ، إمام في الفقه والحديث ، مولده ووفاته في نَوى (من قرى حوران بسوريا) ، ومن مصنفاته : منهاج الطالبين ، وتهذيب الأسماء واللغات ، وشرح صحيح مسلم ، ورياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، والأربعون النووية ، ولد سنة ٦٣١هـ ، توفي سنة ٦٧٦هـ .

(٢) هو كتاب منهاج الطالبين وعمدة المُفتِينَ في فروع الفقه الشافعي ، ذكر في مقدمته أنه اختصره من كتاب (المحرر) للإمام أبي القاسم الرافعي ، كما ذكر منهجه في عرض المسائل الفقهية . وقد طبع الكتاب طبعات عدة .

(٣) هذه العبارة وردت في كتاب المنهاج ص ٣ من كتاب الطهارة – طبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ، وهي بتمامها : «ويحل استعمال كل إناء طاهر إلا ذهباً وفضةً فيحرم ، وكذا اتخاذه في الأصح ، ويحل المموَّه في الأصح، والنفيس – كياقوت – في الأظهر، وما ضُبِّبَ بذهب أو فضة ضَبَّةً كبيرة لزينة حَرُمَ ، أو صغيرة بقدر الحاجة فلا ، أو صغيرة لزينة أو كبيرة لحاجة جاز في الأصح ، وضبة موضع الاستعمال كغيره في الأصح . قلت : المذهب تحريم ضبة الذهب مطلقاً ، والله أعلم » .

(٤) هو الإمام أبو الفضل عبدالرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين السيوطي ، ولد سنة ٨٤٩هـ ، وتوفي سنة ٩١١هـ ، وله المصنفات الجامعة في مختلف فروع العلم ، ومنها : الأشباه والنظائر في النحو ، والاقتراح في علم أصول النحو ، وهمع الهوامع في النحو ، والإتقان في علوم القرآن .

(٥) أول الصفحة الثانية من الورقة العاشرة .

(٦) يقصد عود الضمير على (ما) في قوله أولاً : «وما ضُبِّبَ» وهي (ما) الموصولة ، أي : وكان ما ضبب ضبة كبيرة .

(٧) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٧] زيادة قوله : «سلمه الله تعالى» .

(٨) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٧] : «أمرين» – والنصب فيه يقتضي أن يكون مفعولاً به لقوله : «اقتضى» مبنيا للفاعل. والرفع في الأصل (أمران) يقتضي أن يكون نائباً عن الفاعل للفعل «اقتضى» مبنياً للمجهول .

(٩) زيادة «أحدهما» يقتضيها التقسيم السابق ، وهي من الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٧] .

(١٠) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٧] : «بان» .

(١١) كذا في الأصل . وفي الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٧] : «يجوز الاستغناء عنه» ، وهو الأفضل .

(١٢) الآية ١٨٨ من سورة البقرة .

(١٣) البيت من الطويل ، وقبله قوله :

فَإِنَّكَ والتَّأْبِينَ عُروةَ بعدما دعانا ، وأيدِينا إليه شَوارعُ

ولم يُدْرَ لهما قائل ، ويروى : «وقد تلع الضحى» و «التأبين» مدح الميت ، و «شوارع» : جمع شارعة وهي الممتدة المرتفعة ، و «متع الضحى أو تلع» : كناية عن ارتفاع الشمس ، و «أواقع» : جمع واقعة وهي النازلة ، والضمير في «فوقهن» يعود إلى الإبل .

[انظر : شرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٨٨ ، المقاصد النحوية ٣ / ٥٢٤ ، شرح الأشموني ٢ / ٢٨٤ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١ /٢٠١ ، شرح الكافية الشافية ٢ /١٠١٤ ، لسان العرب (وقع)] .

(١٤) في الأصل «متعرض» ، وما أثبته من الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٨] .

(١٥) وفي ذلك يقول ابن مالك في «الألفية» في الأمور التي تختص بها (كان) من دون أخواتها :

ويَحذفُونها ويُبقُونَ الخبر وبعد إنْ ولو كثيراً ذا اشتهر

(١٦) في الأشباه والنظائر [٤/٢٤٨]: زيادة : «رحمه الله تعالى».

(١٧) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٨]: «قول الراجز».

(١٨) البيت من مشطور الرجز ، ولم يُعرف قائله ، و «الشَّوْلُ» : جمع شائلة صفة للناقة - على غير قياس - وهي التي خفَّ لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية . و «الإتلاءُ» مصدر قولك : أتْلَت الناقة : إذا تلاها ولدها، والمعنى : من كونها شولا إلى زمن كونها متلُوَّةً بأولادها .

[انظر : كتاب سيبويه ١ / ١٣٤ ، الأمالي الشجرية ١ /٢٢٢ ، شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٩٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٠١ ، همع الهوامع ١ / ١٢٢ ، لسان العرب (شول)] .

(١٩) ما بين المعقوفين زيادة لابد منها ، وهي من الأشباه والنظائر[٤ / ٢٤٨] . وإنما قدره سيبويه على هذا التقدير (مِنْ لَدُ أن كانت شَولاً) ولم يقدره (مِنْ لَدُ كانت شَوْلاً) ؛ لأنه لا يرى إضافة لَدُنْ إلى الجمل ، واعترض على سيبويه في تقديره أن ؛ إذ يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه ، بل نص سيبويه في باب الاستثناء على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه ، وإن حمل على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب لزم منه أن ما فَرَّ منه وقع فيه . [انظر : شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٩٤] .

(٢٠) أي حذفت (كان) .

(٢١) يجوز حذف ما علم من شرط ، إن كانت الأداة (إنْ) مقرونة بـ(لا) النافية ، كقول الأحوص :

فطلِّقْها فلستَ لها بكُفْءٍ وإلاّ يَعلُ مَفرِقَكَ الحُسَامُ

وقد يتخلف واحد من (إنْ) و الاقتران بـ (لا) ، وقد يتخلفان معاً ، وأمثلة ذلك على الترتيب : قول العرب : من يسلم عليك فسلِّم عليه ومن لا فلا تعبأ به ، أي : ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به . وقوله تعالى : (وَإِنِ امرأةٌ خافت مِنْ بَعْلِها) أي : وإن خافت امرأة . وقو الشاعر :

متى تُؤْخَذُوا قَسراً بِظِنَّةِ عَامِرٍ

وَلَم ينجُ إِلاَّ في الصِّفادِ يَزِيدُ

أي : متى تُثقفوا تؤخذوا ، فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين [انظر : شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٥٢] .

(٢٢) هو علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي الحضرمي ، وكنيته أبو الحسن ، ولد سنة ٥٩٧هـ وتوفي سنة ٦٦٩هـ ، ومن مصنفاته : ضرائر الشعر ، وشرح جمل الزجاجي .

(٢٣) هو : علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحيم الخشني ، توفي سنة ٦٨٠هـ .

(٢٤) هو كتاب ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، المتوفى سنة ٧٤٥هـ ، وانظر رد أبي حيان هذا في (ارتشاف الضرب ٢ / ٥٦١) .

(٢٥) يُخطِّئُ بعض نقدة الاستعمال اللغوي دخول الباء الجارة على (دون) ؛ لأنه لم يسمع عن العرب ، ولأن (دون) ظرف غير متصرف ، فلا يستعمل إلا منصوباً على الظرفية ، أو مجروراً بحرف الجر (مِنْ) فقط ، كقوله تعالى : (وقطَّعناهم في الأرض أمماً ، منهُمُ الصَّالِحُونَ ومنهُمْ دُونَ ذلك) وقوله تعالى : (ولا تدعُ مِنْ دُونِ اللهِ ما لا ينفعُكَ ولا يَضُرُّكَ) . وقد ورد هذا الاستعمال في كلام بعض اللغويين كالأخفش وغيره.

(٢٦) الآية ١٧ من سورة الأنفال .

(٢٧) انظر : تفسير الكشاف للزمخشري ، والبحر المحيط لأبي حيان في موطن هذه الآية .

(٢٨) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٨] : «وقوله تعالى» .

(٢٩) الآية ٩ من سورة الشورى .

(٣٠) انظر : الكشاف للزمخشري في موطن هذه الآية . قال أبو حيان في (البحر المحيط) : ولا حاجة إلى تقدير شرط هنا ؛ فالكلام يتم بدونه .

(٣١) الآية ٥٦ من سورة العنكبوت . وقد كتبت الآية خطأ في الأصل وفي الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٨] بحذف «الذين آمنوا» .

(٣٢) انظر : الكشاف للزمخشري ، والبحر المحيط لأبي حيان ، في موطن هذه الآية .

(٣٣) أصل المنهاج هو كتاب (المحرر) للإمام أبي القاسم الرافعي ، انظر التعليقة (٢) فيما سبق .

(٣٤) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] زيادة قوله : «رحمه الله» .

(٣٥) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «وحذف» .

(٣٦) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] زيادة قوله : «هذا آخر كلام الوالد على هذا الوجه ، ثم نشرع في ذكر كلام المعترض على بقية الأوجه . ثم قال» :

(٣٧) أول الصفحة الأولى من الورقة الحادية عشرة .

(٣٨) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «يرقع» .

(٣٩) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «صيِّر» .

(٤٠) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «ونحوه» .

(٤١) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «فهذا قلة حشمة» .

(٤٢) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «إذا أضيف إلى الفروع» .

(٤٣) يريد : بكونه مفعولاً مطلقاً ؛ بأن ينوب الآلة مناب المصدر المشارك للفعل في حروفه .

(٤٤) كلمة (مُلاَق) هنا فاعل لقوله قبل ذلك : «ينوب عنه» .

(٤٥) الآية ١٧ من سورة نوح .

(٤٦) هو كتاب المحكم والمحيط الأعظم ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بـ(ابن سِيدَه) الأندلسي ، المتوفى سنة ٤٥٨هـ .

(٤٧) هو كتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر إسماعيل ابن حماد الجوهري ، المتوفى سنة ٣٩٣هـ .

(٤٨) هو كتاب تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد المعروف بـ (الأزهري) ، المتوفى سنة ٣٧٠هـ .

(٤٩) المصدر المؤول من أن ومعمولها يقع فاعلاً لقوله : «ظهر لي» قبل ذلك .

(٥٠) لأن الكوفيين وحدهم هم الذين يجيزون نيابة بعض حروف الجر مناب بعضها الآخر ، وقد عقد ابن قتيبة لذلك باباً في كتابه (أدب الكاتب) ص ٣٩١ وما بعدها ، سَمّاه (باب دخول بعض الصفات مكان بعض) ، وذكر أن من مجيء الباء بمعنى (مِنْ) قول أبي ذؤيب الهذلي :

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ، ثم ترفَّعَت   متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهُنَّ نَئِيجُ

وقول عنترة :

شَرِبَتْ بماءِ الدُّحرُضَيْنِ فأصبحت
زوراءَ تنفرُ عن حِيَاضِ الدَّيْلَمِ

أي : شربن من ماء البحر ؛ ومن ماء الدحرضين .

والبصريون ينكرون إنابة بعض حروف الجر مناب بعضها الآخر ، ويؤولون ماورد ، أو يقولون بشذوذه .

(٥١) أي : أمرتك بالخير ، فأسقط الباء من الخير . والنشب : المال الثابت كالضياع ونحوها ، وقيل : هو جميع المال ، وعطفه على المال من قبيل المبالغة . [انظر: كتاب سيبويه ١ / ٧١ ، المقتضب للمبرد ٢ / ٣٦ ، الأمالي الشجرية ١/٣٦٥].

(٥٢) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «بإدخاله فيه بكونه» .

(٥٣) الضمير في (كلامها) يعود إلى (العرب) ، ويُفهمُ ذلك من المقام ، وهذه العبارة مشهورة ، وردت في كتاب الخصائص لابن جني [١ / ١١٤] وفي غيره .

(٥٤) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «أمرته» .

(٥٥) أي : تمرون بالديار . والبيت من الوافر ، وهو لجرير بن عطية الخطفي ، ورواية الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «ولم تعوجوا» . ونقل الأخفش الصغير عن المبرد أنه قرأ على عُمارة بن عقيل – حفيد جرير – : «مررتم بالديار» ، قال : فهذا يدلك على أن الرواية مغيرة ، قال : والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة . [انظر : ديوان جرير ٢ / ٥ ، الكامل للمبرد ١ / ٣٤ ، مغني اللبيب ١٣٨ ، ٦١٦ ، شرح ابن عقيل ١ / ١٨٨] .

(٥٦) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٥٠] : «المتقدمة عليها» .

(٥٧) أول الصفحة الثانية من الورقة الحادية عشرة .

(٥٨) أي : من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر .

(٥٩) أي (ما) في أصل المسالة ، وهي قوله : «وما ضُبِّبَ بذهب ..» .

(٦٠) في الأصل «من باب أمر وأعطى» وما أثبتُّهُ من الأشباه والنظائر [٤ / ٢٥٠] ، وهو الأولى ؛ لأن البابين مختلفان في التعدية – على ما سبق .

(٦١) في الأشباه والنظائر [٤ / ٢٤٩] : «يقدر» .

[انتهت المسالة الخامسة]


بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ،
هذا فهرست مؤلفات شيخنا العلامة شيخ الإسلام جلال الدين عبد الرحمن
الأسيوطي الشافعي مرتبا على الفنون ، فن التفسير وتعلقات القرآن
الدر المنثور في التفسير المأثور اثنا عشر مجلدا ، التفسير المسند
ويسمى ترجمان القرآن خمس مجلدات ، الإتقان في علوم القرآن ،
الإكليل في استنباط التنزيل ، لباب النقول في أسباب النزول ،
الناسخ والمنسوخ في القرآن ، مفحمات الأقران في مبهمات القرآن ،
أسرار التنزيل يسمى قطف الأزهار في كشف الأسرار ، تكملة تفسير

غلط الضعفاء

من أهل الفقه

لأبي محمد عبدالله بن بري

٥٨٢هـ

دراسة وتحقيق

عيد مصطفى درويش

أولاً : ابن بري

عبدالله بن بري بن عبدالجبار بن بري ، لقب بالشيخ ، وكني بأبي محمد ، وقيل في نسبته : المقدسي ، المصري ، الشافعي ، النحوي ، اللغوي .

ولد بمصر في الخامس من شهر رجب سنة تسع وتسعين وأربعمائة للهجرة (= ١٤ مارس سنة ١١٠٦م) ، وتوفي - رحمه الله - في السابع والعشرين من شوال سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة (= ١٠ يناير ١١٨٧م) عن ثلاثة وثمانين عاماً ، وشهد بذلك حكم الدولة الفاطمية وصدر الدولة الأيوبية بمصر .

كان وراء تعلم ابن بري حِلْم والده وجهده ليكون في ابنه العوض عن النقص الذي لم يتداركه ، والشرف الذي لم ينله ، فاجتهد الابن في تحقيق أمنية والده ، فقرأ الأدب ، والعربية ، والفقه ، وصار عالماً بكتاب سيبويه وعلله ، قيماً بالنحو واللغة والشواهد ، حجة ، كثير الاطلاع .

لقد تتلمذ لابن القطاع ، ومحمد بن عبدالملك الشنتريني ، ومحمد بن بركات السعيدي ، وغيرهم حتى صار غزير العلم ، دقيق الفهم ، إماماً في النحو واللغة .

صار ابن بري مقصد الطلاب من البلاد المختلفة ، وتصدر للإقراء بجامع عمرو بن العاص بمصر ، فاقرأ تلاميذه القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والصحاح للجوهري ، وجمل الزجاجي ، وكتاب سيبويه ، ومن أبرز تلاميذه : عيسى بن عبدالعزيز الجزولي النحوي الأندلسي ، وسليمان بن بنين بن خلف المصري النحوي ، وغيرهما .

ولابن بري كتب في غاية الصحة والجودة منها :

١ - التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح - صدر منه جزآن ، وأخرجه مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وحقق الجزء الأول منه مصطفى حجازي عام ١٩٨٠م ، وحقق الجزء الثاني عبدالعليم الطحاوي سنة ١٩٨١م .

٢ - حاشية على درة الغواص للحريري - خ -

٣ - حاشية على المعرب للجواليقي - خ -

٤ - شرح شواهد الإيضاح ، وهو شرح للشواهد الواردة في الإيضاح والتكملة وهما لأبي علي الفارسي ، وقد طبعه مجمع

اللغة العربية بالقاهرة بتحقيق صاحب البحث عام ١٩٨٥م .

٥ – غلط الضعفاء من أهل الفقه : وهو ما أقدمه لك الآن .

٦ – اللباب في الرد على ابن الخشاب ، وهو رد على ابن الخشاب في رده على الحريري في المقامات ، والكتاب مطبوع مع مقامات الحريري في تركيا والقاهرة عدة مرات .

وغير ذلك من كتب .

وعن جهوده في النحو والتصريف واللغة أحيل القارئ الكريم على الكتاب الخاص بذلك "ابن بري وجهوده في النحو واللغة والتصريف" الذي نشرته في القاهرة وفي مكتبة الحرمين بالرياض ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م ، فقد كانت تلك الدراسة جزءاً من رسالتي للدكتوراة .

وقد تأثر ابن بري بإيضاح أبي علي الفارسي وتكملته ، وبصحاح الجوهري ، وبمقامات الحريري ، وبالمعرب للجواليقي، وبتثقيف اللسان لابن مكي الصقلي ، وغيرها من كتب .

وأثر بدوره في الشريشي صاحب شرح مقامات الحريري ، وفي ابن السراج الوراق المصري في نظمه لدرة الغواص وحاشية ابن بري عليها ، وفي ابن منظور في لسان العرب ، وفي عبدالقادر البغدادي في شرح شواهد الشافية وفي خزانة الأدب ، وغيرهم (١) .

* * * * *

تحقيق الكتاب

غلط الضعفاء من الفقهاء

ورد اسم الكتاب على الصفحة الأولى للمخطوطة منسوباً إلى مؤلفه ابن بري ، كما سمي بالتسمية نفسها في وفيات الأعيان ٢/٢٩٣ ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/١٦٦/أ ، ودائرة المعارف الإسلامية ١/٣/٢٢٠ ، والأعلام للزركلي ٢/٢٠٠ ، والمدارس النحوية لشوقي ضيف ٣٣٨ .

وسمي (غلط الضعفاء من أهل الفقه) في تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان ٣ / ٥٢ ، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٥ / ٣٠٤ ، ومعجم المؤلفين لكحالة ٦ / ٣٧ .

وسمي (أغلاط الضعفاء من الفقهاء) في فهارس الكتب المصرية(٢) .

ولما كانت التسمية التي على المخطوطة والواردة في أقدم المراجع هي (غلط الضعفاء من الفقهاء) فقد رجحتها على التسميتين التاليتين لها .

وتقول دائرة المعارف الإسلامية (١/٣/٢٢٠) : إن المستشرق توري قد نشره سنة ١٩٠٦م ، لكني لم أعثر على نسخة مطبوعة منه (٣) .

وتقع النسخة المخطوطة في سبع ورقات غير صفحة العنوان ، وتحتوي كل صفحة على خمسة عشر سطراً ، وهي مكتوبة بخط النسخ الواضح ، المضبوطة بالشكل ، وقد تمت كتابتها سنة إحدى وثلاثين وستمائة ، أي بعد وفاة ابن بري بحوالي خمسين عاماً .

غلط الضعفاء بين الشكل والمضمون

يسير ابن بري على وتيرة واحدة في عرضه هذا الكُتَيِّب ، فهو يورد الخطأ ويردفه بالتصويب في اقتضاب شديد ، فلم يتطرق إلى سبب الخطأ ، ولا إلى أدلة التصويب ، ولم يستشهد على تصويبه إلا نادراً .

وبعض ما أورده "غلط الضعفاء من أهل الفقه" لا يدخل في باب الغلط ، لأنه استعمال للغة صحيحة أحياناً (٤) ، أو لهجة أحياناً أخرى (٥) . وبعض هذه الأخطاء ليس غلطاً للضعفاء من أهل الفقه ، وإنما هو خطأ عامة الناس (٦) ، وكان حقه عدم احتسابها على أهل الفقه .

ولم يرتب ابن بري أغلاط الفقهاء بحسب أبواب الفقه الشائعة في الكتب كما لم يرتبها ترتيبا معجمياً مثلاً ، أو أي ترتيب لغوي آخر ، فجاءت الأغلاط وتصويباتها وكأنها عفو الخاطر ، أو هي أخلاط من كتب مختلفة جمعت وأوردت مورداً واحداً ، على غير أساس من الفقه أو اللغة .

إن تصويبات الألفاظ التي تأتي عادة تحت عنوان الطهارة

من الحدث الأصغر في الفقه قد وردت عنده تحت المسائل ذوات الأرقام : ١ و ٢ و ٣ و ٤ و٥ و ١٤ و ١٥ و ١٦ .
والطهارة من الحدث الأكبر تحت أرقام ١٧ و ١٨ و ٨٥ .
والأذان تحت رقم ٨ .
والصلاة تحت الأرقام ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٦٦ و ٨٩ .
والزكاة تحت الأرقام ٧ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٩ و ٢٠ و ٢١
والصيام تحت رقم ٢٤ .
والجهاد تحت رقم ٢٢ .
والنكاح والطلاق تحت الأرقام : ٦ و ٢٦ و ١٠٢ .

وسبق أن ذكرت أن بعض تصويباته لا تدخل تحت أبواب فقهية . كما أن بعض أقوال الفقهاء هذه يمكن أن ترد تحت أكثر من باب فقهي واحد ، مثل (استبريت الجارية) يمكن أن ترد في باب الجهاد عند الحديث عن تقسيم الغنائم ، ويمكن أن ترد في باب النكاح .

لقد كان أمام ابن بري طريقان يمكنه أن يسلك أحدهما دون تثريب عليه :

الأول : أن يرتب هذه الأخطاء بحسب أبوابها الفقهية المختلفة معتمداً ترتيب أحد الكتب المشهورة في ذلك ، الأمر الذي يحقق له إفادة هؤلاء الضعفاء بمعرفة الخطأ وموطنه بيسر وسهولة .

الثاني : أن ترتب ملحوظاته وفق ترتيب لغوي منطقي المنهج ، كالترتيب المعجمي مثلاً ، وهذا معلوم للكافة ، أو تُرَتَّب بحسب نوع الخطأ كما يأتي :

١ - أخطاء البنية ، وأعني به ما يتصل بتصويب صيغة الكلمة مثل البداية أو البُداءة ، والقَلَس أو القَلْس ، البراز أو البِرَاز ، وسَلَف الرجل أو سِلْف الرجل .
وأخطاء البنية عنده لها حظ عظيم ، لذا لن أنص على أرقام مسائلها عنده ، وإنما سأكتفي بأن أقول إن مسائلها غير ما يأتي من أرقام في الأقسام التالية بعد .

٢ - أخطاء مدلول البنية : وهذا يعني أن الصيغة المستعملة صحيحة ، ولكن المراد بها عند ضعاف الفقهاء غير وارد عن العرب ، مثل : الأجنة ، يريدون : البساتين ، ومثل قَرِّصِي ثوبك ، يريدون : اغسليه ، مع أن معناها : قطِّعيه ، وهكذا ، وأخطاء مدلول البنية تشمل المسائل ١٠ و ١٨ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٥٤ و ٥٦ و ٦٨ و٨٤ و ٩٢ و ٩٧ و ١٠٥ و ١٠٦ .

٣ - أخطاء لهجية ، وتشمل المسائل الآتية : ٢ و ٣ و ٦ و ١٤ و٢٧ و ٥٧ و ٥٨ .

٤ - أخطاء التركيب ، وتنتظم المسائل الآتية : ٨ و ٦٦ و ١٠٢ .

٥ - استعمال غير الفصيح : وتشمل المسالتين : ١٢ و ١٨ .

٦ - ويلحق بهذه التقسيمات التصويبات التي تشمل عامة الناس ولا تخص ضعاف أهل الفقه ، ومسائلها هي : ٢٦ و ٣٥ و٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٥٤ (الوكاء) و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ .

تأثر ابن بري بمن سبقه :

لقد سُبِق ابن بري بالتأليف في اللحن والأخطاء ، ومن أبرز ما راجعت في ذلك من كتب :

١ - إصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٤٤هـ) .
٢ - أدب الكاتب لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) .
٣ - لحن العامة للزبيدي (ت ٣٧٩هـ) .
٤ - تثقيف اللسان لابن مكي الصقلي (ت ٥٠١هـ) .

وكانت وفاة ابن بري سنة ٥٨٢هـ .

لقد كانت إفادتي - ولعلها إفادات ابن بري - من هذه الكتب كبيرة ، حيث بلغ عدد مسائل ابن بري الواردة بهذه الكتب تسعاً وثمانين مسألة ، وما بقي إلا سبع عشرة مسألة لم أفد من هذه الكتب فيها شيئاً ، ولكن بعضها موجود في كتب أخرى ، كدُرّة الغواص للحريري (ت ٥١٦هـ) .

أما هذه المسائل التي وجدتها في هذه الكتب فإن ابن السكيت شارك فيها بإحدى وثلاثين مسألة وابن قتيبة شارك بأربع وعشرين مسألة ، والزبيدي شارك في ثلاث وعشرين مسألة ، وكان نصيب الأسد لابن مكي الصقلي حيث بلغت مشاركاته سبعاً وستين مسألة ، وهذا يقترب من ثلثي مسائل ابن بري كلها .

والمسائل التي لم أجدها في هذه الكتب أرقامها : ١ و ١٢ و٣١ و ٥٠ و ٥١ و ٥٤ و ٥٦ و ٦٩ و ٧١ و ٧٧ و ٨٠ و ٨١ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٧ و ٩٣ و ٩٩ وما عدا هذا من مسائل أسهمت فيه الكتب الأربعة السابقة إما بتفرد واحد منها وإما بمشاركة أكثر من واحد في ذات المسألة . وحواشي التحقيق تُبين ذلك .

مكانة ابن بري :

أخيراً : فإن الباحث يرى أن ابن بري يقف في الدرجة الثانية من التأليف ، حيث يشترط أن يسبق بمؤلَّف يعمل عليه . فلولا الإيضاح العضدي والتكملة ما كان شرحه على شواهد الإيضاح ، ولو لا الصحاح ما كان تنبيهه عما وقع في الصحاح ، ولولا المعرب ما كانت حاشيته عليه وهكذا لولا ما سُبِق به ابن بري من لحن العامة وكتب التصويب السابقة ما كان هذا الكُتَيِّب . جزاه الله خير الجزاء .

كتاب
غلط الضعفاء من أهل الفقه
لأبي محمد عبدالله بن بري النحوي المقدسي

بسم الله الرحمن الرحيم

رب أنعمت فزد

قال الشيخ الأجل الفاضل ، جمال العلماء ، قدوة الأدباء ، أبو محمد عبدالله بن بري النحوي المقدسي رحمه الله .

باب
في غلط الضعفاء من أهل الفقه
من أقطار مختلفة

١ – من ذلك قولهم : البدايَة باليُمْنى
وصوابه : البُدَاءَة – بضم الباء والهمز ، لأنه من : بَدَأْتُ ، فلامُهُ همزة (٧) ، وعن الأصمعي في مصدر بَدَأَ : بُدْءا ، وبُدَاءَةً . وزاد أبو زيد : بُدَاءَة ، على وزن تُفَاحَة . وكلام الأصمعي حكاه القالي في كتابه (البارع) . وعن أبي زيد أيضاً : بُدَاءَة ، على وزن : قُلاَمَة .

٢ – ويقولون : تَوَضَّيْتُ من الميضَاة (٨) .
وصوابه : توضأتُ (٩) ، من الميضَأة – بالهمزة في الكلمتين .

٣ – ويقولون : مَن استَقَا فَقَا
وصوابه : مَن استَقَاءَ فقَاءَ – بالمد والهمز (١٠)

٤ – ويقولون : لما يخرج من الفم دفعة واحدة : قَلَس – بفتح اللام –
وصوابه : قَلْس – بسكون اللام – (١١) .

٥ – ويقولون : البِرَاز ، للكناية عن الحَدَث – بكسر الباء .
وصوابه : البَرَاز – بفتح الباء – والأصل في البَرَاز : الفضاء والمُتَّسَع من الأرض ، كُنِيَ عنه بالحَدَث ، كما كُنِّي عنه بالغائط (١٢) .

٦ – ويقولون : استَبْرَيْتُ الجاريَةَ .
وصوابه : استبرأتُ – بالهمز (١٣) .

٧ – ويقولون لواحد القَطَانِيّ : قَطْنِيَّة (١٤) – بفتح القاف .
وصوابه : قِطْنية – بكسر القاف .

٨ – ويقولون : أَذَن العصرُ .
وصوابه : أُذِّن بالعصر (١٥) .

٩ – ويقولون : سَلَفُ (١٦) الرَّجُل – بفتح اللام – .
وصوابه : سِلْفُ الرَّجُل – بكسر اللام – .

١٠ – ويقولون للبَسَاتين : الأَجِنَّة .
وصوابه : الجِنَان ، الواحد جَنَّة (١٧) وإنما تأتي الأجِنَّة جَمْع جِنَان ، وجَمْع الجَمْع مقصور على السماع ، ولا يقاس عليه .

١١ – ويقولون لما يستقى عليه من البِئْر بَكَرَة .
وصوابه : بَكْرة (١٨) .

١٢ – ويقولون : الذهب بالذهب رِباً إلا هَا وهَا .
والأفصح : هاء وهاء – بالمد والهمزة – (١٩) .

١٣ – ويقولون : لا تُجْزِي عنك ، أي : لا تَقْضِي .
وصوابه : لاتَجْزِي – بفتح التاء – ، فإنْ قلت : تُجْزِئ – بالفتح – جاز ، لأنه يقال : أجْزَأت عنك شاةٌ ، لغة في : جَزَتْ عنك تَجْزِي (٢٠) .

١٤ – ويقولون : إذا وقع في الماء ما لا نَفْس له سائله كالخُنْفُسَا (٢١) .
وصوابه : كالخُنْفُسَاء – بالمد .

١٥ – ويقولون : المَذْي (٢٢) والوَدْي – بالذال المعجمة .
والصواب : في الوَدْي – بالدال غير المعجمة .

١٦ – ويقولون : لا ينتقض الوضوء بمسِّ شَرْج ولا رُفْغ – بإسكان الراء من شَرْج .
وصوابه : شَرَج (٢٣) ، وهو مَضَمّ الاسْت ، وقد أجاز بعضهم إسكانه .

١٧ – ويقولون : إذا رأت المرأة القُصَّة البيضاء – بضم القاف – .
والصواب : القَصَّة – بفتح القاف – (٢٤)

١٨ – ويقولون : غُسْل الجنابة – بضم الغين .
والأجود : غَسْل – بفتح الغين – وهو المصدر ، والغُسل بالضم الاسم (٢٥) ، وفي الحديث عن ابن عباس قال : قالت ميمونة : وضعتُ للنبي – صلى الله عليه وسلم – غُسْلاً فسترْتُه بثوب ، فصبّ على يديه فغسلهما .. (الحديث بطوله) ، وفي رواية أخرى : وضعتُ للنبي – صلى الله عليه وسلم – ماءً للغُسْل فغسَل (٢٦) .

١٩ – ويقولون : حَزْرات المال: لخِياره – بسكون الزاي –
وصوابه : بفتح الزاي (٢٧) .
٢٠ – ويقولون : جَذْعة – بسكون الذال –
وصوابه : جذعة – بفتح الذال – (٢٨) .
٢١ – ويقولون لما بين الفريضتين : وقْصٌ – بسكون القاف –
وصوابه : وقَصٌ – بفتح القاف – (٢٩) .
٢٢ – ويقولو لواحد الأنفال – وهي الغنائم –: نَفْل – بسكون الفاء.
وصوابه : نَفَل – بفتح الفاء – (٣٠) .
٢٣ – ويقولون : بعضهم – : لا يُضحّى بالشاة العَمِرة ، أي : التي أنتَن فوهَا .
وصوابه : الغَمِرة – بالغاء المعجمة – (٣١) .
٢٤ – ويقول بعضهم : لا باس أن يُحْرِم الرجل في البرنكات(٣٢)
وصوابه : البَرْنَكانيات . يقال : كساء بَرْنكانيٌ ، لبعض الأكسية السُود .
٢٥ – يقولون لواحد العروض من الأمتعة : عَرَض – بفتح الراء –
وصوابه : عَرْض – بإسكان الراء – (٣٣) .
٢٦ – ويقولون : هو يَمْلك رِجعَة المرأة – بكسر الراء – .
والأفصح (٣٤) : رَجْعَة – بفتح الراء – وكذلك : طَلاق رَجْعيٌ ، وكذلك : فُلانٌ يُؤْمن بالرَّجْعَة ، أي : بالرجوع إلى الدنيا بعد الموت .
٢٧ – ويقولون : كتَاب الوَلاَ – بالقصر – .
وصوابه : كتاب الوَلاَء – بالمد – (٣٥) .
٢٨ – ويقولون : العاريَة – بتخفيف الياء – (٣٦)
وصوابه : العاريَّة – بتشديد الياء – .
٢٩ – ويقولون (٣٧) : كتاب القِسم – بكسر القاف – .
وصوابه : القَسْم – بفتح القاف .
٣٠ – ويقولون : المُولَى عليه – بضم الميم وتخفيف اللام –.
وصوابه : المَوْليّ عليه – بفتح الميم ، وإسكان الواو ، وبالتشديد – (٣٨) .
٣١ – ويقولون : سَيْف مَحْليّ – بفتح الميم – .
والأجود : مُحلّى – بضم الميم – .
٣٢ – ويقولون في جمع صَاع : أصْع .
وصوابه : أصْوُع (٣٩) .
٣٣ – ويقولون : الماء الذي تَلِغُ فيه الكلاَب – بكسر اللام – .
وصوابه : تَلَغُ – بفتح اللام (٤٠) .
٣٤ – ٤١ – ويقول : سُحُور الصائم – بضم السين – .
وصوابه : سَحُور – بفتح السين ، وكذلك القَطُور – بفتح الفاء – ، والنَّفُوح : لبعض الأشربة ، والدَّلُوك لما يُدْلَك به ، والسَّفُوف ، والذَّرُور ، والنَّقُوع ، والمَصُوص (٤١) .
٤٢ – ويقولون : إذا ضَرَبه في يَدِه فشُلَّت – بضم الشين –
وصوابه : فشَلَّت – بفتح الشين – (٤٢) .
٤٣ – وكذلك يقولون لمن ضُرِبت أذُنه (٤٣) فصُمّت – بضم الصاد –
وصوابه : فصَمَّت – بفتح الصاد – .
٤٤ – ويقول بعضهم : أُبِيع المتاعُ بالألف (٤٤) .
وصوابه : بِيعَ ، فاما أُبيع فمعناه : عُرِض للبَيْع .
٤٥ – ولا يفرق بعضهم بين قولهم : أقْرُصى ثَوْبك من دم الحَيْض وبين قَرِّصيه . والفرق بينهما أن اقْرُصيه بمعنى اغْسليه بأطْراف أصابعك ، وقرِّصيه : قَطِّعيه (٤٥) .
٤٦ – ولا يفرق بعضهم بين رَمَحتْه الدابة ، ونفحَتْه . والنفح باليد ، والرمْح بالرِّجْل (٤٦) .
٤٧ – ويقولون : زَرِّيعَة – بالتشديد – لِمَا يزرع من الحب .
وصوابه : زَرِيعَة – بالتخفيف – (٤٧) .
٤٨ – ويقول بعضهم : التقصير من الصلاة .
وصوابه : القَصْر ، وقد قصَر من الصلاة ، قال الله سبحانه : (أنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاَة) (٤٨) .
٤٩ – ويقول بعضهم : إذا رُعِف في الصلاة – بضم الراء – (٤٩) .
وصوابه : رَعَف – بفتح الراء – .
٥٠ – ويقول بعضهم : دم غَبِيط – بالغين المعجمة .
وصوابه : عَبِيط – بعين غير معجمة – للطَّرِيّ (٥٠) .
٥١ – ويقول بعضهم : بَشِيمة – بالباء – للتي تخرج مع الولد .
وصوابه : مَشِيمة – بالميم – .
٥٢ – ويقول بعضهم : يَهْذُر في قِراءته .
وصوابه : يَحْذُر في قراءته (٥١) .
٥٣ – ويقول بعضهم لبائع الرُّقيق : نخّاص .
وإنما هو نَخَّاس – بالسين – (٥٢) .
٥٤ – ولا يَفْرُق بعضهم بين عِفَاص القارُورة وصِمَامها .
وعِفَاصها : الجلد الذي يُلْبَس راسها ، وصِمَامها : الذي يَدْخل في فَمها .
والوكاء ، هو : الخيط الذي تُشَدّ به القِرْبة وغيرُها (٥٣) .
٥٥ – ويقول بعضهم : لا يصح بيع الرُّزنامج (٥٤) – بكسر الميم–.
وصوابه : بفتح الميم ، كأنه بَيْع عِدَّة أثواب على مافي الرُّزْنامج .
٥٦ – ويقول بعضهم لما يُرْمَى من الكرش : فَرْث .
وصوابه : سِرْجين ، ولا يقال له فَرْث ما دام في الكَرِش (٥٥) .
٥٧ ، ٥٨ – ويقولون : مَبْيُوع ، ومَعْيُوب (٥٦) .
وصوابه : مَبِيع ، ومَعِيب .
٥٩ ، ٦٠ – ومما يَغْلط فيه أكثر الناس الجِبْس والجير (٥٧) . وإنما هو : الجِصّ والجَيَّار .
٦١ – وكذلك صابُور المَرْكب ، يقولون بالسين ، وهو بالصاد (٥٨) .
٦٢ – وللميزان العظيم : قَلَسْطُون – باللام – ، وإنما هو : قَرَسْطُون (٥٩) .

٦٣ – ويقولون : مِرْعِز .
وصوابه : مِرْعِزاء ، أو مِرْعِزّى (٦٠) .
٦٤ – ويقولون : مَزْدَغَة ، لما يجعل تحت الصُّدْغ .
وصوابه : مِصْدَغة (٦١) .
٦٥ – ويقولون : نَشْيش .
وصوابه : جَشيش (٦٢) .
٦٦ – ويقولون : إذا ارتفع الضُّحَى .
وصوابه : ارتفعت ، لأنها مؤنثة (٦٣) ، وإنما يجوز أن يقال : ارتفع على حَدّ قوله تعالى : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) (٦٤) .
٦٧ – ويقولون : أرْض بُورٌ ، للتي لم تُزْرع .
وصوابه : بَوْر – بفتح الباء – وجَمْع بَوْر : بُورٌ (٦٥)
٦٨ – ويقولون : على المُحْتَسِب أن يُعَيِّر الموازين .
وصوابه : أن يُعَايِر ، وقد عايَرَها (٦٦) .
٦٩ – ويقولون : هم القَمَامِسَة : لرؤساء النصارى .
وصوابه : القَوَامِسَة ، الواحد : قَوْمَس (٦٧) .
٧٠ – ويقولون : إذا أخْرَج حِشْوَة بطنه – بكسر الحاء –
وصوابه : حَشْوَة – بفتح الحاء – . (٦٨)
٧١ – ويقولون : ذهبُ خَلاَص – بفتح الخاء – (٦٩) .
وصوابه : خِلاَص – بكسر الخاء (٦٩) .
٧٢ – ويقولون : حديث مُسْتَفَاض .
وصوابه : مُسْتَفِيض (٧٠) .
٧٣ – وكذلك : ثَوْب مَصوف ، ولا تقل : مَصَاف .
٧٤ – : ومكان مَخُوف ، ولا تقل : مَخيف (٧١)
٧٥ ، ٧٧– وتقول : مُبْغَض ومُبْطَل ، ومُحرَق . ولا تقل : مَبْغُوض ومَبْطُول ومَحْرُوق (٧٢) .
٧٨ ، ٧٩ – وتقول : هذا رابح في تجارته ، وخاسر . ولا تقل مُرْبِح ولا مُخْسِر (٧٣) .
٨٠ ، ٨١ – : وتجارة رابحة وخاسرة ، ولا تقل مُرْبِحة ولا مُخْسِرة .
٨٢ – وتقول : متاع مُقَارِب . ولا تقل مُقَارَب (٧٤) .
٨٣ – ويقولون : الباعُوث – بالعين والثاء – ، وهو : عيدٌ / للنصارى .
وصوابه : الباغُوث – بالغين المعجمة والتاء (٧٥) .
٨٤ – ويقولون لمرض بالمقعدة ، وفي داخل الأنف أيضاً : الناسُور – بالنون .
وصوابه : الباسُور – بالباء – ، والجمع بَوَاسير .
وأما الناسُور – بالنون – فهو : علّة تحدث في مآقي العَيْن تَسْقي فلا تنقطع . ويقال: ناصور – بالصاد – أيضاً (٧٦) .
٨٥ – ويقولون في حديث أم سَلَمة : "إني امرأة أشدّ ضَفْرَ رأسي" – بفتح الضاد وإسكان الفاء – .
وصوابه : ضُفُر رأسي – بضم الضاد والفاء – وهو : جمع ضَفيرة ، مثل : سَفينة وسُفُن ، فأما الضَّفْر فهو : الفعل (٧٧) .
٨٦ – ويقولون : شُرَافة المَسْجد
وصوابه : شُرْفَة ، والجمع : شُرُفات ، وشُرَف . (٧٨) .
٨٧ – ويقولون : للذي يُصْبَغ به : نيلٌ .
وصوابه : نيلَج ، ونيلَنْج (٧٩) .
٨٨ – ويقولون : نيرَة الثوب .
وصوابه : نيرٌ ، وجمعها : نيَر (٨٠) .
٨٩ – ويقولون للحصير الذي يُصَلَّى عليه : مُصَلاَّت (٨١)
والصواب : مُصَلَّى
٩٠ – ويقولون : شَوْرَة العَرُوسَة .
والصواب : شَوَار (٨٢) – بغير هاء – على وزن تُخَال .
وأما الشُّورة – بضم الشين – فهي: الهَيْئة.
يقال : هو حَسَن الشُّورَة ، أي : الهيئة .
٩١ – ويقولون لما يُمْلَى به الماء : قادُوس ، ويجمعونه : قَوَاديس .
وصوابه : قَدَس ، والجمع : أقْدَاس ، على وزن : فَرَس وأفْرَاس . وأما قادُوس وقَوَاديس على وزن نَاوُوس ونَوَاويس فليس بعربي (٨٣) .
٩٢ – ويقولون لواحد السباخ من الأرض : سَبِخَة – بكسر الباء –
والصواب : سَبَخَة – بفتح الباء – ، فإن جعلتَها صفة لا اسماً قلتَ: أرض سَبِخَة ، أي: ذات سباخ – بكسر الباء – (٨٤) .
٩٣ – ويقولون : الفَوّة ، لعُرُوق حُمْر يُصْبَغ بها .
وصوابها : فُوَّة (٨٥) .
٩٤ – ويقولون لبعض نبات تَدُوم خُضْرته (٨٦) : سَيَكَران – بفتح الكاف – .
وصوابه : سَيْكُرَان – بضم الكاف – قال ابن الرُّقَاع:
وَشَفْشَفَ حَرُّ الشَّمْسِ كُلَّ بَقِيَّةٍ
مِنَ النَّبْتِ إلاَّ سَيْكُرَاناً وَحُلَّبَا (٨٤)
٩٥ – ويقولون في جمع فَرْو : أفْرِيَة .
وصوابه : فِرَاء (٨٨)
٩٦ – ويقولون : وقع في أمر مَهُول .
وصوابه : هائل (٨٩)
٩٧ – ويقولون حَنْبَل ، لبعض ابْسطة الصُّوف .
وقال ابو عمرو الشيباني : الحَنْبَل الفَرْو لاغير (٩٠)
٩٨ – ويقولون : نوفَر (٩١)
وصوابه : نَيْنُوفر ، ونَيْلوفَر – بفتح اللام – .
٩٩ – ويقولون : مَرْوَرْوَد – بتشديد الواو (٩٢) الثانية –.
وصوابه : مَرْوَرْوَد – بتخفيفها – .
١٠٠ – ويقولون : زَنْبيل (٩٣) ، بفتح الزاي مع النون – .
وصوابه : زِنْبِيل ، بكسر الزاي إذا كان فيه النون ،

وزَبيل ، بفتح الزاي إذا حذفت النون .

١٠١- ويقولون : هو حَسَن السُّحْنَة - بكسر السين وإسكان الحاء - .
والصواب : السَّحَنَة - بفتح السين والحاء - ، والسَّحْنَاء - بالمد والهمز - (٩٤) .

١٠٢- ويقولون : هو يَضُرّ بامرأته-بفتح الياء مع الباء -
وصوابه : يُضِرّ ، بضم الياء إذا كان معه الباء ، يقال : ضَرَّهُ الشيءُ يَضُرّ ، وأضَرّ به يُضِرّ (٩٥) .

١٠٣- ويقولون : كان كذا في شهر ربيعِ الأول ، بالإضافة
وصوابه : شهْرُ ربيعٍ الأول ، بالتنوين (٩٦)

١٠٤- وكذلك أيضاً يقولون : جُمَادَى (٩٧) الأول ، وجُمادَى الآخِر .
والمشهور : جُمادَى الأولَى ، وجُمادَى الآخِرَة ؛ لأن النعت لِجُمَادَى ، وهي مؤنثة .

١٠٥، ١٠٦- ويضعون المُقْصِر مَوْضِع المُقَصِّر ، والمُعْذِر موضع المُعَذِّر ، ولا يفرقون بين ذلك ، والفرق بين ذلك أن المُعْذِر - بإسكان العين ، وكسر الذال وتخفيفها - : المُبَالِغ في العُذر ، والمُعَذِّر - بفتح العين (٩٨) وتشديد الذال وكسرها - المقصِّر في العُذْر .
والمُقْصِر - بإسكان القاف ، وتخفيف الصاد مع كسرها - هو : الذي يَنْزَع عن الشيء وهو قادر عليه.
والمُقَصِّر - بفتح القاف ، وتشديد الصاد مع كسرها أيضاً - هو : العاجز (٩٩) ، وأنشد ابن دريد لنفسه :

لَيْسَ المُقَصِّرُ وَانياً كَالمُقْصِرِ
حُكْمُ المُعَذِّرِ غَيْرُ حكْمِ المُعْذِرِ

تم الكتاب والحمدلله وحده ، وصلواته على محمد نبيه وآله وسلامه . وكان الفراغ من نسخه في العشرين من شهر الله الأصب سنة إحدى (١٠٠) وثلاثين (١٠١) وستمائة .

الهوامش

(١) انظر كتاب ابن بري وجهوده في النحو واللغة والتصريف .
(٢) ابن بري وجهوده في النحو واللغة والتصريف ٦٣ .
(٣) المرجع السابق ، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨ .
(٤) كالمسائل : ٣٢ و ٦٤ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ وغيرها مما أثبته الباحث في ثنايا التحقيق .
(٥) كالمسائل : ٢ و ٣ و ٦ و ١٤ و ٢٧ و ٥٧ و ٥٨ .
(٦) كتصويبات المسائل : ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ .
(٧) في المُغْرِب : البِدَاية عامية ، والصواب البِدَاءَة ، وهي (فِعَالَة) . والذي في لسان العرب والصحاح بدأ : أن مصدر بَدَأ بَدْءاً .
(٨) في النسخة : "الميضاه" . وفي لحن العامة ١٤٦ : «ويقولون للمِطْهَرة : مِيضَة ، وبعضهم يقول : ميضاة» وهي في تقويم اللسان ١٨٥ . وفي كتاب المغرب : المِيضَأة والمِيضَاءَة على مِفْعَلة ومِفْعَالَة : المطهرة التي يتوضأ منها أو فيها . وفي أدب الكاتب جاء في باب الأفعال التي تُهْمز والعوام تدع همزها : ".. وتوضّأ للصلاة" .
(٩) انظر : تثقيف اللسان ٣١٩ .
(١٠) في أدب الكاتب ٥٨٠ : "قَاءَ يَقِيء قَيْأً" ، وانظر : تثقيف اللسان ٣١٩ ، والمغرب (ق ي ء) .
(١١) تثقيف السان ٣١٩ ، وفي المغرب : القَلْس : مصدر قَلَس، إذا قَاءَ مِلْء الفم .. وأما القَلَس - محركاً - فاسم ما يخرج .
(١٢) في لحن العامة ٢٠٥ : "والبَرَاز : ما بَرَز من الأرض واتسع ، فَكَنى به عن الحَدَث ، كما كَنَى عن الغائط" . وانظر المغرب (برز) .
(١٣) استبرأتُ الجاريةَ : طلبت براءة رَحِمِها من الحمل . وترك الهمز فيه خطأ (المغرب/برأ) وانظر : "تثقيف اللسان ٣٢٥ .
(١٤) في لحن العامة ١٣٧ : " قطينة " بتقديم الياء على النون . وفي المغرب : القِطْنِيَّة - بكسر القاف وتشديد الياء بعد النون - وحكى الأزهري الضم عن المبرد ، وهو من الحبوب ماسِوَى الحِنْطَة والشعير ، وهي مثل : العدس ، والماش ، والباقلَّى ، واللوبياء ، والحمص ، والأرز ، والسمسم ، والجلبان (عن الدينوري). سميت بذلك لأنه لابد منها لكل من قطن بالمكان ، أي : أقام . أو لأنها تحصد مع القطن .
(١٥) انظر : لحن العامة ٦٧ .
(١٦) في لحن العامة ٦٧ . فلان سَلْف فُلان ، إذا تزوجا أختين . وفي إصلاح المنطق ١٦٩ : وسَلِف الرجل ، والعامة تقول : سِلْفُه . وفي أدب الكاتب ٣٨٣ : " وهو سَلِفُ الرَّجُل ، قال أوس :

وَالفَارِسِيَّةُ فِيهِمُ غَيْرُ مُنْكَرَةٍ ... فَكُلُّهُمْ لأبيهِ ضَيْزَنٌ سَلِفُ

وفي الصحاح سلف : (سَلِفُ الرجلِ وسِلْفُه) مثل : كَذِبٌ وكِذْب ، وكَبِدٌ ، وكِبْدٌ. وأما سَلَفُه فهم آباؤه المتقدمون .
(١٧) انظر : تثقيف اللسان ٢٢٩ .
(١٨) انظر : أدب الكاتب ١٨٠ ، والمغرب (بكر) ، وتقويم اللسان ٩٩ .
(١٩) المَدُّ في (هاء وهاء) بدل من كاف الخطاب ؛ لأن أصل وضعها أن تقرن بها فيقال : (هاك) ، أي : خُذْ ، فلا تُقْصَر الألف إلا مع كاف الخطاب . وفي الحديث : الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِباً إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ . ويجوز فيه فتح الهمزة وكسرها . (درة الغواص ١٨٩ ، وتقويم اللسان ٢٠٥ ، والمغرب) .
(٢٠) انظر : تثقيف اللسان ٣٢١ ، وفي المغرب : حكى عن علي ابن عيسى أنه يقال (هذا يجزئ عن هذا) يهمز ويُلَيَّن . (والبَدَنَةُ تجزئ عن سبعة) . وتليين هذه الهمزة شاذ . وفي

أدب الكاتب ٣٥٦ : " جزى عني الأمر يجزي – بغير همز – : قضى عني وأغنى . قال الله عز وجل : (واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً) ، وأجزاني يجزئني – مهموز – أي : كفاني .

(٢١) في تثقيف اللسان ٣٢٠ بضم الفاء . وفي تقويم اللسان ١٢١ : أن العامة تقول : الخنفساء ، والصواب : الخُنْفُساء والخُنْفُسة .

(٢٢) في تثقيف اللسان ٣٢٠ : أنهم يقولون : المَذْي ، وصوّبه بإسكان الذال . وقال : وقد جاء الوذِيّ – بالذال المعجمة مع التشديد – إلا أنها لغة رديئة . وفي المغرب (ودي) : "الوَدْي: هو الماء الرقيق يخرج بعد البَوْل " . ولم يورده في الذال المعجمة .

(٢٣) انظر : إصلاح المنطق ٧٧ ، وأدب الكاتب ١٢٤ ، وتثقيف اللسان ٣٢٠ ، والمغرب / شرج .

(٢٤) انظر تثقيف اللسان ٣٢٢ ، وفي المغرب / قصصي : "القَصّة . ومنه حديث عائشة : لا تَغْتَسِلْنَ حَتّى تَرَيْنَ القَصّةَ البَيْضاءَ " .

(٢٥) الغُسل – بالضم – : الماء الذي يُغْتَسل به كالأكل لما يُؤكل . وهو الاسم أيضاً من غسّلته . والغَسْل – بالفتح – : المصدر. (النهاية في غريب الحديث والأثر / غسل ١٦٢/٣) وانظر : إصلاح المنطق ١١ و ٣٣ ، والصحاح / غسل ، وتثقيف اللسان ٣٢١ ، ودرة الغواص ٢١٠ ، والمغرب / غسل ، وفي المغرب : وفي حديث ميمونة : "فوضعْتُ غُسْلاً للنبي عليه السلام " .

(٢٦) الذي في النهاية / غسل : "وَضَعْتُ له غُسْلَه من الجَنابة" وفي المهذب في اختصار السنن الكبير جـ١ / ١٨٣ : "أدنيْتُ لرسول الله (ص) غسلَه من الجَنابة " وفي سنن أبي داود ٦٤/١ : " حدثنا مسدد بن مسرهد ، ثنا عبدالله بن داود عن الأعمش عن سالم عن كريب ، ثنا ابن عباس عن خالته ميمونة قالت : وضعتُ للنبي صلى الله عليه وسلم غَسْلاً يَغْتَسِل به من الجَنابة ، فأكفأ الإناءَ على يدِه اليُمْنى فَغَسلها مَرّتَيْنِ أو ثلاثاً ، ثُمّ صبّ على فرجِه فَغَسَل فَرْجَهُ بشماله ، ثم ضرَب بيدَيْه الأرضَ فَغَسلَها ، ثُمّ تَمَضْمَضَ واسْتَنْشَق وغَسل وجهَهُ ويَدَيْه ثمّ صبّ على رأسه وجسده ثمّ تنحّى ناحيةً وغَسل رجلَيْه ، فناولتهُ المِنْديل فلم يأخُذْهُ وجعل ينفُضُ الماء عن جسده .

(٢٧) انظر تثقيف اللسان ٣٢٢ ، والمغرب / حزر ، وفي لسان العرب / حزر : حَزْرة المال : خياره ... والجمع حزرات – بالتحريك – . وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه بَعَث مُصَدِّقاً فقال له : لا تأخُذْ مِنْ حزرات أنْفُس الناس شيئاً ، خُذ الشّارف والبَكْره يعني في الصدقة .

(٢٨) تثقيف اللسان ٣٢٣ ، وتقويم اللسان ١٠٩ ، والمغرب / جذع.

(٢٩) والوَقْص – بإسكان القاف – : دق العنق ، وبالفتح : ما بَيْن الفَرِيضَتَيْن ، أو : قِصَر العُنُق ، أو : دُقاق العيدان وكُسارها . (إصلاح المنطق ٧٥ و ٤١٢ ، وتثقيف اللسان ٣٢٣ ، والمغرب / وقص) .

(٣٠) انظر : تثقيف اللسان ٣٢٣ ، والمغرب / نفل .

(٣١) المسألة بعكس ذلك في تثقيف اللسان ٣٢٣ .

(٣٢) في تثقيف اللسان ٣٢٤ : البَرْكَنات . وفي المغرب ٥٦ و ٦٩ : إنه فارسي . والبَرْنكان بوزن زَعْفَران (عن الفوري والجوهري) . وقال الفراء : يقال للكساء الأسود (بَرْكان) و (بَرْكاني) ، ولا يقال : بَرْنكان ولا بَرْنَكانيّ . وفي الألفاظ الفارسية المعربة ٢٠ : البَرْكان ، والبَرْكانيّ ، والبَرْنكان والبَرْنْكانيّ : الكساء الأسود – تعريب بَرْكانه ، ومعناها : الرقعة – ، و : اسم ثوب منسوج من الحرير الخشن .

(٣٣) العروض من الأمتعة : ماسوى الدراهم والدنانير ، فهذه عَيْن ، قال أبوعبيد : العُرُوض : الأمتعة التي لا يدخلها كَيْل ولا وَزْن ولا يكون حيواناً ولا عقاراً ، تقول : اشتريت المتاع بعَرْض ، أي : بمتاع مثله . (الصحاح / عرض) وانظر تثقيف اللسان ٣٢٤ ، والمغرب / عرض .

(٣٤) في تثقيف اللسان ٣٢٥ : " والصواب " ، وعليه فالكسر خطأ ، وأما أدب الكاتب ٣٨٨ والمغرب / رجع فإنهما مثل ابن بري .

(٣٥) انظر : أدب الكاتب ٣٠٢ ، وتثقيف اللسان ٣٢٧ ، والمغرب / ولي .

(٣٦) في تثقيف اللسان ٢٠٤ : أن التخفيف وارد أيضاً ، إلا أن التشديد أكثر . غير أن في ص ٣٢٧ عاد فقال : إن الفتح خطأ .

(٣٧) كررت عبارة : "ويقولون" في النسخة ، وهذا سهو . والمسألة في إصلاح المنطق ٩ وأدب الكاتب ٣١١ ولحن العامة ٢٣٤ وتثقيف اللسان ٣٢٧ ، والمغرب / قسم القِسْم : الحَظّ والنصيب . والقَسْم : مصدر .

(٣٨) تثقيف اللسان ٣٢٩ .

(٣٩) المسألة في تثقيف اللسان ٣٢٧ ، وفي المغرب : الصاع : ثمانية أرطال عند أهل العراق ، وعند أهل الحجاز خمسة أرطال وثلثا رطل ... وجمعه أصْوُع وصِيعَان وأما (آصُع) فقلب أصْوُع بالهمز ... (عن أبي علي الفارسي ا هـ وعلى ذلك فما خطّأه ابن بري ليس بالخطأ .

(٤٠) المسألة في إصلاح المنطق ١٩٠ ، وأدب الكاتب ٣٩٩ ، وتثقيف اللسان ٣٢٠ .

(٤١) وردت التصويبات الثمانية في تثقيف اللسان ١٥٣ ، وفي إصلاح المنطق ٣٣٣ ذكر السحور ، والفطور ، والسفوف ، والزرور . وفي تقويم اللسان ١٣٨ السحور ، وص ١٦٣ الفطور ، وص ١٩٩ النقوع ، وفي المغرب السحور ، والنقوع وقال : واسم الشراب : نقيع ، وبه سمي الموضع المذكور

في الحديث : "حَمَى رسول الله عليه السلام – غَرَزَ النَّقِيع لِخَيْل المسلمين " وهي بين مكة والمدينة .. والغَرَز – بفتحتين – : نوع من الثُّمَام ، وفي أدب الكاتب ٣٩١ السفوف .

(٤٢) المسألة في إصلاح المنطق ٢٠٠ ، وأدب الكاتب ٣٩٣ ، وتثقيف اللسان ٥٣ ، والمعرب .

(٤٣) المسألة في أدب الكاتب ١٤١ .

(٤٤) يقصد بالألف . والمسألة في إصلاح المنطق ٢٣٥ ، وأدب الكاتب ٣٦٢ و ٤٤٦ ولحن العامة ١٦٤ .

(٤٥) ذكر ابن مكي الصقلي (قَرْمِيه) فقط (تثقيف اللسان ٢٣٩)، وفي المغرب / قرص : القَرْص : الأخذ بأطراف الأصابع ، من باب (طلب) ، ومنه حُتِّيه واقْرُصِيه .

(٤٦) المسألة في إصلاح المنطق ٣٢٧ ، وتثقيف اللسان ٢٥٠ .

(٤٧) قال الزبيدي في لحن العامة ٢١٤ : " فإن كان التشديد في ذلك أصل فهي (زِرِّيعة) بكسر الأول ، وعلى مثال (فِعِّيلَة) . وانظر : تثقيف اللسان ١٩١ .

(٤٨) السورة ٤ (النساء) الآية ١٠١ ، وفي المغرب / قصر – قَصْر الصلاة في السفر : أن يصلي ذوات الأربع ركعتين . وفي أدب الكاتب ٣٨٠ : قَصَرَ الصلاة يَقْصُرها ، مخففة .

(٤٩) في إصلاح المنطق ١٨٨ : الضم لغة . وفي أدب الكاتب : الأجود رَعَفَ وفي تثقيف اللسان : إذا رعفَ ، والصواب رَعَفَ ورَعُفَ – بالفتح والضم – ، والأولى (رَعَفَ) ضبط قلم، والأخيرتين لم يحدد مكان الفتح والضم أهو على الراء أو على العين . وفي المغرب / رعف : فتح العين هو الفصيح ، ورُعِفَ لحن .

(٥٠) انظر : المغرب / عبط .

(٥١) ومعنى يهدر : يصوت ، ويَحْدُر : يسرع (تثقيف اللسان ٩٣ ، والمغرب / هدر ، حدر) .

(٥٢) أصله من النخس ، وهو : الضرب باليد على الكفل (تثقيف اللسان ١٠٢) وفي المغرب / نخس : نخاس الدواب : دلالها- ولم يرد عنده بالصاد .

(٥٣) العِفَاص : الجلد الذي تلبسه رأس القارورة ... وقيل هي : الصِّمَام . (المغرب / عفص) .

(٥٤) في تثقيف اللسان ٣٢٥ : البرنامج ، وفي التصويب البرنامَج .

(٥٥) المسألة بتصويبها في درة الغواص ٢٢٠ وقد سمى ما يخرج من الكرش (سرْجِين) – بالجيم – .

(٥٦) أجاز إصلاح المنطق ٢٢٢ أن يقال (مَبِيع) بالنقص ، و(مَبْيُوع) بالتمام ، وطرد ذلك في ذوات الياء ، ومثل لها بنحو : طعام ، مكيل ، ومَبِيع ومَبْيُوع ، وثوب مَخيط ومَخْيُوط . وانظر تثقيف اللسان ١٨١ ، وتقويم اللسان ١٨٩ .

(٥٧) الجِير : ما تُلاط به البيوت (لحن العامة ١٥٩ ، وتثقيف اللسان ١٢٩) . والجِصّ والجَصّ – بالفتح والكسر – تعريب كَجْ) . (إصلاح المنطق ٣٢، ولحن العامة ١٢٨ والمعرب ١١و٩٥، والمغرب / ج ص ص) .

(٥٨) صابور المركب : ما ثُقِّل به ... لأنه من صُبِرَ فيه ، أي : حُبِسَ فيه (لحن العامة ١٥٧) وهي لاتينية ، ومعناها الرمل . (انظر هامش لحن العامة) .

(٥٩) في لحن العامة ٨٣ يقول الزبيدي : إنها شامية ، وروي عن ابن السكيت أن لها نظيراً واحداً هو سَمَرْطُول : الرجل الطويل .

(٦٠) في لحن العامة ١٤٢ : مَرْعِز – بفتح أوله – ، وليس بالكسر كما أورده ابن بري ، والمسألة في أدب الكاتب ٣٠٦ و ٥٦٥ كابن بري ، وكذلك إصلاح المنطق ١٨٣ ، والمعرب ٣٠٧ ، وفي المغرب : هو كالصوف تحت شعر العنز .

(٦١) في أدب الكاتب ٣٩١ : أنها مصْدَغة من الصُّدْغ ، لأنها توضع تحته . وفي لحن العام ١٥٧ أجاز الزبيدي الزاي أيضاً على البدل .

(٦٢) هو : ما يطحن من البُرّ وغيره غليظاً . (لحن العامة ٤٧ ، وتثقيف اللسان ٩٢) .

(٦٣) انظر : إصلاح المنطق ٢١٤ ، وتثقيف اللسان ١٢٠ .

(٦٤) السورة رقم ٢ (البقرة) الآية ٢٧٥ .

(٦٥) ويقال : رجل بُور ، وقوم بُور ، أي : هالك ، وهَلْكَى . وعليه يجوز أن يقال : أرض بُور ، وأرضون بُور ، للتي لا نبات فيها على التشبيه بالميت ، لكن المسموع بَوْر . (انظر تثقيف اللسان ٢٣٠) .

(٦٦) يقال : عايَرْت المكاييل ، وعاوَرْتها ، إذا قايَسْتها ، ولا يقال عَيَّرتها . (أدب الكاتب ٣٨٠ ، والمغرب / عير) وانظر: إصلاح المنطق ٢٩٦ ، وتثقيف اللسان ٢٣٤ ، وتقويم اللسان ١٥٩ .

(٦٧) في المعرب ٢٥٨ : "ومما أخذوه من الرومية : قَوْمَس ، هو : الأمير" .

(٦٨) وردت (جُثْوَة) بالكسر والضم لاغير في إصلاح المنطق ١١٦ ، وأدب الكاتب ٥٤٠ .

(٦٩) اشتقاقه من (أَخْلَصته النار بالسَّبْك) درة الغواص ١١٣ ، وانظر تقويم اللسان ١٢٠ .

(٧٠) ما عند ابن بري مثل الوارد في إصلاح المنطق ٣٠٧ . أما أدب الكاتب ٤١٨ ، وتثقيف اللسان ٢٠٠ ، وتقويم اللسان ١٨٦ فإنّه يجوز أيضاً "مُسْتَفاض فيه" .

(٧١) المسألة في إصلاح المنطق ٣١٩ ، وتثقيف اللسان ١٨١ ، وتقويم اللسان ١٨٦ والمغرب / خ و ف ويقول الحريري (الطريق مَخُوف) إخبار عما حصل الخوف منه وأما (مرض مُخيف) فإخبار عما يتولد الخَوْف منه (درة الغواص ٢٦٥) .

(٧٢) في المغرب / حرق : " المُحْرَق شهيد " . وفي لحن العامة ١٤٣ وتثقيف اللسان ١٩٨ يقولون رجل مَبْطُول ومَبْطُول اليد والصواب مُبْطَل . وأورد التثقيف في ص ١٩٩ وتقويم

اللسان ١٩٠ تصويب مَبْغُوض إلى مُبْغَض .

(٧٣) المسألة في لحن العامة ١٤٣ ، وتثقيف اللسان ١٩٨ .

(٧٤) وردت المسألة في أدب الكاتب ٣٩٢ ، وفي تثقيف اللسان : «والمقارِب» : الوسَط بين الجيّد والرديء ، وروي عن ابن الأعرابي بالفتح"

(٧٥) وهو أعجمي معَرَّب . (المعرب ٥٧) وفي الجمهرة / بغت ١ / ١٩٦ ع١ : الباغوت " - بالغين المعجمة والتاء المثناة الفوقية - . وفي لسان العرب / بغت ٣١٥/٢ : "الباغوت : أعجمي معرب : عيد للنصارى .. وقد روي أيضاً : باعوثا - بالعين المهملة والثاء المثلثة " - ، وفي اللسان / بعث ٤٢٢/٢ : " الباعوث للنصارى كالاستسقاء للمسلمين ، وهو اسم سرياني ، وقيل هو بالغين المعجمة والتاء فوقها نقطتان " . وعليه فماخطّأه ابن بري ليس بخطأ .

(٧٦) ما في الجمهرة ١ /٢٥٥ ع٢ واللسان (يسر) ١٢٤/٥ والمغرب/ يسر يؤيد تصويب ابن بري . وأما لسان العرب / نسر ٦٠/٦ ففيه : الناسور - بالسين والصاد جميعاً - : علة تحدث في ماقي العين .. وقد يحدث أيضاً في حوالي المقعدة ، وفي اللِّثَة ، وهو معرب " وانظر المُعَرَّب ٥٨ . وعليه فما خطّأه ابن بري ليس خطأ .

(٧٧) في هامش النسخة مانصه : "حاشية : ذكر ابن فارس في شرح غريب المُزَنيّ قال : في قول أم سلمة : إني امرأة أشد ضَفْر رأسي . فالضَّفْر : الفَتْل ، ويقال : شعر مَضْفُور ومُضْفَر " . وفي إصلاح المنطق ٣٣١ : " ولها ضفيرتان ولها ضَفْران " ونحو ذلك في ص ٤١٧ أيضاً . وفي سنن أبي داود ١ / ٦٥ : عن أم سلمة . أو امرأة من المسلمين - قالت: " يا رسول الله : إِنِّي امْرَأةٌ أشُدُّ ضَفْرَ رَأْسِي ، أفَانْقُضُهُ لِلجَنَابَةِ ؟ . قال : إِنَّما يَكْفِيكِ أنْ تَحْفِنِي عَلَيْهِ ثَلاثاً " فنص الحديث يؤيد تصويب ابن بري ، وإن كانت اللغة تجيز (ضَفْر) على أنها تسمية بالمصدر (انظر النهاية / ضفر٢١/٣، والمغرب / ضفر) .

وبها جاءت رواية الحديث في صحيح مسلم جـ١ كتاب الحيض الحديث رقم ٥٨ : وقال محققه : يجوز فيه في غير الرواية ضم الضاد والفاء ، فيكون جَمْع ضَفِيرة كسُفُنٍ وسَفِينَة .

(٧٨) المسألة في تثقيف اللسان ١٢٢ .

(٧٩) نِيل : نبات العَظْلَم يُصْبَغ به ، أزرق ، فارسيته : نيل ، وهو مشتق من نِيلي Nila وبالسنسكريية أي : أزرق ، ولعصيره يقال نيله بالفارسية ، ومنه النيلَج بالعربية وهو : دُخان الشَّحْم يُعالج به الوَشْم . وهو أيضاً شيء يتخذ من العَظْلَم بان يُغسل ورقه بالماء فيَجْلو ما عليه من الزُّرْقة ويترك الماء فيرسب النيلج أسفله كالطين فيصب الماء عنه ويجفف (الألفاظ الفارسية المعربة ١٥٥) .

(٨٠) النِّير : لُحْمَة الثَّوْب وعَلَمه . أو : الخيوط إذا اجتمعت ، ويطلق على الخشبة التي ينسج عليها . (إصلاح المنطق ٣٤، والصحاح / ن ي ر ، والمُعرب / ن ي ر) .

(٨١) في تثقيف اللسان ٢٠١ : " مُصَلِّيَةٌ " .

(٨٢) في إصلاح المنطق ١٦٥ وأدب الكاتب ٦٢ ، وتثقيف اللسان ١٤٨ : " شَوَار " بفتح أوله . وهو : متاع البَيْت ، وأصله : الفَرْج ، فسمي متاع البيت منه .

(٨٣) القُدْس : الطُّهْر ، وإنما سُمِّي السَّيْطَل قَدَساً ؛ لأنه يُتَطهَّر فيه ويتوضأ منه (ملحق لحن العامة ٢٢٤) .

(٨٤) في تثقيف اللسان ١٣٨ : سَبْخة وصوابه سَبَخَة : اسم موضع . وفي الألفاظ الفارسية المعربة ٨٣ : السَّبَخَة : أرض ذات نَزٍّ وملح ومشتقه من (سبخ) ، وهو الملح .

(٨٥) انظر : المعرب ٢٥٠ .

(٨٦) زاد الزبيدي على ذلك قوله : " في القيظ " (لحن العامة ١١٦)

(٨٧) المسألة في لحن العامة ١١٦ ، وتثقيف اللسان ١٤٩ . وفي لسان العرب / سكر ٦ / ٤١ ، وتاج العروس / سكر : السيكران : نَبْت تَدُوم خُضْرَته القَيْظ كله له حب أخضر يؤكل رَطْباً .

والبيت من البحر الطويل ، وهو لعدي بن الرقاع في لحن العامة ١١٦ وفي لسان العرب/سكر ٤١/٦ ، وتاج العروس/ سكر وروي فيهما " سَيْكَرَاناً " ومثّله بـ(ضَيْمَرَان) . وفي المصباح /ضمر : ضَيْمُرَان بضم الميم ، ومثل مافي المصباح ماورد في تاج العروس وهامشه .

(٨٨) في لحن العامة ٦٣ ، وتثقيف اللسان ٢٢٦ : أنه يجمع في القليل على (أفْرٍ) وأما (فِرَاء) فللكثير .

(٨٩) المسألة في: لحن العامة ١٤٣ ، وتثقيف اللسان ١٩٨ ، وتقويم اللسان ٢٠٤ .

(٩٠) الحَنْبَل : القصير ، و : الفَرْو . (لحن العامة ٢١٠ ، وأدب الكاتب ٧٥ ، وانظر : ملحق لحن العامة ٢١٠ ، وتثقيف اللسان ٢٥١ .

(٩١) في تثقيف اللسان ٢٦٦ : نِينُوفَر . والصواب : نِينَوْفَر - بفتح النون الثانية - و: نِيلَوْفَر . وفي الألفاظ الفارسية المعربة ١٥٥ : النِّيلُوفَر : ويقال : النِّينوفَر : ضرب من الرَّيَاحِين ينبت في المياه الراكدة ، له أصل كالجزر وساق أملس يطول بحسب عمق الماء ، فإذا ساوى سطحه أورق وازهر ، وإذا بلغ يسقط عن رأسه ثمر داخله بذر أسود . فارسيته نِيلُوپر ، مركب من (نيل) وهو الذي يصبغ به ومن (پر) ، وهو اسم الجناح ، فكأنه قيل مجَنَّح بِنِيل ، لأن الورقة كأنها مصبوغة الجناحين .

(٩٢) في النسخة بالراء سهو ، والتصويب من ضبطه بالشكل .

(٩٣) في النسخة : زننتل " والتصويب من سياق الكلام . والمسألة في أدب الكاتب ٥٦٥ وتثقيف اللسان ٢٦٧ ، أما الألفاظ الفارسية المعربة ص ٨٠ فتجيز فيه الزِّنْبيل بالفتح والكسر ، مأخوذ من الفارسية التي أخذتها بدورها

عن الآرامية .

(٩٤) وردت المسألة في أدب الكاتب ٣٨٥ في باب ما جاء محركاً والعامة تسكنه ، قال : "وفلان حَسَن السَّحْنة ، بفتح الحاء". وانظر أيضاً تثقيف اللسان ٢٦٩ .

(٩٥) المسألة في تثقيف اللسان ٣٣١ .

(٩٦) انظر المرجع السابق ٣٣١ .

(٩٧) في لحن العامة ١٣٩ ، وتثقيف اللسان ٣٣١ بكسر الدال .

(٩٨) في النسخة : "المعذّر" بضبط القلم ، وما أثبته من كلامه بعد ذلك : "بتشديد الذال وكسرها" وفي أدب الكاتب ٣٤٩ : "أعْذَرتُ في طَلَب الحاجة ، إذا بالغتَ . وعذَّرت - مشدداً - ، إذا توانَيْت" وهذا يتفق مع ما أورده ابن بري .

(٩٩) انظر : إصلاح المنطق ٢٧٤ ، وأدب الكاتب ٣٥١ .

(١٠٠) في النسخة : "أحد" .

(١٠١) الكلمة غير واضحة في النسخة .

المراجع

١ - ابن بري وجهوده في النحو واللغة والتصريف - عيد مصطفى درويش ط ١ ، القاهرة ١٩٨٥م .

٢ - أدب الكاتب لابن قتيبة : عبدالله بن مسلم (٢٧٦هـ) تحقيق محمد الدالي - ط ١ ، بيروت - ١٩٨٢م ، ١٤٠٢هـ .

٣ - إصلاح المنطق لابن السكيت (٢٤٤هـ) تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون ط ٣ - مصر ١٩٧٠م .

٤ - الألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير - بيروت ، ١٩٠٨م .

٥ - تاج العروس للزبيدي - الكويت ١٣٧٣هـ ، ١٩٧٣م .

٦ - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي (٥٠١هـ) تحقيق عبدالعزيز مطر - ط ١ ، مصر ، ١٩٨١م .

٧ - تقويم اللسان لابن الجوزي : عبدالرحمن (٥٩٧هـ) تحقيق : عبدالعزيز مطر - ط ١ ، دار المعرفة ، ١٩٦٦م .

٨ - الجمهرة لابن دريد - ط حيدر آباد - ١٣٥١هـ .

٩ - درة الغواص في أوهام الخواص للحريري : القاسم بن علي (٥١٦هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - مصر، ١٩٧٥م .

١٠ - سنن أبي داود (٢٧٥هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد جـ ١ - ط مصر ١٣٥٤هـ = ١٩٣٥م .

١١ - الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري : إسماعيل ابن حماد - تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار - بيروت ، ١٣٧٦هـ ، ١٩٥٦م .

١٢ - صحيح مسلم . تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي - مصر ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م .

١٣ - لحن العامة للزبيدي : أبي بكر محمد بن الحسن (٣٧٩هـ) تحقيق : عبدالعزيز مطر - ط مصر ، ١٩٨١م .

١٤ - لسان العرب لابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم - بولاق - الدار المصرية للتأليف والترجمة .

١٥ - المُعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم للجواليقي: أبي منصور أحمد ابن محمد . تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر - ط - مصر ، ١٣٦١هـ .

١٦ - المُغرب في ترتيب المعرب للمطرزي ٦١٠ - تحقيق : محمود فاخوري وعبدالحميد مختار ، سوريا ١٩٧٩م ، ١٣٩٩هـ .

١٧ - المهذب في اختصار السنن الكبير للبيهقي : أحمد بن الحسين بن علي ، اختصار الذهبي : محمد بن أحمد بن عثمان - تحقيق : حامد إبراهيم أحمد ومحمد حسين العقبي - القاهرة ، بدون تاريخ .

١٨ - النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير : مجد الدين أبي السعادات ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي - القاهرة ، ١٩٦٣م .

أسباب إنهاء خدمة العامل بغير الطريق التاديبي لمحمد الأخضر بن عمران

إبراهيم نويري

ابن عمران ، محمد الأخضر / أسباب إنهاء خدمة العامل بغير الطريق التاديبي .- رسالة ماجستير .- إشراف صلاح فؤاد .- الجزائر : جامعة باتنة ، معهد العلوم القانونية ، ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠م .

احتوت الرسالة على بابين : تطرّق في الأول إلى المفاهيم الأساسية للوظيفة العامة في النظامين الأوروبي والأمريكي ، والمفهوم الإسلامي للوظيفة العامة ، أما في الباب الثاني فتناول كيفيات وحالات إنهاء خدمة العامل في الجزائر .

وبعد أن استعرض الباحث أهمية بحثه الذي يتجلى في أن الوظيفة العامة من أهم موضوعات البحث والدراسة القانونية بسبب اتساع نشاط الدولة الذي أدى إلى تداخل المرافق العامة وزيادة دورها في تقديم المنافع العامة للجمهور ، وكما كان الموظف العام هو المنفذ لسياسة الدولة والمسؤول عن تحقيق أهدافها في النتيجة الشاملة اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية ، ولذلك كان للعامل دور كبير في أية سياسة إصلاحية ، وما نجاح جهاز الإدارة في تحقيق ما تصبو إليه أو فساده إلا نتيجة للسياسات الوظيفية المطبقة في هذا البلد أو ذاك .

واستعرض الباحث بعد ذلك مكانة النظام الجزائري من الأنظمة السائدة في العالم ، وبيّن أن المقنن الجزائري تأثر بشكل كبير بالقانون الفرنسي كنتيجة حتمية لفترة الاستعمار بالرغم من محاولته الانفصال عن هذا التراث الضارب جذوره في الإدارة الجزائرية ، وتمثّل ذلك في قانون الوظيف العمومي رقم ١١٣/ ٦٦ ولكنه ما فتئ أن وقع في الفئوية التي تحاشاها أول الأمر ، وظهر ذلك في قانون الإجراءات المدنية الذي نجده يكرّس هذا الانقسام بإخضاعه فئة الموظفين العموميين للقضاء الإداري ، بينما الفئة الثانية أخضعها لرقابة القضاء العادي (الغرف الاجتماعية) ، وبصدور القانون الأساسي العام للعمال رقم ١٢ / ٧٨ تبنّى من خلاله نظرة اشتراكية وحّد من خلالها بين جميع العمال ، ولا أدلّ على ذلك من استعماله لفظ العامل بدلاً من الموظف .

غير أنه بصدور النصوص التشريعية التطبيقية لقانون ١٢ / ٧٨ ، كرّس التمييز بين الموظفين العموميين وبقية العمال في المادة ٥ من المرسوم رقم ٨٥ / ٢٥٩ التي جاء فيها «تطلق على العامل الذي يثبت في منصب عمله بعد انتهاء المدة التجريبية تسميته : الموظف ، ويكون حينئذ في وضعية قانونية وتنظيمية إزاء المؤسسة أو الإدارة» .

وفي الفصل الثاني من الباب الأول تناول الباحث نظام الفصل غير التاديبي في المدرسة الإسلامية ، حيث لاحظ أن لوليّ العهد حق عزل الماضي إذا اختل فيه شرط من الشروط التي تم اختياره على أساسها ، أو لأسباب عدم الصلاحية ، وأعطى أمثلة على ذلك : كعزل علي بن أبي طالب رضي الله عنه أبا الأسود بعدما عيّنه فقال هذا الأخير : عزلتني وماخنت وما جنيت ، فقال : إني رأيتك يعلو كلامك على الخصمين : . وكذلك فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، حين عزل أحد العمال لما بلغه عنه أنه قال أبياتاً في الغزل .

وفي الفصل الثاني من الباب الأول تناول الباحث مفهوم الفصل الرئاسي غير التاديبي ، وانتهى إلى أن المقنن الجزائري لم يعتنق في تعريفه للفصل غير التاديبي بالرغم من خطورته كوسيلة قانونية خطيرة في يد الإدارة ، ولم يفرّق كذلك في استعمال هذه الأداة بين الموظفين السامين (إطارات الأمة) وبقية الموظفين في الإدارات والمؤسسات من حيث إنهاء مهامهم بالطريق غير التاديبي ، واكتفى بتحديد أسبابه ومبرراته .

وفي هذا الصدد اقترح أن يؤول هذا الحق فقط لرئيس الجمهورية في الوظائف العليا لأنها من وظائف التوجيه والقيادة التي تقتضي ثقةً في القائمين بها واطمئناناً كاملاً إلى كفاءتهم القيادية ، فضلاً عن أنها وظائف بطبيعتها قد يتعذر محاسبة شاغليها بالطريق التاديبي ، على أن يترك التعيين والإنهاء في بقية الوظائف إلى الطرق العادية ، ولأجل إدارة ناجحة ومتطورة وذات مردود عال يجب إخضاع اعتلاء المناصب القيادية في المؤسسات والإدارات إلى قواعد القيادة الإدارية ، المعروفة في علم الإدارة العامة بعيداً عن التاثيرات السياسية والحزبية .

أما في الباب الثاني الذي قُسِّم بدوره إلى ثلاثة فصول

فقد تناول فيه أسباب الانتهاء غير التاديبي التي تختلف من حيث مصدرها ، منها ما هو بفعل الإدارة ومنها ما هو بقوة القانون ، وأخيراً بإرادة الطرفين ، فاما بفعل الإدارة ففيه حالات منها : إلغاء الوظيفة حيث يجب أن يكون دافعه مصلحة المرفق كإعادة هيكله أو تنظيمه ، ولكن لا يتأتى ذلك إلا بعد اتباع إجراءات معيّنه .

أما الإنهاء لعدم القدرة فبيّن ذلك في حالتين :

١ - عدم اللياقة الصحية ، وفي هذا الخصوص تفرض الاعتبارات الإنسانية بالا يبقى المواطن المريض في منصبه حفاظاً على حياته ، وخاصة إذا بلغ المرض درجة من الجسامة بحيث يعوقه عن مواصلة الخدمة ، وكذلك لاعتبارات المصلحة العامة .

٢ - عدم الكفاءة المهنية : ويرى الباحث في هذا الشان أنه يجب إعادة النظر في ذلك باشتراط رد الاعتبار القانوني والقضائي ، وتساءل عن الفائدة من جعل شرط شهادة حسن السيرة والسلوك ، عند الالتحاق بالوظيفة العامة . أما بالنسبة للانتهاء بغير الطريق التاديبي بإرادة الطرفين فهي حالة واحدة تتمثل في الاستقالة ، وأبدى الطالب الملاحظات التالية :

١ - الاستقالة نوعان : استقالة صريحة ضمنية ، فاما الاستقالة الضمنية فلا توجد في التشريع الجزائري ، بل أكثر من ذلك يعتبرها المقنن إهمالاً للوظيفة مما يترتب معه من اعتبارها مخالفة تاديبية تستوجب العزل التاديبي .

٢ - إن المقنن جانبه الصواب في تشديده على قبول الاستقالة وما يترتب عنه من تفويت الفرصة على طالب الاستقالة في شغل آخر ، وأيضاً إحداث مناصب شغل جديدة للعاطلين .

٣ - الأخذ بالاستقالة الضمنية عند سكوت الإدارة مدة معقولة ، لأن الموظف الذي يعمل بالرغم منه لاشك أن كفاءته ستضعف ويقل الانتفاع به على غير وجه .

وفي الأخير اقترح الباحث المقترحات التالية :

١ - إعادة النظر في القوانين الجزائرية في خصوص الوظيفة العامة .

٢ - الإسراع في حل القضايا المطروحة من قبل الموظفين والعمال ، وتساءل عن الفائدة من حصول الموظف على حقه بعد سنين طويلة من العناء والتكاليف .

٣ - تمكن الغرف الإدارية بالمجالس القضائية من النظر في البطلان إلى جانب التعويض .

٤ - العمل على نشر الوعي القانوني لدى الأوساط العمالية حتى تعرف حقوقها وواجباتها ، وهي قضية اعتبرها جدّ هامة ، وسيكون الأثر الإيجابي على العامل والإدارة معاً .

وخلص إلى القول بأن البحث لا يزال قائماً لايجاد أحدث الطرق والأساليب لإيجاد نظام إداري وقانوني يكفل للإدارة الجزائرية الرقي والتقدم .

المراجعات

التنظيم الاجتماعي الحضري في حي الفيصلية
لعزيزة عبدالله العلي النعيم

النعيم ، عزيزة عبدالله العلي / التنظيم الاجتماعي الحضري في حي الفيصلية : دراسة أثنوجرافية لأحد أحياء مدينة الرياض . - الرياض : المعهد العربي لإنماء المدن ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م ، ٢٦٨ ص .

تهدف هذه الدراسة التي أعدتها عزيزة عبدالله العلي النعيم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاجتماع من جامعة الملك سعود بالرياض ، إلى التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية للتنمية وتأثيرها على حياة الناس في المدن السعودية ، وعلى الأخص العاصمة «الرياض» التي تشهد تحديثاً ، ونمواً حضرياً سريعاً .

وإذا كانت التنمية الحضرية تستدعي بالضرورة التخلص من عناصر حضارية متخلفة كإزالة الأحياء العشوائية في المدن وإعادة تخطيطها على أسس عمرانية حديثة تتفق مع متطلبات نمو المدن ، فإن التكيف الحضري يتطلب تغييرات في النمط الحياتي والسلوك الاجتماعي مع المحافظة على الأصالة ورسوخ المعتقدات .

يوضح لنا هذا النموذج أشكال التنظيم الاجتماعي التي ترتبت على التكيف الحضري وعلاقته بالتنمية الحضرية.

فالهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن نوع العلاقات التي تنظم سكان حي حضري من أحياء مدينة الرياض ، من خلال التعرف على العوامل التاريخية التي جمعتهم في حي واحد ، والعلاقات الاجتماعية التي تربطهم بالحي وتربط بعضهم ببعض ، فيوصف فيها أنظمة العلاقات الأسرية والقرابية ، وعلاقات الجوار ، كما ينظر في المصلحة المشتركة والأوضاع الاقتصادية ، والبناء والحراك المهني ، والتعليمي ، وبناءات القوة ، التي تكشف عن وحدة الهدف التي تجمعهم في هذا الحي ، للكشف عن بعض مظاهر التخلف ، ولقياس تكيف سكان هاجروا من القرى والأرياف إلى مدينة الرياض ، ومدى اكتسابهم لخصائص التنظيمات الاجتماعية الحضرية السائدة في مجتمع المدينة . ويمكن لهذه النتائج أن تضيف حقائق أمبيريقية جديدة عن جماعات تعيش في موقع حضري وجدت نفسها في وضع اجتماعي معين قد يكون له مشابهات في أماكن أخرى يمكن الخروج منها بتعميمات تفسر أوضاعاً مشابهة أخرى .

وتنطلق أهمية هذه الدراسة من أن نوعية هذا الموقف الاجتماعي لم يدرس من قبل في مدينة الرياض ، وهنالك دراسات حضرية تمت عن هذه المدينة لكنها لم تغط مسألة هذا البحث من ذلك دراسات اجتماعية (Malik: 1979) ، ودراسات تمت من منطلقات مختلفة كالمنطلق العمراني (TASHKANDI : 1979) والمنطلق الجغرافي (الشريف :-) كما أن الدراسات الأمبيريقية الحضرية في الشرق الأوسط عامة والمجتمع العربي السعودي خاصة قليلة . وتتمثل أهمية هذه الدراسة أيضاً في محاولة فهم الواقع الاجتماعي للمجتمع العربي السعودي كجزء من مجتمعات النفط العربية في مواجهة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجديدة على المستوى المحلي والعالمي .

إن موضوع هذه الدراسة هو وصف وتحليل الواقع الاجتماعي لسكان حي الفيصلية «الغالة» بمدينة الرياض ، من خلال الإجابة على التساؤلات الرئيسة التالية التي تترجم أهداف الدراسة .

١ - ما أشكال التنظيم الاجتماعي الحضري لسكان حي الفيصلية ؟
٢ - ما العوامل التي تسببت في وجود تلك التنظيمات الاجتماعية الحضرية ؟
٣ - إلى أي مدى حقق سكان الحي تفاعلاً اقتصادياً واجتماعياً مع باقي مجتمع مدينة الرياض ؟
٤ - إلى أي مدى اكتسب السكان أسلوب الحياة الحضرية السائدة في مدينة الرياض ؟ .

الأسس المنهجية للدراسة :

تتخذ الدراسة من الوصف والتحليل وسيلة لفهم الجوانب التي تتعلق بتنظيم الحياة الاجتماعية لسكان مهاجرين من القرى والأرياف يعيشون في موقع حضري يتصف بالانفجار الحضري . وتكمن أهمية استخدامنا للمنهج الوصفي في أنه يعنى بوصف الواقع الاجتماعي والظواهر الاجتماعية في المجتمع في فترة معينة ، ويعنى بدراسة وفحص العوامل وجمع الحقائق والبيانات التي تؤثر في تنظيم الظواهر بهدف الوصول إلى تعميمات حول تحديد الظاهرة المدروسة .

وتتخذ الدراسة من التنظيم الاجتماعي للسكان وحدة لتحليل بعض جوانب البناء الاجتماعي في مجتمع حي الفيصلية ، من خلال وصف وتحليل أربعة أنساق يتمثل الأول في النسق الأيكولوجي ليتضح لنا منه علاقة السكان بالحي والمدينة ، والثاني النسق القرابي وما يتصل به من مظاهر الزواج والمصاهرة ، وما يرتبط بهما من علاقات ، ويتعلق الثالث بالنسق الاقتصادي وما يرتبط به من أنظمة كالمهنة ، والدخل والملكية ، ويتناول الرابع النسق السياسي لمعرفة أشكال القوة ومصادرها داخل الحي بالإضافة إلى وصف وسائل الضبط الاجتماعي فيه .

وتساعدنا النظرة التاريخية في تحديد بعض العوامل المؤثرة داخل مجتمع الحي وخارجه التي عملت على تشكيل عناصر ذلك المجتمع وثقافته بتلك الصورة التي لاحظتها الدراسة . ومن هنا كان الرجوع أحياناً إلى المراحل التاريخية التي مر بها مجتمع الفيصلية (الغالة) في انتقاله من حياة السكن العشوائي باحتلال أراضي الغير إلى الاستقرار أمراً هاماً في الدراسة .

مجتمع البحث :

سكان حي الفيصلية (الغالة) في مدينة الرياض ، يقع في الجزء الجنوبي الشرقي لها ، غرب الخط الدائري الشرقي ، وشرق شارع النهضة وشارع الشعبة .

وقد تعددت مسميات الحي ، فيسمى «بالغالة» ، وهو أول اسم عرف به ، ويقصد به لغوياً الأرض التي تعود بالفائدة على البعض ، وقد أفاد الأهالي أنهم لا يحبذون هذه التسمية على الرغم من أن غالبيتهم العظمى يطلقون عليه «الغالة» ، أما الاسم الرسمي الجديد فهو «الفيصلية» نسبة إلى اسم الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود الذي تم في عهده نقل السكان إلى هذا الحي .

لم يكن اختيار الحي اختياراً عشوائياً ، بل كان موجهاً ، بعد أن تم إجراء بحث فصلي قامت به الباحثة كمتطلب للدراسات العليا بجامعة الملك سعود في العام ١٤٠٢هـ عن التراث النظري العالمي لظاهرة السكن العشوائي في المدن وما يترتب على إعادة تخطيطه ، اتضح منه وجود حي في مدينة الرياض نشأ كحل لأحد تجمعات الصنادق التي كان يسكنها مهاجرون إلى مدينة الرياض ، انتقل إليه السكان عام ١٣٨٩هـ وبشكل جماعي بسبب العلاقات والانتماءات التي كانت تربطهم ببعض ، ومن الخصائص العامة لهذا المجتمع ارتفاع نسبة الأمية والخصوبة وانخفاض الدخل الشهري للأسرة ، ووجود المساكن غير الصحية ، بالإضافة إلى التكتل السكاني لأفراد إقليم واحد وجماعات قرابية واحدة (مكتب الإشراف النسائي في المنطقة الوسطى) . لذا فقد كان مجتمعاً مناسباً لدراسة التنظيم الاجتماعي لمهاجرين في موقع حضري جديد . وقد طلبت الباحثة من مركز أبحاث مكافحة الجريمة في الرياض القيام بدراسة ميدانية إحصائية لتكشف عن البيانات الأولية لسكان حي الفيصلية . وقد تمت الدراسة عن طريق أخذ عينة من السكان وحللت البيانات في رجب ١٤٠٥هـ ، قبل قيام الباحثة بدراستها الحقلية . وقد كشفت البيانات عن المناطق والمدن السعودية المصدرة إلى الحي ، وكذلك الأحياء المصدرة من مدينة الرياض . وعن السنوات التي انتقل فيها السكان إلى الحي وأسباب الانتقال إليه ، وعن عدد أفراد المسكن الواحد ، ورضى السكان وحالة المساكن والحي ، وأنواع المساكن وتوفر الخدمات فيه ، وأنواع الأعمال التي يقوم بها السكان . ولم تعتمد الباحثة على هذه البيانات في الوصف والتحليل ، وإنما استخدمتها لتحديد أسئلة صحيفة المقابلة .

أدوات البحث :

اعتمد العمل الحقلي على ثلاث أدوات بحثية هي صحيفة المقابلة ، والمقابلات الحرة والملاحظة البسيطة ، والملاحظة بالمشاركة . ولقد استغرق العمل ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى :

وتنقسم إلى جزأين وهي المرحلة الاستكشافية الأولى في عام ١٤٠٤هـ لتحديد موضوع الدراسة وجوانبه . والمرحلة الاستكشافية الثانية في جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ وقت تصميم صحيفة المقابلة .

المرحلة الثانية :

وهي المرحلة التطبيقية الرئيسة وتمت خلال شهري رمضان وشوال لعام ١٤٠٥هـ تم خلالها تطبيق صحيفة المقابلة والمقابلات الحرة والملاحظة البسيطة والملاحظة بالمشاركة .

المرحلة الثالثة :

وهي مرحلة تتبعية امتدت من بداية الفصل الدراسي الأول حتى نهاية إجازة نصف العام الدراسي ١٤٠٥ / ١٤٠٦هـ وتم خلالها مقابلات حرة وملاحظة بالمشاركة .

ولقد تم تنفيذ هذه الأدوات بالطرق التالية :

١ - صحيفة المقابلة (الاستبيان) : تم الاعتماد عليها في المرحلة الثانية ، ونظراً لعامل انتشار الأمية فقد جرى تطبيقها عن طريق قيام الباحثة بتوجيه أسئلة الصحيفة شفهياً ومباشرة إلى المبحوثين وتدوين إجاباتهم .
ولقد اشتملت الصحيفة على عدة أنواع من الأسئلة منها ما يخص البيانات الديمغرافية والحالة التعليمية والحالة الاقتصادية والهجرة والسكن والعلاقات القرابية وعلاقات الجيرة والمشاركة والتعاون وأشكال ومصادر القوة . وقد روعي عند وضع هذه الصحيفة أن تكون الأسئلة مغلقة مع مراعاة تسجيل ما هو ضروري في الإجابات المفتوحة . وقد استخدم في تطبيقها الأسلوب العشوائي المنتظم في اختيار العينة ، مع أخذ نسبة ١٩٪ من مجموع مساكن الحي التي تبلغ ٦٣٨ مسكناً ، وقد أخذ ١٢٠ مسكناً ، وكان اختيار المساكن ، أن يتم اختيار أول مسكن على اليمين من كل جانب لكل شارع ثم يترك بعده خمسة بيوت ، وينتقل لآخر وهكذابالقدر الذي يسمح بنشر العينة في الحي .

٢ - المقابلات : وهي الأداة الثانية التي اعتمد عليها العمل الحقلي في مراحله الثلاث وبخاصة في المرحلة الأولى ، وقد أجري العديد من المقابلات الفردية والمقابلات الجماعية ، منها مقابلات فردية مع أحد مسؤولي أمانة مدينة الرياض، ومقابلات فردية وجماعية مع القيادات المحلية في الحي ومع كبار السن والنساء من سكان الحي ، وآخرين من خارج الحي ، منهم من استقطبهم العمل الحقلي كمخبرين ، وقد مكن ذلك من التعرف على كثير من الأمور التي تتعلق بالتاريخ المهني والسكني للسكان ، وصور الحياة الاجتماعية المتكررة بما فيها من تنظيم وعلاقات اجتماعية.

٣ - الملاحظة البسيطة والملاحظة بالمشاركة حيث اعتمد عليهما في المرحلة الثانية والثالثة للبحث ، وقد أفادت الملاحظة البسيطة أثناء تطبيق صحيفة المقابلة في ملاحظة المسكن وحالته وكيفية استخدام الأفراد لغرف المسكن وعلاقاتهم بالجيران ، ومدى معرفة السكان بعضهم البعض ، ومدى ارتباطهم بالحي ، كما أفادت في الاطلاع على حياة السكان اليومية والتطورات التي تحصل في الحي من مشاريع حكومية وأهلية ، وتغيرات في أنماط المساكن الموجودة في الحي وكيفية توزيع السكان على هذه المساكن ، كما أفادت في الاطلاع على مصادر الدخل الأخرى للأسر التي تقيم في الحي نفسه . وأفادت الملاحظة بالمشاركة في الاطلاع على بعض أنظمة النسق القرابي كالزواج والولاء والتعاون وعلاقات الجيرة ، وأفادت في ملاحظة مدى اعتماد السكان على مراكز القوة المحلية وفي معرفة مصادر سلطة هذه المراكز .

وقد اختير رب الأسرة كوحدة لجمع معلومات صحيفة المقابلة يشترك معه في الإجابة باقي أفراد الأسرة وبعض الأقارب الموجودين أثناء المقابلة ، حيث يعد وجود باقي أفراد الأسرة أمراً أساسياً في تناول التنظيمات والعلاقات الاجتماعية وصفات السكان . ولم تحدد أية شروط في المبحوث.

لقد اعتمد هذا البحث في تحليله الإحصائي ، على تحليل جميع ماورد في إجابات صحيفة المقابلة ، وتم تفريغ البيانات في جداول إحصائية وعلاقات قياسية كالتالي :

١ - الجداول التكرارية البسيطة .
٢ - الجداول التكرارية المزدوجة .
٣ - الجداول الإحصائية المركبة القائمة على الكشف عن وجود علاقة بين متغيرين ، وعن معامل الارتباط بين العوامل ذات العلاقة في المعلومات المعطاة . وقد كان استخدام هذه القياسات محدوداً بسبب عدم أهميتها الكبيرة لهذه الدراسة .

وتتألف هذه الدراسة من ثمانية فصول موزعة على بابين :

الباب الأول ، ويحتوي على ثلاثة فصول ، يطرح الفصل الأول المداخل النظرية العامة التي قامت الدراسة من خلاله بعرض أهم الاتجاهات في الدراسات الحضرية والأنثروبولوجيا الحضرية بما في ذلك الدراسات الحضرية العربية السابقة التي تناولت وصف وتحليل بعض التنظيمات والعلاقات الاجتماعية في بعض المدن العربية . ويتناول الفصل الثاني عرض أهم خصائص التنظيمات الاجتماعية الحضرية ، كما يشتمل على

حوار نظري لأشكال التحضر والنمو الحضري والتنظيمات الاجتماعية الحضرية في المجتمعات المتقدمة ومجتمعات دول العالم الثالث لمحاولة تحديد المشكلات الحضرية التي تعاني منها مجتمعات مدن دول العالم الثالث . أما الفصل الثالث فيطبق بعض ما ورد في الفصلين الأول والثاني على مدينة الرياض ويستعرض بعض التنظيمات الاجتماعية فيها مع مقدمة اهتمت بالتحضر في المملكة العربية السعودية ، وبالتركيز على مشكلة الصنادق في مدينة الرياض كمقدمة لمجتمع البحث .

الباب الثاني ، ويقع في خمسة فصول يحتوي على التحليل الوصفي والتحليل الإحصائي لاستمارات المقابلات والملاحظات ومعلومات الأدوات الأخرى ، كالسجلات الرسمية ، والمعلومات التاريخية . ويكشف الفصل الرابع عن تاريخ وتطور الحي ، وعن التاريخ الاجتماعي للسكان ، والهجرة إلى مدينة الرياض والتهجير إلى حي الفيصلية ، والعوامل التي كانت سبباً في هذه الهجرات . كما اهتم بوصف العينة وتركيبها الاجتماعي . وخصص الفصل الخامس لوصف وتحليل بعض التنظيمات والعلاقات الأساسية في النسق القرابي كالزواج والأسرة ، كما يصف ويحلل العلاقات الاجتماعية الأخرى التي تربط السكان بعضهم ببعض مثل الجيرة ، والتعاون والمشاركة في تطوير الحي وقضاء وقت الفراغ . وبنفس الطريقة عولج في الفصل السادس تحليل البيانات الإحصائية وتفسيرها عن البناء والحراك المهني ، والدخل ومصادره ، والملكية وأشكالها ، والمشكلات التي ترتبت على تغير نمط السكن . أما الفصل السابع فيستعرض وصفاً وتحليلاً لأشكال ومصادر السلطة ووسائل الضبط في الحي . وخصص الفصل الثامن والأخير للإجابة على تساؤلات الدراسة كخصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية وعناصر التخلف الموجودة فيهم وتفاعل السكان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مع تنظيمات المدينة واستنتاج مدى اكتساب السكان لأسلوب الحياة الحضرية السائدة في مدينة الرياض ، بالإضافة إلى خاتمة تربط النتائج بموضوع الأنثروبولوجيا الحضرية .

ذو الرمة شاعر الحب والصحراء ليوسف خليف

مصطفى حسين
أستاذ مشارك بكلية الآداب
جامعة الملك سعود

ذو الرمة

مضى على تأليف هذا الكتاب القيم قرابة عشرين عاماً، وهو مازال - في منهجه ومادته ونتائجه - معلماً بارزاً من معالم الدراسة الأدبية في مجال (التراجم الأدبية).

وذو الرُمّة - موضوع هذه الدراسة - هو: غيلان بن عقبة ابن بهيس، أحد شعراء الغزل في العصر الأموي ويرجّح الباحثون ولادته بين عامي سبعة وسبعين، وثمانية وسبعين للهجرة.

وقد ولد ذو الرُمّة - على الأرجح - في الدهناء عند التفافها حول إقليم اليمامة، الذي يمثل القسم الجنوبي الشرقي من نجد مقتربةً أشد الاقتراب لها من منطقة الأحساء. وهو من قبيلة عديّ بن عبد مناة، إحدى قبائل تميم، وبالذات بنو سعد بن زيد مناة التميميون الذين كانوا ينزلون منها في واحة (يبرين) الخصبة الواقعة شرقيّ الدّهناء، إلى الجنوب الشرقي من اليمامة، وكان منهم (بنو منقر) قوم (ميّة): محبوبة ذي الرُمّة.

ويعتمد الكتاب - في خطته ومنهجه - إطاراً متكاملاً في الدراسة الأدبية، إذ يتناول الشاعر وشعره من جوانب ثلاثة هي: التاريخ، والمضمون الشعري، والشكل الشعري. ومن هنا تأتي الخطة التي قسّمت على أساسها أبواب الكتاب في أبواب ثلاثة: **فالباب الأول**: في حياة الشاعر، حياته في طريق الحب، وحياته في طريق الحياة.

والباب الثاني: وهو في الدراسة الموضوعية، يتضمن فصولاً ثلاثة في كل من: شعر الحب - شعر الصحراء - وموضوعات أخرى.

ومن البدهي، أن يرد شعر الحب وشعر الصحراء في الصدارة من هذا الباب، لأنهما أبرز ماشدا به ذو الرمة من أغراض الشعر.

أما الباب الثالث والأخير: فإن فصوله الأربعة ترد على المحاور الآتية:

* المادة العاطفية.
* الصورة الفنية.
* مقومات الصناعة.
* بين التقليد والتجديد.

وقبل أن نتناول مادة الكتاب - في أبوابه وفصوله - نود الإشارة إلى طبيعة المنهج، فهو منهج - كما أسلفنا القول - متكامل، لايستغرقه التاريخ، متجاهلاً الفن، ولايستهويه الفن، منكراً علاقة التاريخ: تأثيراً وتشكيلاً، كما أنه في دراسة الشعر لايصرفه الشكل عن المضمون، فكلاهما وجهان لمعطىً واحد.

وأول مايتميز به الباب الأول - وهو كما أوضحنا في الدراسة التاريخية - أنه قد حاول - بمنهج سديد قائم على التحقيق - أن يجلو (الصورة التاريخية) لحياة ذي الرُمّة وشخصيته، وهي حياة يحيط بها الخلاف والاضطراب: في تفاصيلها ومجملها. فضلاً على بعض مااعترى المادة التاريخية من نقص وقصور.

فثمة خلاف حول تاريخ مولده وتاريخ وفاته، وأخبار طفولته، وأخبار أبيه، وعن سبب تلقيبه بذي الرمة، بل تضطرب الأخبار حول معرفته القراءة والكتابة، أو جهله بإحداهما، أو بهما معاً. كما تضطرب الأخبار حول محبوبته (ميّة) في نسبها، وفي قصة اللقاء الأول بذي الرمة، وهي قصة تعددت الروايات حولها، حتى بلغت خمساً.

وكأنما قد صار الخلاف قدراً، يلاحق حياة الشاعر، إذ يجري الخلاف حول تعلقه بمحبوبته الثانية (خرقاء)، حتى تبلغ الروايات خمساً أيضاً، وبينما تشير روايات إلى أن (خرقاء) هي نفسها (ميّة)، فإن روايات أخرى تتشبث بأن تلك خلاف هذه فكيف كان موقف المؤلف حيال تلك الخلافات؟.

إن المؤلف لايتجاوز هذه الخلافات، بل هو معني أشد العناية بالتوقف عندها، والمضيّ في إثرها، بمنهج أهل التحقيق، يستقصي مسائلها في شتى المصادر، ويقابل ويوازن ويطيل النظر، في رويّة وتؤدة، مرجّحاً مابدا فيه وجه الرجحان، مستشيراً الأخبار، فإن لم تسعفه اتجه إلى ديوان الشاعر الذي صحبه، فاطال الصحبة، يسترفد النص الشعري، بما سكتت عنه الأخبار وروايات التاريخ.

ويمكن أن نستخلص لمنهج المؤلف في (التحقيق والنقد التاريخي) بعض الركائز نوجزها بمايلي:

(١) مقابلة الروايات المتعلقة بذي الرمّة بمصادر التاريخ العام.
(٢) النقد الخارجي للرواية.
(٣) المقابلة بين الخبر التاريخي والنصّ الشعري.
(٤) تواتر الخبر.

ونحاول - فيما يلي من تحليل - أن نتناول كل معيار على حدة:

١ - مقابلة الرواية بالتاريخ العام

ومن أمثلة ذلك «رحلة ذي الرُّمَّة إلى الشام لمدح الخليفة عبدالملك بن مروان» ، إذ يستبعد المؤلف كل الأخبار التي تتحدث عن هذه الزيارة ، على أساس ماورد في مصادر التاريخ العام : فذو الرمة لم يدرك خلافة عبدالملك بن مروان إلا صغيراً «فقد تولى عبدالملك بن مروان الخلافة في عام خمسة وستين ، أي قبل مولد ذي الرمة - وهو في نحو عام ثمانية وسبعين - بثلاث عشرة سنة - وذو الرمّة - بعدُ - مايزال صبياً صغيراً في الثامنة من عمره» ، وهي سن لاتسمح له بمثل هذا الارتحال .

كذلك يستبعد المؤلف خبر وفود ذي الرمة على مروان بن محمد آخر خلفاء الأمويين (١٢٧-١٣٢هـ) ، وهو أيضاً من الأخبار التي اضطربت بها الروايات « لأن ذا الرمة لم يدرك عصر مروان فقد مات قبل خلافته بعشر سنوات» .

وبمثل هذا المنهج يستبعد المؤلف خبر رحيل الشاعر إلى الخليفة «الوليد بن عبدالملك» ، لأن «الوليد تولى الخلافة عام ستة وتسعين . وذو الرمة يومها شاب في الثامنة عشرة ، لم يغادر البادية ، ولم تتفتح آماله إلى ماوراء الأفق ، الذي يراه محيطاً به» .

وعند تحديد سنة وفاة الشاعر ، تضطرب الروايات أيضاً : فالبعض يرى أنه قد ظل حياً ، حتى أدرك خلافة «مروان بن محمد» آخر خلفاء بني أمية ، وأن الشاعر قد وفد عليه «شيخاً كبيراً قد انحلت عمامته منحدرة على وجهه» . يهنئه بالخلافة . أما البعض الآخر ، فينحدر بالوفاة إلى سنة ١٠١ للهجرة ، بينما اتفقت المصادر على أنه توفي في خلافة «هشام بن عبدالملك عام مائة وسبعة عشر للهجرة» ، وقد خلص إلى هذا الترجيح من جملة مقدمات هي :

(١) أن ذا الرمة قد مدح بلال بن أبي بُردة أثناء ولاية هذا الأخير القضاء . وهذا المدح ثابت في ديوانه .

(٢) أن بلال بن أبي بُردة لم يتولّ القضاء إلا في سنة إحدى عشرة ومائة .

(٣) معنى ماتقدم إذن ، أن ذا الرمة كان حياً إلى مابعد هذا التاريخ .

(٤) علينا - إذن - أن نستبعد تلك الرواية ، التي تذهب إلى أن ذا الرمة قد أدرك خلافة «مروان بن محمد» للأسباب الآتية:

* أنها رواية غريبة انفرد بها صاحب «العقد الفريد» .
* ليس في شعر ذي الرمة ، أو أخباره مايؤيدها .
* لا أثر في الديوان للبيت الذي نسب إليه فيها ، ولا أثر لذلك في أخباره .

والنتيجة التي يخلص إليها المؤلف مما سلف من المقدمات هي : أنه لم يبق سوى سنة سبع عشرة ومائة تحديداً لوفاته .

٢ - النقد التاريخي

وهذا المعيار الثاني من معايير منهج المؤلف في التحقيق هو ما أطلق عليه (منهج المحدّثين) ، وهو منهج يقوم على اختيار الخبر أو رفضه على أساس الرواية ، أو على أساس السند . إذ يلجأ المؤلف إلى ترجيح خبر بعينه من بين روايات مختلفة ، لأن هذا الخبر « متصل الإسناد إلى ذي الرمة نفسه» . وهي لذلك تعد أكثر الروايات احتمالاً للصدق . كذلك نرى المؤلف - فيما يتعلق بتحديد مكان وفاة ذي الرمة - يختار روايتين ، تكمل إحداهما الأخرى ، وتشيران إلى أن الشاعر قد مات بالدَّهناء ، وهو في بداية رحلته بها مع قافلة خارجة من ديار قومه في طريقه إلى الشام ، ليمدح هشاماً بتلك القصيدة اللامية ، والتي كان قد بدأ إعدادها ، ثم حال القدر دون إتمامها.

على أن الأساس الذي بنى المؤلف عليه اختيار هاتين الروايتين هو : (الرّاوية)، الذي حمل تلك الرواية ، وتشير الدلائل إلى صدقه ووجوب الثقة به : فالمنتجع بن نبهان هو صاحب الرواية التي ذهبت إلى أن ذا الرمة مات بالدهناء ، بينما تُسنَد الروايةُ الأخرى إلى (أبي الفرّاف) ، ومؤداها أن الشاعر قد مات ، وهو يريد هشاماً ، وقد قال في طريقه :

بلاد بها أهلون لستُ ابن أهلها
وأخرى بها أهلون ليس بها أهلُ

لكن ما قرائن الثقة بكلٍ من الراويين ؟ .

أما الراوية الأول ، وهو (المنتجع بن نبهان) فقرائن الثقة به - كما أوضح المؤلف - أنه قد روى عنه شيخان جليلان من رواة الأدب واللغة ، وهما الأصمعي وأبو عبيدة ، وحسبك أن يكون المنتجع شيخاً لهذين الراويين .

ومن قرائن الثقة بالمنتجع أيضاً ، أنه تيميٌ من قبيلة تيم ابن عبد مناة ، إحدى قبائل الرِّباب ، التي منها قبيلة ذي الرمة ، بل يقال : إنه من عديٍ ، قبيلة ذي الرمة ، كذلك استظهر المؤلف بكون ابن نبهان معاصراً لذي الرمة ، وأنه كان أحد من شهد موته ودفنه ، هذا عن (المنتجع بن نبهان) .

أما (أبو الفراف) ، فالذي يرجح روايته مايلي :

* أنه مختص برواية أخبار ذي الرمة .
* أنه من أصدق من روى عنهم ابن سلاّم في طبقاته .
* أن روايته تعززها رواية أخرى عن الأخفش عن السكري عن ابن السكّيت .

ولا يتوقف المؤلف عند هاتين الروايتين ، بل يعززهما بقرينة أخرى هي مايذكره (الهمْداني) في (صفة جزيرة العرب) عن شجرة في مداخل الدَّهناء ، من ناحية (الصمّان) في الطريق إلى اليمامة ، يعرفها البدو باسم «شجرة ذي الرمّة» قيل : إنها

الشجرة التي مات عندها الشاعر ، وكتب شعره فيها .

وقد جمع المؤلف بين هاتين الروايتين اللتين تكمل إحداهما الأخرى : فقد خرج ذو الرمّة من ديار قومه قاصداً هشاماً ، وقرب الدهناء ، داهمته علة الموت ، وفي ظل شجرة ، لفظ الشاعر آخر أنفاسه .

٣ - النص الشعري

استعان المؤلف بالنص الشعري في ملء بعض الثغرات من حياة ذي الرمّة ، أو لتخليص بعض الروايات من التشوش والاضطراب ، أو لتفصيل بعض ما أجملته الأخبار من الحقائق والمواقف .

فمن ذلك مثلاً : قصة النزاع بين ذي الرمة وشخص يدعى «ابن طرثوث» ، الذي استولى على بئر كانت تملكها قبيلة الشاعر منذ أكثر من ثمانين عاماً . ويبدو أن النزاع قد اشتدّ ، حتى رُفع أمره إلى والي اليمامة ، فحكم لذي الرمة وقومه بالبئر .

ومن ديوان ذي الرمة استقى المؤلف وقائع تلك الحادثة ، ومن الديوان أيضاً أثبت المؤلف رحلةً قام بها الشاعر إلى أصبهان ، وأخرى إلى مكة .

٤ - تواتر الخبر

وقد أخذ المؤلف بهذا المعيار في غير موضع من كتابه ، فمنها مثلاً «محاولة إثبات أن خرقاء هي محبوبة أخرى لذي الرمة ، غير ميَّة» ، يقول المؤلف : «وهناك أكثر من رواية يحدّثنا أصحابها بأنهم رأوا خرقاء ، أو التقوا بها ، وحدّثوها ، وسألوها عن قصتها مع ذي الرمّة» .

ثم يورد المؤلف أكثر من رواية تتواتر جميعها على تلك الحقيقة ، منها - مثلاً - رواية للمفضل الضبّي ، ثم جمهرة سواها من الروايات حول قصة «خرقاء» مع ذي الرمّة ، أوردها جميعها صاحب الأغاني مسندة إلى أكثر من راوية ، والذي يهمنا - استخلاصاً من الدراسة التاريخية - أن المؤلف قد حاول أن يرسم صورة أقرب إلى السلامة والوضوح لشخصية ذي الرمة وحياته ، متعرضاً لأدق التفاصيل ، مستعيناً في ذلك كله بمنهج التحقيق العلمي الذي أوضحنا معالمه . ولم يتسنّ للمؤلف تطبيق منهجه ذاك إلا بتجوال واسعٍ متئدٍ في المصادر الأدبية والتاريخية والجغرافية واللغوية . وهو - في ذلك كله - يستقصي الخبر الواحد في مظانٍّ متعددة متنوعة ، مقابلاً وموازناً ، لينتهي بعد استقصاء مترو ، إلى نفي هذا وإثبات ذاك ، مقدماً نموذجاً علمياً طيباً للدراسة العلمية الجادّة ، في المنهج والخطة والمادة والتعامل مع المصادر ، وتحقيق النتائج .

أما الدراسة الفنية ، فتلقانا منها سمات أساسية نوجزها فيما يلي :

(١) تركيز المؤلف على ظاهرتي : الحب والصحراء .

(٢) عناية المؤلف بعنصر «الصورة الفنية» في شعر ذي الرمّة ، والوقوف المتذوق المتأني على دقائق هذه الصورة .

(٣) توظيف التراث البلاغي في تحليل النص الشعري .

(٤) استحضار النصّ الشعري ، وجعله مرتكزاً أساسياً للدراسة .

ولئن كان يوسف خليف ، قد استثمر فكره وعقله في جانب الدراسة التاريخية من كتابه ، لقد وظف طاقاته الوجدانية والذوقية في الدراسة الفنية ، ونحاول - فيما يلي - تفصيل ما استخلصنا من السمات المتقدمة .

١ - ظاهرة الحب والصحراء

يسجّل المؤلف أن القصيدة عند ذي الرمة هي قسمة بين موضوعين أساسيين ، شغل نفسه بهما ، واستأثرا بفنه وإبداعه وفي هذين الموضوعين يكمن سر تفوق ذي الرمة وتميزه ، هذان الموضوعان هما : الحب والصحراء .

وهذان الموضوعان أيضاً يقعان من قصيدة ذي الرمة مواقع متعددة : فهو حيناً مقدمة للقصيدة ، وحيناً - يمثل جزءاً حياً من بنيتها ، لا ينفصل عنها . ولهذا أطال في مطلع الحب ، وخلص منه إلى حديث الصحراء ، التي شُغِف بها وعشقها كما لم يعشقها شاعر عربي من قبل .

من هنا ، فإن الحب والصحراء - عنده - لا ينفصلان ، بل يلتحمان أشد مايكون الالتحام ، لأن هناك ، كما يقول المؤلف : «عاطفة واحدة تحرك الشاعر ، وتقود خُطاه في كلا الطريقين» .

أما سائر موضوعات ذي الرمة - عدا الحب والصحراء - فلا تعدو أن تكون موضوعات ثانوية : «تحتل مكانة هامشية» على حد تعبير المؤلف . وتلحّ على المؤلف - بشكل لافت - فكرة (الوحدة العاطفية) في قصيدة ذي الرمة ، فالوحدة لديه ليست (وحدة موضوعية) . وهذه العاطفة هي التي يذّوب فيها حديث الصحراء وحديث الحب ، حتى يصبحا لديه شيئاً واحداً .

والمؤلف - بهذا الملحظ الذي خلص إليه من طول معايشة لديوان ذي الرمة - مايزال يلحّ على فكرة (الحب) عند ذي الرمة ، فهو يبدئ القول حولها ويعيد ، ويؤثر - عندما يتناول الصحراء في شعر ذي الرمة - أن يسوق الحديث تحت عنوان : (عشق الصحراء) ، فذو الرمة : «في حديث الصحراء عاشق شديد العشق لها أحبها كما أحب مية وخرقاء» .

وهذه الفكرة التي أكثر المؤلف تردادها ، مستمدة من دراسة أستاذه شوقي ضيف في كتابه «التطور والتجديد في الشعر الأموي» ، وفي أمانة العالم ، يشير المؤلف إلى تأثره بفكرة

أستاذه ، في غير موضع ، ويشير إلى مواضع نقله وأخذه .

٢ - الصورة الفنية

ويخصها يوسف خليف بفصل تام مستقل من الدراسة الفنية ، ولا يتوقف عند المصطلح ، كما جرت عادة بعض الباحثين ، وإنما هو يؤثر ضبط المصطلح وتحديده من خلال التطبيق . وتنتهي دراسة (الصورة الفنية) إلى جملة من الحقائق نوجزها فيما يلي :

١ - أن الصورة الفنية هي المقوّم الأساسي للتجربة الشعرية ، في ديوان ذي الرمة ، فهو لهذا أهم شاعر في العصر الأموي ، أعطى (الصورة الفنية) عناية متميزة ، بل عدّه المؤلف أهم شاعر عني بالصورة الفنية ، فتفوق بهذه العناية على شعراء الجاهليين .

٢ - أن الصورة الفنية عند ذي الرمة ، ليست تلك الصورة السريعة الوجيزة ، بل هي تلك الصورة المتأنية الدقيقة ، التي تسجل - في براعة - أدق التفاصيل والجزئيات .

٣ - أنها - فضلاً عن التفاصيل - تعنى بالأوضاع والزوايا وعناصر اللون والصوت والحركة .

وإذا كانت الدراسة الفنية في كتاب (ذو الرمة شاعر الحب والصحراء) قد ارتكزت في الأساس على التذوق والحسّ الفني المرهف بجماليات النص ، كما سبقت الإشارة ، فقد ارتكزت أيضاً على المعايشة الطويلة والحميمة للنص الشعري ، والنفاذ إلى جوهره ، مخترقة النسيج اللغوي الصعب ، بما حواه من غريب اللفظ ، و وعر التركيب ، وما اصطبغ به من البداوة في مشاهدها ومواضعها ، وعاداتها وثقافتها .

ولسوف تستحوذ فكرة (الصورة الفنية) على اهتمام يوسف خليف ، فيوجه فريقاً من طلاب الدراسات العليا إلى تناولها - تطبيقياً - لدى جمهرة من قدامى شعراء العربية ، ومنها على سبيل المثال :

(الصورة الفنية في شعر بشار)

(الصورة الفنية في شعر أبي تمام) .

ويصبح هذا اللون من الدراسة العلمية ، اتجاهاً أصيلاً من اتجاهات الدراسة النقدية والأدبية في مجالات شتى ، بأقسام اللغة العربية في جامعاتنا العربية .

٣ - توظيف التراث البلاغي

عقد المؤلف فصلاً لدراسة شعر ذي الرمّة دراسة بلاغية تطبيقية ، تحت عنوان (مقومات الصناعة) ، وانتهى من هذا الفصل ، وهو الفصل الثالث من الباب الأخير - إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي :

١ - أن ذا الرمة - بحق - أهم شاعر عربي عني بالتشبيه ، كما يعد ديوانه أغنى ديوان في الشعر العربي من هذه الناحية ، باستثناء امرئ القيس وابن المعتز .

٢ - أن التشبيه عند ذي الرمة ينقل إحساسه بالطبيعة الذي كان يملأ عليه أرجاء نفسه إلى العمل الفني ، ويفتح مجالات جديدة لوصف الطبيعة وتصويرها .

٣ - من خلال التشبيه استطاعت مخيّلة ذي الرمة أن تذيب الفوارق بين كل هذه الأجناس من الفضائل التي زخرت بها الصحراء ، التي عشقها وافتتن بها ، بل وأن يعقد رابطة بين كل عناصر الكون .

٤ - أن التشبيه - في شعر ذي الرمّة - أكثر وروداً من الاستعارة .

٥ - أن ذا الرمة قد ابتدع صوراً فريدة من الاستعارات ، منها - على سبيل المثال - تمثله النوم ساقياً يسقي رفيقه كأساً من نعاس ، لايكاد يتجرعها حتى يخرّ رأسه ساجداً لدين الكرى :

سقاه الكرى كأس النعاس ورأسُه
لدين الكرى من آخر الليل ساجد

٦ - أن التشبيه - عند ذي الرمة - يقف في منتصف الطريق بين امرئ القيس وابن المعتز ، فهو من ناحية قد تجاوز مرحلة البساطة ، التي وقف امرؤ القيس عندها . وهو من ناحية أخرى لم يصل إلى درجة التكلف المصطنع والمبالغات الزخرفية ، التي ظهرت عند ابن المعتز .

٧ - قدرة ذي الرمة على تطويع اللغة لمقتضيات الاستعارة والتشبيه ، وما صاحبهما من التجسيد الفني .

٨ - أن ديوان ذي الرمة - لهذا - يعد مصدراً أساسياً لمعجم (أساس البلاغة) للزمخشري ، كما يعد هذا المعجم مصدراً أساسياً لفهم ذي الرمة و دراسة فنه الشعري .

ولايخلو الملحظ الأخير من أهمية ، كما أنه ملحظ ليس من اليسير الإدلاء به : فاما أهميته ، فتتمثل في أن يوسف خليف قد لفت الأنظار إلى القيمة اللغوية لشعر ذي الرمة ، فضلاً على القيمة الفنية ، التي لم يقصر في تجليتها ، كما نبه إلى الاتساق والتوافق بين طبيعة شعر ذي الرمة ، وطبيعة منهج جار الله الزمخشري في معجمه (أساس البلاغة) ، وبذلك يفتح المؤلف الباب أمام بحث من أطرف البحوث عن (شعر ذي الرمة مصدراً لمعجم أساس البلاغة) . وهكذا فإن الباحث الفطن من يستطيع بملاحظه الذكية أن يفتح الدروب أمام الباحثين لأبحاث شائقة و طريفة .

ثمة ملحظ آخر ينبغي أن نشير إليه في فصل (مقومات الصناعة) ، وذلك أن المؤلف قد وظف التراث البلاغي توظيفاً منهجياً في سبيل الكشف عن المزيد من الظواهر الفنية في شعر ذي الرمة . وكم نحن بحاجة إلى إثبات قدرة هذا التراث على الاضطلاع بمتطلبات الدراسة الفنية ، وأنه ليس مجرد تراث تعليمي الهدف ، معياري المنحى والمنهج ، بل هو قادر

إذا ماأتيح له الدارس الحاذق - على أن يكون أداة حية للتحليل الفني للنص الأدبي : شعراً أو نثراً . وأن توظيف التراث البلاغي على هذا النحو ينبغي أن يتم دون أدنى مساس بالمصطلح : (تشبيه - استعارة - كناية) ، إلى آخر ما هنالك . وهذا كشف آخر حققه يوسف خليف في كتابه عن ذي الرمة .

٤ - استحضار النص الشعري

وتلك هي الركيزة الرابعة لجانب الدراسة الفنية في كتاب يوسف خليف . فالمؤلف يحرص على الوجود الحي النابض للنص الشعري ، حتى يؤازر الرأي النظري بالشاهد التطبيقي ، وحتى يعين القارئ على قراءة ديوان ذي الرمة ، ومشاركته تذوق عالمه الإبداعي .

وهنا نشير إلى مسلك منهجي مهم في «إيراد النص الشعري» لدى مؤلف كتاب «ذو الرمة شاعر الحب والصحراء» . فالمؤلف يقدم للنص الشعري قبل إيراده ، ثم هو - بعد إيراده - يعقب عليه وهو بين التقديم والتعقيب يجلّي للقارئ عالم النص ، وينفض عنه غبار الغرابة والبداوة ، ويعقد بينه وبين القارئ ألفةً حميمةً ، تعينه على تذوقه واستجلاء عوالمه الخفية والظاهرة .

وللنص الشعري - بعد هذا - حضوره المتميز في الكتاب ، كما مرّ القول . وهو يطول أو يقصُر . يقل أو يكثر . ومقتضيات الدراسة في ذلك كله هي الحَكَم .

ولعلنا لسنا بحاجة إلى تقرير حقيقة بالغة الأهمية لدرس النص الأدبي بعامة ، و النص الشعري على وجه الخصوص ، ذلك أن معايشة النص وليست مجرد قراءته كانت وراء الكثير من النتائج الهامة التي حققتها دراسة يوسف خليف . لقد عايش المؤلف ديوان ذي الرمة طويلاً ، وصحبه فأطال الصحبة ، واخترق حاجزه اللغوي الصلب ، المتسربل بأثواب البادية في شعارها ودثارها ، وتسلل بين زوايا النص الشعري وشعابه ، حتى استطاع أن يستجلي خصائصه : فناً ومضموناً .

أما فصل (بين التقليد والتجديد) - آخر فصول الكتاب ، فهو لايقل دقةً وعناية عن كثير من سائر الفصول ، إذ حاول المؤلف أن يستعرض مظاهر التقليد والتجديد في شعر ذي الرمة : التقليد في بداوته ، وفي تأثره بالتراث القديم ، وبخاصة الشعر واللغة ، والتجديد الذي يعكس انعكاسات الحضارة والثقافة ، التي أفرزها الوجود الإسلامي الحيّ ، فأحدث ماأحدث من تطوير الحياة في جوانبها العقلية والروحية والمادية ، وقد كان ذو الرمة كثير التجوال بين الحواضر الإسلامية المختلفة ، وبخاصة البصرة ، والكوفة القريبتان من موطنه في صحراء الدّهناء . ومن النتائج الهامة التي خلص إليها المؤلف في هذا الفصل :

١ - أن العناصر العقلية قليلة في أغراضه الشعرية ، فيما عدا المدح . أما العناصر الإسلامية فهي تنتشر في مدائحه وأهاجيه وفخره .

٢ - أن العناصر الإسلامية واسعة الانتشار في موضوعي الحب والصحراء ، وفي شعر ذي الرمة «اكتست الصحراء كلها ثياباً لم تلبسها في تاريخها الأدبي الطويل قبل ذي الرمة» ، على حد تعبير المؤلف .

٣ - من هنا كثرت في شعر ذي الرمة صور للحرباء ، وكان الحرباء «مجاهد في سبيل الله» ، أو كأنه «مذنب تائب يرفع يديه في ابتهال إلى الله ، ليعفو عنه ويغفر له ذنبه» أو كأنه «واقف يؤذن للصلاة ، ولكنه صامت لايكبِّر» .

وكل ماسمضى - كما هو واضح - صور إسلامية الطابع لديوان الحرباء في الصحراء وقت القيلولة .

وبعد ... فقد أردنا بتحليل هذا الكتاب القيم أن نضع بين أيدي دارسينا الشبان خاصة ، نموذجاً للعمل العلمي الجاد في مجال الدراسة الأدبية ... وقد نال المؤلف على كتابه هذا «جائزة الملك فيصل العالمية في الأدب» عام ١٤٠٩هـ مناصفة مع شاكر الفحام ... والله من وراء القصد .

المعجم العربي الأساسي

تأليف وإعداد جماعة من كبار اللغويين العرب

إبراهيم السامرائي

المعجم العربي الأساسي للناطقين بالعربية ومتعلميها / تأليف وإعداد جماعة من كبار اللغويين العرب (بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) .- تونس : لاروس ، ١٤٠٨هـ .

ثم جاء في الصفحة الرابعة أسماء المشاركين في وضع المعجم وإعداده ، وجملة هؤلاء تسعة عشر بين مؤلف مُعِدّ ، ومُنسّق ، ومُحرّر ، ومراجع ، ومُشرف فنيّ ، ومقدِّم .

وكانت «المقدمة» لمحيي الدين صابر المدير السابق للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

لقد أتى المدير فيما أتى في «مقدمته» على قيمة «المعجم» وخصائصه و «فضائله» ، فأطرى صنعة الذين قاموا به وشاركوا فيه . وله أن يذهب إلى ذلك .

أقول : إن هذا «المعجم» يندرج في «المعجمات» الحديثة ، فأنت تقف فيه على الكلمة الجديدة والمصطلح الجديد في العلوم الإنسانية ، وشيء آخر في العلوم التطبيقية . إن لأسماء المؤسسات والأجهزة الجديدة ، وأسماء الأطعمة والأشربة وأسماء المعادن والمواد المنزلية حضوراً فيه . وأنت مثلاً تجد البنسلين والكنين والأنسولين وغير ذلك مداخل في هذا المعجم .

ثم إن «المعجم» لا يحفل بمادة الخطأ والصواب ومسألة التصحيح ، فالكثير مما لم نجد له وجهاً في فصيح العربية مثبت في «المعجم» على أنه عربية معاصرة معروفة .

وهذا لا يعني أن «المعجم» قد خلص للجديد دون غيره فأنت تجد طائفة كبيرة من الكلم القديم ، إنك مثلاً واجد «جُؤْذَر» وهو وَلَدَ البقرة الوحشية ، كما أنك تجد الشاهد القديم :

وما أدري ولستُ إخال أدري أقومٌ آل حِصْنٍ أم نساءُ

وموطن الشاهد كسر همزة «إخال» خلافاً للقياس المشهور

و«المعجم» يكثر في شواهده من لغة التنزيل ، وهذا حسن ، ويكاد يخلو في شواهده من لغة الحديث الشريف ، في حين يأتي بالكثير مما هو شائع في الصحف والمجلات الحديثة .

وكانّ «المعجم» أريد له أن يجمع فوائد أخرى ، فهو مظنة للحواضر والبلدان والأقطار ، وهو يشتمل على ذكر الأمم والطوائف والملل والنحل والجمعيات الدينية والسياسية والاجتماعية .

وهو مظنة نجد فيها أسماء المصادر والكتب الشهيرة إلى جانب أعلام المؤلفين والمصنفين والشعراء والكتاب وسائر الأدباء وغيرهم من القادة والزعماء .

على أن هذه المواد غير مستوفاة ، فأصحاب المعجم أهل اختيار وانتقاء للأهم والمهم .

وقد رتبت «مداخل المعجم» ترتيباً ألفبائياً ، فأنت تجد «أساس البلاغة» للزمخشري مثلاً في «الهمزة وبعدها السين ثم الألف» ، ولا تجده في «أس س» .

أقول : وكان الأولى أن يكون «أساس البلاغة» في مادة «أسس» ، وأن يشار إلى هذا في موضعه «أساس» وبهذا يتم الاحتفاظ بالنهج الألفبائي مع الاحتفاظ بجملة ما يتصل بالمادة . وليس كما صنع أصحاب «المعجم» فقالوا في مادة «أسس» :

«أساس البلاغة» : انظره ألفبائياً ، وهم بذلك قد لجأوا إلى ضرب مُخلّ من التكرار .

أقول : وأجد في الصفحة (١٣) اللغة العربية وطرائق تنميتها ، ويندرج هنا فوائد كثيرة تتصل بمادة الصرف ورسم الحروف وغير ذلك تستغرق ما يقرب من خمسين صفحة . وسيكون لي وقفات في هذه الصفحات أعرض فيها لجملة مسائل ، وأود أن أقول إن صاحب هذه الصفحات كان على عجلة من أمره ، فكأنه يكتب لصحيفة يومية وليس لمعجم» لغوي يشقى به الدارسون .

١ - جاء في الصفحة (١٣) في مسألة «نشأة اللغة العربية» :

« ... فإن الساميين ما هم إلا العرب الأقدمون الذين أقاموا في بعض أنحاء الجزيرة العربية» .

أقول : هذا كلام من لم يشغل نفسه بالعلم ، إذ كيف لدارس أن

يذهب إلى أن جملة الأمم القديمة هم عرب (١) ! فاين البابليون والآشوريون والكاشيون والعموريون والآراميون من «العرب» ؟

هذه مقولة أشاعها وكتبها غير واحد من أهل الدرس في العراق وعلى رأسهم أحمد سوسة ، وكأنه أراد أن يُرضي ميلاً لدى الناس حاكمين ومحكومين . ولا أدري أيكون في نفي العلم وإنكاره طريق لتمجيد العرب ؟ !

لقد ذهب عالم آخر - رحمه الله - إلى شيء يقرب من هذا فزعم أن طائفة من المسمَّين بـ «الأصفهاني والدينوري والرامهرمزي والتبريزي» وغيرهم عَرَب فراح يتعقب أصولهم في تميم وبكر والأزد وغيرهم .

ولم يدرك هذا النفر من الدارسين أن للعرب تاريخاً حافلاً بعظام الرجال في العلم والرأي والحكم وحسبنا أن يكون خاتم الأنبياء والمرسلين من هذه الأمة المباركة .

٢ - وجاء في هذه الصفحة قول «المؤلف» :

« ... ومن اللغة التي كانوا يتكلمون بها تفرَّعت لغات متقاربة : الفينيقية والكلدانية والآشورية والآرامية ، وابنتها السريانية والعبرانية والعربية المضرية ، فكانت هذه اللغات جميعها بمثابة لهجات لتلك اللغة القديمة الأم ، السامية ، أو العربية الأولى» .

أقول : هذه عبارة أبْعدُ ما تكون عن العلم في عصرنا . إننا لا نعرف «الفينيقية» لغة ، ولكننا نعرف «الفينيقيين» وهم أمة من الأمم القديمة التي سكنت بلاداً واسعة من بلاد الشام ثم انتشروا في سواحل البحر المتوسط ، وأنشأوا «مستوطنات» في جملة من البلدان الواقعة في هذه الفسحة الطويلة .

لقد ذهب نفر من الباحثين إلى أن «الفينيقيين» ، وهي لفظة إغريقية ، آراميون ، وذهب آخرون إلى أنهم كنعانيون . وعلى هذا تكون لغتهم آرامية أو كنعانية .

وأما «الكلدانية» التي أثبتها «المؤلف» فهي كلمة قديمة فهذا مصطلح قديم عرفه نصارى العراق من مذهب السريان . وقد استعمل مصطلح «كلدة» لبلاد بابل في كتابات الغربيين في مطلع هذا القرن .

ومن هنا لم تكن «الكلدانية» هذه الكلمة المهجورة إلا السريانية الشرقية . وأما «الآشورية» فهي لغة الآشوريين ، وهي تسبق «الكلدانية» التي هي السريانية الشرقية ، وهي لغة الأكديين البابليين . ومن هنا ذهب الباحثون إلى إطلاق مصطلح «البابلية الآشورية» فكأنهما لغة واحدة ، والبابليون أهل بابل في الجنوب من العراق ، والآشوريون أهل آشور في شمالي العراق .

ثم نأتي إلى «الآرامية» وهي مجموعة لغات متقاربة عرفت بهذا الاسم في بلاد ما بين النهرين وبلاد الشام قبل ظهور المسيحية ، ثم عرفت بـ «السريانية» بعد ظهور المسيحي ، ومن هنا أطلق على المسيح في الآداب القديمة «الآرامي» .

ومن الطريف أن يسمي الباحث «السريانية» «ابنة الآرامية» .

ثم تجاوز المؤلف النهج التاريخي فجاء بـ «العبرانية» بعد السريانية ، وهذا خطأ ، ذلك أن «الآرامية ومعها السريانية» قد عرفت في عصور المسيحية ، ولم يكن في تلك الأحقاب وجود للعبرانية ، فقد انقرضت . لقد كان اليهود في عصر المسيح وقبله بقليل وبعده بأزمنة طويلة يجهلون العبرانية ، وكان أحبارهم يتوجّهون لأنّ عامة اليهود يجهلون لغتهم . وقد ذكر أحد كتابهم أن أطفال اليهود في مدينة «أشدود» يتكلمون الآرامية ، ومن هنا كانت «آرامية الترجوم» .

ثم ذكر المؤلف بعد «العبرانية» العربية المضرية ، وكأنه أغفل العربية الجنوبية في بلاد اليمن .

ثم كيف كانت هذه اللغات «لهجات» ، كما قال المؤلف ، «للسامية الأم» أو «العربية الأولى» ؟ إن جملة هذا كلام لا يقوله صاحب علم يتصدّى «لصنعته المعجمية» .

٣ - ثم قال المؤلف :

«وتبيّن الدراسات المقارنة والمتصلة بهذه اللغات أن اللغة العربية هي أرقاها جميعاً وأغناها مفردات وصيَغاً .... » .

أقول : هذا كلام غير علمي ، ذلك أن «الدراسات المقارنة» لم تُنجز بسبب أن الأحقاب الطويلة تفصل بين هذه اللغات والعربية كما نعرفها في الأدب الجاهلي والعربية الإسلامية .

٤ - وجاء في هذه الصفحة قول المؤلف أيضاً :

«ولئن اقتبست هذه اللغات السامية عن بعضها كثيراً من الألفاظ .... فإنه لا يمكن البتّة ردّ إحداها إلى الأخرى ....» .

أقول : إن جواب «لئنْ» ينبغي أن يكون قسماً لا شرطاً ، والصواب : «إنّه» لا يمكن البتّة .... .

إن كلمة «لئنْ» تشعر أن العبارة جملة قسم لا شرط ، فالجواب فيها جواب قسم ولابد أن يقترن بلام القسم أو يكون جملة مؤكدة بـ «إنّ» كما هي الحال في هذه الجملة ، ومن هذا قوله تعالى : (لئن شكرتُم لأزيدنّكم ، ولئن كفرتُم إنّ عذابي لشديد) . واللام في «لئنْ» هي الموطّئة للقسم .

٥ - وجاء في هذه الصفحة أيضاً :

«وقد نزل القرآن الكريم باللغة العدنانية القرشية .... » .

نعم : نزل القرآن بلغة قريش ، ولكن هذا لا يعني أن لغات القبائل الأخرى غير قريش لم يكن لها حضور في القرآن . إن الكلام على «لغات القرآن» كثير ، وقد صُنِّفت في ذلك كتب .

٦ - وجاء في الصفحة (١٤) قول المؤلف في «خصائص اللغة العربية» :

«ومن هذه الخصائص الكثيرة حسبنا أن نشير إلى الخصيصتين التاليتين» .

أقول : كلمة «الخصائص» من الكلم التي شاعت في العربية المعاصرة ، وهي جمع مثل كبائر وعجائب وغيرهما ، وقد

استعملت لدى ابن جني في كتاب «الخصائص» ولم يستعمل المفرد . غير أن المفرد «خصيصة» لم يستعمل في هذه العربية الجديدة ، ولم نعرفه في العربية القديمة .

ثم قال : «أولهما» أي أول «الخصيصتين» .... ثم قال بعد ذلك : «وثانيتهما» أقول : وقوله : «وثانيتهما» يقتضي أن يقول أيضاً : «أولاهما» مؤنث «أوّل» ، ليتفق كلامه مع قوله «ثانيتهما» .

٧ – وجاء في هذه الصفحة أيضاً :

« ..... الألفاظ تتوالد ..... فالأصل هو المصدر «عِلْم» ومنه الماضي المجرّد «عَلِمَ» ومنه المضارع «يعلم» فالمشتقات الثمانية .... » .

أقول : هذا هو المعروف في الكتب المدرسية ، فأما في المصادر القديمة فالمسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . وقد أثبتت الكتب المدرسية الحديثة رأي البصريين ولم تورد رأي الكوفيين الذي يكون فيه «الفعل» لا المصدر هو الأصل .

٨ – وجاء في الصفحة (١٥) :

«.... بل كان «الاشتقاق» يتم من أسماء الأعيان .... ومن أسماء الأعيان المعرّبة مثل : هندَسَ ودَرْهَم وفَهْرَسَ من الهندسة والدرهم والفهرسة » .

أقول : ليس الفعل «فهرسَ» من المصدر «الفهرَسَة» ، بل كلاهما من اسم الذات «الفهرِسْت» .

٩ – وجاء في الصفحة (١٦) :

« .... فمن المصادر أي أسماء المعاني أخذ المِبذَر ، والمُتحف من الإتحاف ... » . أقول : إن «المتحف» مولّد جديد اهتدى إليه المعاصرون لحاجتهم ، وهو المكان الذي تحفظ فيه «التحف» وتُعرض ...

وعندي أنه من «التُّحَف» جمع «تُحْفة» وليس من الإتحاف «وهو المصدر ، ذلك أن «التُّحفة» قديمة ، و«الإتحاف» مصدر جديد وُلّد من الفعل «أتحفَ» ، وهو جديد ، مثل «متحف» . وأرى أن يكون بفتح الميم «مَتْحَف» ولو كان «متحَفَة» لكان أحسن مثل «المَسْدَة والمَبْطَنة والمَقْثَأة» للمواضع التي يكثر فيها الأسود والبطيخ والقثّاء .

١٠ – وجاء في هذه الصفحة أيضاً ما ورد على «فُعال» من أسماء الأمراض ، ثم أوزان أسماء الآلة ، وهي معروفة .

أقول : وكان يحسن أن يُذكر مع أوزاني الآلة وزن «فِعال» الذي لم يفطن له الصرفيون القدامى ، وهو كثير في العربية كالخِياط والعِفاص ، والحِزام ، وغيرها .

١١ – وجاء في هذه الصفحة أيضاً :

«وفي هذا العصر اعتمد اللغويون على المجاز فقالوا : السيارة والطيارة ، والسيّارة في الأصل القافلة ، والطيّار الفرس الشديد ... » .

أقول : وليست «السيارة» هي القافلة ، ذلك أن «القافلة» اسم صاروا إليه تفاؤلاً بعودة الركب المغادر ، فهي تعني العائدة والراجعة كما نقول قَفَل راجعاً .

وكذلك «الطيّار» ليس هو الفرس ، بل هو اسم على فعّال للمبالغة وقد شبه به الفرس الشديد السير فليس هو على سبيل المجاز ، ولكنه تشبيه ، كما قالوا لضرب من القوارب السريعة وكذلك السفن «طيّار» في العصر العباسي ، وفي أدب العصور المتأخرة نجد ذكراً له . راجع معجم السفن والقوارب لحبيب زيات .

١٢ – وجاء في الصفحة (١٧) في باب التعريب :

« .... ومن السريانية : الكنيسة والمسيح والناقوس .... والفدّان .... » أقول : وليس من دليل أن «الفدّان» من السريان .

وقال أهل النظر : إن «الفدّان» مثنىً «فدّ» ، و «الفدُّ» المضاعف أصل «الفَرْد» بعد فكّ الإدغام ، وكان «الفدّان» وهو آلة مثنّى بالنظر إلى الحيوان المربوط ، وهو في الغالب ثَوْران أو بغلان .

و«الفدّ» المضاعف الذي تحوّل إلى «فرْد» ظهر في العربية في كلمة «فذّ» بالذال المعجمة بمعنى الفرد أو الوحيد .

ثم اتي إلى النظام الصرفي في العربية في الصفحات (١٨ – ٥١) فاجد :

١٣ – «الكلام يتركّب من كلمات ، والكلمات تتركّب من الحروف الهجائية» .

أقول : قول المؤلف : «يتركّب» صحيح ، ولكن استعمال هذا الفعل يشير إلى أن المؤلف تونسيّ أو جزائري ، ذلك أن إخواننا في الشمال الإفريقي لهم عربيتهم الفصيحة ، فهم يرددون أفعالاً بعينها ولا يرددون ما هو شائع في ديار المشرق العربيّ ، ومن هذا الفعل «تركّب» ، وهم يقولون مثلاً : اللجنة متركّبة من الذوات الآتية أسماؤهم . وهذا يعني أن الكلمة لديهم أحياناً تفصح عن هُويّة إقليمية ، وهم يقولون : تركّبت اللجنة ، ولا يقولون : تألفت اللجنة .

١٤ – وجاء في هذه الصفحة قول المؤلف :

«الألف المتحركة تعرف بالهمزة .... وأما الألف الساكنة ويقال لها الألف الليّنة نحو : حامد» .

أقول : ليس من العلم أن نقول الألف المتحركة هي الهمزة ، فالهمزة بعيدة عن الألف وإن رُسمت ألفاً إذا بدئ بها كما في أَمَر وأَكَلَ ، والرسم مسألة شكل وهي بعيدة عن العلم الصوتي .

ثم إن الألف في «حامد» لا يمكن أن تسمّى الألف الساكنة ، فالألف في «حامد» ونحو ذلك حركة طويلة أو فتح طويل . وليتنا أدركنا العلم الصوتي لدى ابن جني من علماء القرن الرابع الهجري الذي فيه «الحركات أبعاض حروف المدّ» ، ذكر ذلك في «الخصائص» .

١٥ – وجاء في هذه الصفحة (١٨) أيضاً :

«تدخل الحركات على الحروف لأداء «دور» صرفيّ أو

نحويّ .... » .

أقول : كلمة «دور» كلمة جديدة لم نعرفها في المصطلح الصوتي القديم .

١٦ – وجاء فيها أيضاً :

« .... ويحذف التنوين عند الإضافة : حضر رئيسُ القوم » .

أقول : كما يحذف التنوين عند التعريف نحو : الرجلُ .

١٧ – وجاء في الصفحة (١٩) :

«الميزان الصرفي : الكلمات ثلاثة أنواع : فعل : بَعُدَ ، واسم : جامد ، وحرف : عن ، وأصول الأفعال والأسماء ثلاثة أحرف : عَلِمَ ، عِلْمٌ » .

أقول : وليس هذا هو الميزان الصرفي ، بل هو أقسام الكلمة ، وليس هذا مقدمة للميزان الصرفي أيضاً .

ثم نجيء إلى تعريف «الصرف» فنجد المؤلف يقول :

«علم يبحث في الكلمة بحالة الإفراد أي عند ما تكون وحدها غير مركّبة ، وفي تحويلها إلى صور مختلفة ، حسب المعنى المقصود . ويجري الصرف على الفعل والاسم دون الحرف لملازمته صورة واحدة» .

أقول : قيل في التعريف أن يكون جامعاً مانعاً ، وليس كلام المؤلف يحقق هذا الشرط في التعريف .

١٨ – وجاء فيها أيضاً :

«الفعل يدلّ على حالة أو حَدَث مقيّد بزمن .... » .

أقول : لقد زاد المؤلف كلمة «حالة» على تعريف القدماء للفعل ظاناً أن الحَدَث شيء محسوس واقع ، وفاته أنهم أرادوا بها ما يحدث في الواقع وما يدرك إحساساً .

وأضاف المؤلف كلمة «حالة» في تعريف كلّ من الماضي والمضارع والأمر .

١٩ – وجاء فيها أيضاً :

«الأمر باللام .... نحو : ليقمْ بواجبه .... لأكرمَنَّ المُجِدَّ ....» .

أقول : وهل الجملة الأخيرة من الأمر باللام ! هذا عجب من العجب . إنها جملة جواب قسم مصدرة بلام القسم ومؤكدة بالنون ، والتوكيد واجب .

٢٠ – وجاء في الصفحة (٢٠) في زيادة الفعل بحرفين :

«تَصادَفَ على تفاعَلَ» .

أقول : إن التصادف والمصادفة يتجاوزان معنى الملاقاة في العربية المعاصرة ، وقد جاء في فصيح العربية :

ويقال لجانبي الجبل إذا تحاذيا صُدُفان وصَدَفان لتصادفهما أي تلاقيهما . وكان خليقاً بالمؤلف أن يأتي بغير الفعل «تصادف» مماورد على وزنه نحو : تشارك وتخاصَمَ ونحوهما .

٢١ – وجاء في الصفحة (٢٢) :

«يكون الفعل لازماً إذا دلّ على غريزة : شَجُعَ ، أو هيئة : قَصُرَ ، أو دلّ على لون أو عيب أو حِلْية .... » .

أقول : وهذا مُعوز ذلك أن اللازم يتجاوز هذه المعاني .

٢٢ – وجاء فيها أيضاً في تحول الفعل اللازم إلى متعدٍّ :

أ – بجعله على صيغة أفعَلَ ...

. . . . . .

. . . .

د – بواسطة حرف الجر : رغبتُ في العلم .

أقول : إن هذا الذي جاء في (د) غريب ، وهل قولنا : «رغبت في العلم» من المتعدي ؟

٢٣ – وجاء في الصفحة (٢٣) في أفعال الرجاء :

«حَرَى واخلَولق .... » .

أقول : وهذا وارد في كتب النحو والصرف جميعها ، ولكننا لم نجد في كلام العرب هذين الفعلين في إفادة الرجاء ويستشهد لهما النحاة بأمثلة مصنوعة نحو حَرَى زيد أن يقوم ، وكذلك اخلولَق بمعنى عَسَى في الفعلين .

٢٤ – وجاء في الصفحة (٢٤) في الاسم المتصرِّف :

«مدينة ، مدينتان ، مُدُن ، مُدَيْنة ، مَدَني» .

أقول : وقد جاء «مدني» نسبة إلى «مدينة» بحذف ياء «فَعيلة» ، وهذا هو المعروف في كتب الصرف . وأهل اللغة ذكروا أن النسبة إلى «فعيلة» «فَعَلي» بحذف الياء إذا كانت فعيلة علماً مشهوراً . أقول : ومن هذا السور المدينة منسوبة إلى «مدينة» الرسول – صلى الله عليه وسلم – ، والنسبة إلى «بجيلة» من أعلام القبائل «بَجَلي» .

والنحويون على غير هذا ، قال الرضي في شرح الكافية :

إن النسبة إلى «فعيلة» فَعَليّ وشذ سليقي في قول الشاعر :

ولست بنحويٍّ يلوك لسانه ولكن سليقيٌّ أقول فأُعْرِب

وقال أبو حيان في «أخبار الحكماء» في بعض أخبار مقاريوس :

«ثم أقبل على زيموس وقال له : ما أبعد شبه معدنكَ من المعادن الطبيعية» .

أقول : وأهل الأدب لا يعرفون كلام الصرفيين فهم ينسبون إلى «فعيلة» دون حذف الياء .

وجاء في «رسائل الجاحظ» : الكرم الغريزيّ . وفي كتاب (الحيوان ١ / ٢٨٣) له أيضاً :

«لو شئنا أن نقول : سهر الكلب بالليل ونومه بالنهار خَصلة ملوكية لقلنا .... » .

وهذه الأخيرة ما ورد في النسب إلى الجمع وهو خلاف ما ذكر المؤلف في فوائده الصرفية ، وخلاف ما ورد في كتب الصرف .

ومن هذا ما ورد في «فقه اللغة للثعالبي و اليسوعية ص١٨٣» :

«والزَّدْو لغة صبيانية في السَّدْو» .

٢٥ – وجاء في هذه الصفحة (٢٤) :

«وأسماء المعاني أو المصادر هي أصل الأفعال والأسماء المشتقة» .

أقول : إن المصادر والأفعال مادة واحدة وليس لنا أن نقول :

إن المصادر أصل الأفعال . والاستقراء يدلنا على أن الأصول المحسوسة أصل للمصادر والأفعال . وإذا عرفنا أن «الأسر» وهو «الحبل» في الأصل ، سهل علينا معرفة «الأسر» بمعنى الحَبْس ومنه الأسير ، ومنه الفعل «أسَرَ» ، وذلك لأن الحَبْس يقتضي ربط الأسير بالأسْر أو الإسار .

٢٦ – وجاء في الصفحة (٢٥) :

«وزنا فَعَلَ وفَعِلَ المتعدّي يكون مصدرهما على «فَعْل» : حَمَدَ حَمْد ، فَهِمَ فَهْم » .

أقول : والصواب : «حَمِد» بكسر الميم .

٢٧ – وجاء فيها أيضاً في مصادر الأفعال المزيدة : «فعَّلَ تفعيل وتَفعلة : قدَّم تقديماً وتقدمةً» .

أقول : ليس كل ما وَرَد على «فَعَّلَ» يأتي مصدره على «تَفعلة» فلا يقال : تعلِمة وتفهمة مصدرا عَلَّمَ وفَهَّمَ ، بل يقال : تعليم وتفهيم ليس غير .

٢٧ – وجاء فيها أيضاً في مصادر الأفعال المزيدة :

«إذا كان الفعل معتلّ العين يكسر أوّل المصدر وتضاف تاء في آخره : أقامَ إقامة» .

أقول : وقد يأتي هذا المصدر وهو «إقامة» بلا تاء في آخره ، قال تعالى : (وأوحينا إليهم فِعْل الخيرات «وإقامَ» الصلاة وإيتاء الزكاة) ٧٣ سورة الأنبياء .

أقول أيضاً : وليس مما يقتضي هذا ما عُطف على «إقام» وهو المصدر الآخر «إيتاء» فيتم ضرب من التناسب .

٢٨ – وجاء في الصفحة (٣٦) :

«الاسم المؤنث : هو مادلّ على أنثى من الإنسان والحيوان : امرأة ، لَبْوة .... » .

أقول : والصواب : لَبُؤة . وأما «لَبوة» كما ورد فهي عاميّة .

٢٩ – وجاء فيها أيضاً ضبط كلمة «أُصبَع» بضم الهمزة وفتح الباء .

أقول : إن في الكلمة تسع لغات أشهرها «إصبَع» بكسر الهمزة وفتح الباء ، واللغات هي فتح ففتح وضمّ فضمّ وكسر فكسر ، وضم ففتح وفتح وكسر .....

٣٠ – وجاء في الصفحة (٣٦) :

«يؤنث اسم الذكر من الناس والحيوان بإلحاق التاء المربوطة إلى آخرها ....» .

أقول : وأحسن من هذا : يؤنث المذكرّ ....

٣١ – وجاءفي الصفحة (٣٨) في النسبة إلى المقصور :

«وتحذف " الألف المقصورة " أو تقلب واواً ، أو تزاد ألف قبل الواو إذا كان ثاني الكلمة ساكناً : طنطا طنطيّ وطنطاويّ» .

أقول : والنسبة إلى الرباعي المقصور أن تحذف الألف فيقال في طَنْطا طَنْطيّ ليس غير ، ولكن المعربين درجوا على مخالفة القاعدة فقالوا طنطاويّ كما قالوا في الخماسيّ مصطَفَويّ ، والصواب مُصْطَفيّ .

٣٢ – وجاء في الصفحة (٤٠) :

«حرفا التفضيل : أمّا وإمّا : (أما اليتيم فلا تقهر) » .

أقول : وهذه من سورة الضحى ، وتمامها بل صوابها : (فأما اليتيم فلا تقهر) . ثم إن «التفصيل» في «أما» يقتضي ذكر الآية بعدها وهي : (وأما السائل فلا تنهَرْ) وبذلك يظهر معنى التفصيل .

٣٣ – وجاء في الصفحة (٤١) :

«أحرف الجواب ستة : ...... جَيْرِ ..... » .

أقول : هذه أداة لم نظفر عليها بشاهد قديم .

٣٤ – وجاء في الصفحة (٤٢) :

«قلب تاء الافتعال دالاً إذا كان الفعل الثلاثيّ فاءه دالاً ، مثل دَخَرَ ..... » .

أقول : ليس في العربية «دَخَر» بل فيها «ذَخَر» بالذال المعجمة ، فإذا بُني على «افتعل» تحولت الذال إلى دال للتناسب فكان «ادَّخر» وأدغمت الدال المتحوّلة عن ذال إلى دال لتناسب تاء الافتعال التي تحولت هي أيضاً إلى دال للتناسب .

٣٥ – وجاء في الصفحة (٤٧) :

«فائدة : يشترط أن تكون الألف للتأنيث ، فإذا كان الاسم مختوماً بألف ليست للتأنيث : فتًى ، ملهًى ، أو مختوماً بهمزة أصلية : إنشاء ، أو منقلبة عن واو أو ياء : سماء وبناء ، فإنه لا يكون ممنوعاً من الصرف» .

أقول : وهذا الكلام الطويل لا حاجة به فهو تحصيل حاصل كما يقال .

٣٦ – ثم نأتي إلى قواعد «الإملاء» في الصفحة (٥٢) :

أقول : والكلمة الصحيحة الفصيحة :رسم الحروف . إن «الإملاء» مصطلح حديث أُخذ ممّا يمارَس في المدارس أي أن المعلم أو المدرس يُملي على طلابه فيكتبون ما يسمعون ، فيعود المعلم إلى ما كتبوا ليرى كيف الهمزة مثلاً أو الألف المقصورة ونحو ذلك .

ومن هنا كانت هذه المادة «إملاءً» وكان درسٌ في «الإملاء» .

وليس من العلم أن يثبت في «معجم» علمي: قواعد الإملاء .

٣٧ – ثم نأتي إلى «منهجية المعجم» في الصفحة (٥٩) وفيها :

«ترتيبه واستخدامه ورموزه» .

أقول : و «الاستخدام» هنا كلمة مولدة وأحسن منها «استعماله» ، ودلالة الاستخدام في العربية طلب الخدمة ، وليس الاستعمال .

وننتهي من هذه البسطة الصرفية اللغوية فندخل مواد المعجم في باب الهمزة التي رُسِمت ألفاً (أ) والحق أن ترسم الهمزة (ء) . ولنتابع شيئاً من مداخل المعجم مجتزئين بقدر كاف يدل على قيمة المعجم اللغوية ومبلغ الصنعة التي بذلت فيه فاقول :

١ – وجاء في الصفحة (٦٣) :

«آب : الشهر الثامن ..... » .

أقول : كان من المناسب أن يُنَصّ على أن الكلمة في الأصل بابلية «أبُم» وقد وردت في الوثائق البابلية الأشورية . غير أن أصحاب «المعجم» استبعدوا من نهجهم الإشارة إلى ما هو معرّب.

٢ - وجاء في الصفحة (٦٤) :

«أجْرٌ : مف أجْرة .... » .

أقول : جاء «أجر» غير منوّن ، ولعل المؤلف ظنّ أنه أعجميّ ، والصواب : أجْرٌ بالتنوين .

وأرى ألا يشار إلى أنّ مفرده أجرة ، بل يقال : واحدته أجرةٌ ، ذلك لأنه اسم جمع وليس جمعاً كما يقال : التمر ، واحدته تَمرة ، ومن هنا قالوا : إن التاء في شجرة وزهرة هي تاء الوحدة .

٣ - وجاء فيها أيضاً :

«آدَميّ : ج - ون ، وأوادِم ..... » .

أقول : أوادم جمع في العاميات الدارجة ، وليس شيء منه الفصيح . ولا أدري إن كان أصحاب «المعجم» قد بلغ بهم التساهل إلى هذا الحدّ . ولا نعرف في جمع الكلم المنسوب ، كلمة جاءت على «فواعِل» في جمعها .

٤ - وجاء فيها أيضاً :

«آراميّون : شعب سامي عاش بين القرنين ١٨ و ١٣ ق م في منطقة الفرات الأوسط ، انتشرت لغته الآرامية في بلاد غربي آسية ... » .

أقول : كان محرّر هذه المادة لم يقف على المقدمة اللغوية المستفيضة ، ولم يعرف أن صاحب «المقدمة» قد عدّ الساميين القدماء عرباً ، وأن لغتهم لهجة من لهجات العربية الأولى .

ثم إن موطن الآراميين قد تجاوز الفرات الأوسط إلى عامة بلاد الشام «سورية ولبنان وفلسطين» .

ولا يحسن إثبات المصطلح الجغرافي الحديث ، وهو «الفرات الأوسط» في هذا الحيّز التاريخي القديم .

٥ - وجاء فيها أيضاً :

«آزوت : جسم بسيط غازيّ .... » .

أقول : وكان ينبغي أن يشار إلى أنه «النتروجين» وهو الاسم الأشهر في علم الكيمياء .

ومن الطريف أن أصحاب «المعجم» قد أشاروا في مادة «نتروجين» إلى «الآزوت» .

٦ - وجاء فيها أيضاً :

«آس : ورقة من ورق اللعب ذات علامة واحدة .... » .

أقول : إن الواجب التربوي التهذيبي يقتضي استبعاد هذه المادة وما يقرُب منها من المرذول الذي يتعافاه صاحب رسالة خلقية .

٧ - وجاء في الصفحة (٦٧) :

«أُبُوّة : الكون أباً ..... » .

أقول : لم يُحسن المحرر هذه الصيغة ، وكان عليه أن يقول : مصدر أُخذ من «أب» . كالسهولة والصعوبة ونحوهما ، ومثل هذا المصدر : العُمومة والخؤولة ، والأصل عَمّ وخال .

ثم إن محرّر هذه المادة نسي أن يذكر أن «الأُبُوّة» أيضاً جمع «أب» مثل «السهولة» جمع «سَهْل» و «البعولة» جمع بَعْل» ، وكذلك «الخيوطة» جمع خَيْط . ومثله «العمومة» و«الخؤولة» فهما كما كانا مصدرين يكونان جمعين لـ «عَمّ» و «خال» .

وقد وردت «الأبوّة» جمعاً لـ «أب» في قول شوقي :

أمّةً تُنشئُ الحياةَ وتبني كبناء «الأبُوّة» الأمجادِ

٨ - وجاء في الصفحة (٦٨) :

«الأبيض : البيت : انظر : بيت» .

أقول : هذا هو المنهج الألفبائي الذي جرى عليه أصحاب «المعجم» .

والذي أراه : أن الواجب أن يُنصّ في هذا الموضع : انظر «بيض» وفي هذه المادة يذكر «البيت الأبيض» . وليس من العلم ولا من المنهج الألفبائي أن يكون «البيت الأبيض» مدخلاً ، ثم نأتي إلى «بيض» وفيه يشار ثانية إلى «البيت الأبيض» بقول المحرر : انظر : البيت الأبيض الفبائياً .

٩ - وجاء فيها أيضاً :

«مأتَم : .... وغلب استعماله في حزن الوفاة .... » .

أقول : إن عبارة المحرّر تفتقر إلى الإحكام فهي مُخلّة وضعيفة ، وكان ينبغي أن يقال : وغلب استعماله فيما يقام من مظاهر الحزن عند وفاة أحدهم .

ثم ذُيِّلت المادة بقول صاحبها :

«تقام المآتم كل عام احتفالاً بذكرى استشهاد الحسين» .

أقول : كان ينبغي أن ينصّ على البلدان التي تقام فيها هذه «المآتم» في عصرنا ، ذلك أن كثيراً من الأمصار الإسلامية تكتفي بيوم عاشوراء وهو العاشر من «المحرّم» يوماً للذكرى ، تعطّل فيه الأعمال .

١٠ - وجاء في هذه الصفحة أيضاً :

«أتى المرأة : باشرها وجامَعَها » .

أقول : وفي المعجم القديم جاء مثل هذا في «أتي» ، ولكني أقول : إن في قول المعربين للإعراب عن النكاح بهذه العبارة في الفعل «أتَى» و «باشَرَ» و «لامَسَ» ضرباً من كناية تبتعد تأدّباً من «الفعل» حقيقةً .

وما أظن أن «المعجم» الذي تنشره «منظمة الثقافة والتربية والعلوم» يكون ناقصاً إن خلا من هذه «الكنايات» ، إن الدارسين يجدون هذا وما يقرب منه فيما ينشر من أخبار الأدب قصصاً ومسرحيات .

١١ - وجاء في الصفحة (٦٩) :

«أثاث : متاع البيت والمكتب ... » .

أقول : اكتفى أصحاب المعجم بهذا الذي ذكروه ، وتركوا : أثّ الشعر وأثّ المالُ وشعر أثيث ، ونساء أثائث ، كما لم يستشهدوا بالآية :

(ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً) .٨٠ سورة النحل

١٢ – وجاء في هذه الصفحة أيضاً مادة «أثر» .

أقول : وقد خلت هذه المادة من الفعل «أثَّرَ فيه» ، وهو شيء ضروري .

١٣ – وجاء في الصفحة (٧١) في الكلام على مادة «أثل» البيت :

ولكنما أسعَى لمجدٍ مُؤَثَّلٍ   وقد يُدرك المجدَ المُؤَثَّلَ أمثالي

أقول : والاستشهاد بالشعر أمر نادر كلّ الندرة في هذا «المعجم» .

١٤ – وجاء فيها أيضاً :

«أثيم ج أَثَماء .... » .

أقول : إن «أَثَماء» جمع أثيم جارٍ على نظائره ، ولكني اسأل أصحاب «المعجم» هل رأوا هذا الجمع في نص قديم أو حديث . ليس لنا أن نقيس أو نحمل المفرد على نظائره لنصل إلى الجمع ، فقد يخلو الكلام من الجمع ، وإذا كان المعربون لم يسمعوا بجمع الكلمة تحولوا إلى غيرها إن جدّت حاجة للجمع . وقد يلجأون إلى القياس الأشهر ، وهو الجمع بالواو والنون .

١٥ – وجاء فيها أيضاً :

«الاثنا عشريّة : لقب يطلق على الشيعة الإمامية ، وتعارضها الإسماعيلية ... » .

أقول : ليس «الاثنا عشرية» لقباً ، بل هو تكملة لفرقة الشيعة ، يقال : الشيعة الإمامية الاثنا عشرية .

ثم إن «الإسماعيلية» فرقة من فرق الشيعة ، وليس في المسألة «معارضة» ، وهي تؤمن أن الإمام إسماعيل هو آخر الأئمة .

١٦ – وجاء في الصفحة (٧٣) في مادة «أجر» :

«عميل مأجور : يخدم مصالح معينة مقابل أجر ... » .

أقول : «عميل مأجور» عربية معاصرة ، فكان ينبغي أن يشار إلى أنها جديدة .

١٧ – وجاء فيها أيضاً :

«أجزاخانة : دكان الصيدلي» .

أقول : «أجزاخانة» عامية مصرية مؤلفة من «أجزاء» وهي عربية بمعنى الأدوية المفردة ، ثم «خانة» أي «خان» أي دكّان ، وهي فارسية (٢) .

ولا يعرف العرب غير المصريين هذه الكلمة ، وقد استبدل بها كلمة صيدلية وشاعت هذه حتى في مصر ، فلِمَ نذكر هذه اللفظة ، وإذا ذُكرت فلِمَ لم يُنصّ على أنها «مصرية» أعجمية ؟

١٨ – وجاء فيها أيضاً مادة : إ ح ا ط ة :

أقول : لا توجد في العربية هذه المادة ، وكان ينبغي لأهل «المعجم» إذا أرادوا ذكر «الإحاطة في أخبار غرناطة» عملاً بالمنهج الألفبائي أن يثبتوا «إحاطة» ويشار إلى جنبها بعبارة : انظر «حوط» وفي هذه المادة يقف الدارس على اسم الكتاب المذكور .

وهكذا صنع أصحاب «المعجم» في «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» للمقدسي . في الصفحة التي بعدها .

١٨ – وجاء في الصفحة (٧٦) :

«الأخطل أحد أبرز شعراء العصر الأمويّ» .

أقول : لو قال المحرر : «الأخطل من أبرز شعراء العصر الأموي» لاحترم مادَرَج عليه أهل العربية . إن «مِن» الجارة تؤدّي المراد ، فأما قول المحرِّر فهو من الأساليب المترجمة .

١٩ – وجاء في الصفحة (٧٧) مادة «أخو» :

أقول : ولم يرد في هذه المادة «إخوان الصفا» وهي الجماعة السرّية الباطنية . وقد ذُكر في هذه المادة «الإخوان المسلمون» . وأنا أطالبهم بمنهجهم الذي درجوا عليه .

٢٠ – وجاء فيها أيضاً مادة «أدب» :

أقول : وكان ينبغي أن يشار فيها إلى «الأدب» بمعنى العقوبة ، وإلى «الأدب» بمعنى التربية ، وتربية الأولاد ، ويشار فيه إلى كتاب «سياسة الصبيان» . كما يجب أن يشار إلى كتابَي ابن المقفّع : الأدب الكبير والأدب الصغير .

٢١ – وجاء في الصفحة (٧٨) :

«إدام ج أُدُم : طعام يخلط مع الخبز» .

أقول : ليس في الأمر «خلط» بل الخبز يستمرأ إن أُخِذ مع اللحم ، قال الشاعر :

إذا ماالخبز تادِمُه بلَحْمٍ   فذاك أمانةَ اللهِ الثريدُ

٢٢ – وجاء في الصفحة (٨٠) في مادة «إذن» :

«مأذونية : إذن أو إجازة كما تستعمل في بعض الأقطار العربية كسورية» .

أقول : إن هذه الكلمة بعض ما ورثه العرب من الكلمات العثمانية التي أفادها العثمانيون من العرب .

٢٣ – وجاء في الصفحة (٨٢) في مادة «أردواز» :

« .... وقد يستخدَم في صنع أنابيب المياه» .

أقول : ودلالة «الاستخدام» في العربية هي طلب الخدمة ، فلا معنى لها في هذا السياق ، والصواب : وقد يُستعمل ....

٢٤ – وجاء فيها أيضاً في مادة «أرز» :

« .... ومن أشهر أنواعه أرز لبنان .... » .

أقول : «أرز لبنان اشتهر بسبب ذكره في أدبيات العهد القديم ، وحقيقة الأمر أنه قليل ، وفي بعض حواضر الجزائر غابات كثيفة من الأرز .

٢٥ – وجاء في الصفحة (٨٣) مادة «أرض» :

أقول : وقد خَلَت هذه المادة من مصطلح «الأرض المحتلة» كما خلت من مصطلح «يوم الأرض» .

٢٦ – وجاء فيها أيضاً في حشو مادة «أرض» :

«يغلب على "أرضية" هذه اللوحة اللون الأخضر» .

أقول : كان ينبغي أن ينص على أن «الأرضية» جديدة ، وكذلك «لوحة» هي جديدة أيضاً فليس في العربية إلا «لوح» ، ومنه «اللوح المحفوظ» .

٢٧ - وجاء في الصفحة (٨٥) مادة «أزل» :

أقول : كان ينبغي أن يُقرَّب بين هذه المادة ومادة «يَزَل» ، ومثل هذا في العربية المَعْيَ ويَلْمَعِيّ ، وأَزَن ويَزَن ، ومنه سيف ابن ذي يَزَن ، وروي «أَزَن» .

٢٨ - وجاء فيها أيضاً :

«الأزهر : جامع في القاهرة .... » .

أقول : وكان ينبغي أن يقال : مسجد جامع ....

٢٩ - وجاء في الصفحة (٨٦) :

«إستاد : ملعب ، إستاد رياضي ....

أقول : كان ينبغي أن يشار إلى أنه معرَّب . ثم إنه لم يشع في العربية فقد يقال أكثر منه : ملعب أو ساحة اللعب .

٣٠ - وجاء فيها أيضاً مادة «أستاذ» .

أقول : كان ينبغي أن يشار فيها إلى أن «الأستاذ» معرَّب «أستـه» التي عُرفت في بعض البلدان «أُسْطه» . والذي أذكره أن العراقيين كانوا يسمون «الخيَّاطة» «إسْتَه» .

٣١ - وجاء فيها أيضاً :

«أسامة بن زيد بن حارثة ....» .

أقول : وكان ينبغي أن يذكر أيضاً : أسامة بن منقذ أحد أبطال العرب المجاهدين في حقبة من أحقاب الحروب الصليبية ، صاحب كتاب «الاعتبار» .

٣٢ - وجاء في الصفحة (٨٨) في مادة «أسد» :

« .... قلب الأسد : لقب الملك الإنكليزي ريتشارد الأول (١١٥٧ - ١١٩٩) » .

أقول : كان من الأولى أن يشار إلى أسد بن الفرات فاتح إفريقية في العصر الأموي .

٣٣ - وجاء فيها أيضاً :

«مأسَدَة ج مآسيد : المكان الذي يكثر فيه الأسود» .

أقول : والصواب : مآسد مثل مدرسة وجمعها مدارس .

وكان ينبغي أن يشار إلى كتاب «أسد الغابة في معرفة الصحابة» (٣) لعز الدين بن الأثير صاحب «الكامل» .

٣٤ - وجاء في هذه الصفحة أيضاً :

«تأسَّس البناء : وُضِع أساسه ... » .

أقول : ولم يرد «تأسَّس» في أبنية هذا الفعل ، ومابُني للمجهول يؤدّي مؤدّاه ، فيقال : أُسِّسَ البناء .. قال تعالى : (لَمسجدٌ أُسِّسَ على التقوى ...) ١٠٨ سورة التوبة .

٣٥ - وجاء في الصفحة (٨٩) مادة «اسطرلاب» :

أقول : وكان يجب أن يشار إلى جهد العرب أيام عصورهم الحضارية في هذا الأمر .

٣٦ - وجاء فيها أيضاً في مادة «أسطوانة» :

«أسطوانة الحاكي : القرص الذي تسجَّل فيه أصوات الغناء ....» .

أقول : إن «القُرص» هو دائري ، وليس «أسطوانة» ، وقد كان هذا في أصل ابتداعه أسطوانة هندسية ، ثم تطور إلى «القُرص» .

٣٧ - وجاء في الصفحة (٩١) :

«أسيل : أملس مستو (خدٌ أسيل)» .

أقول : ليس بالضرورة أن يكون الخدّ الأسيل أملسَ مستوياً ، بل هو الطويل المسترسل .

٣٨ - وجاء في الصفحة (٩٢) مادة «أ س و» :

أقول : ولم يرد فيها «آسَى» بمعنى سَوَّى كما في رسالة عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري :

«آسِ بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك» أي سَوِّ بينهم .

٣٩ - وجاء فيها أيضاً :

«أَسِنَ يأسنُ أَسَناً .... » .

أقول : وينبغي أن يُضبَط المضارع بفتح العين «يأسَنُ» .

٤٠ - وجاء فيها أيضاً :

«مأساويّ : منسوب إلى المأساة» .

أقول : والصواب : «مأسَويّ» .

٤٠ - وجاء فيها أيضاً :

«أشابة : ما ينتج عن صهر فلزَّين أو أكثر» .

أقول : إن مادة «أشابة» مادة عامرة بمعان أخرى قديمة فهي تعني الخليط الذي لا تعرف أجزاؤه ، والأشابة من الناس : جمع مختلط . والمادة تنظر إلى مادة «وشب» وجمعها أوشاب ، كما تتصل بـ «شوب» وفيه الشائبة ، ومن مقلوبها «الأوباش» وكله يفيد ما هو خليط غير معروف .

٤١ - وجاء فيها أيضاً :

«أشِرَ يأشَرُ أشَراً ..... » .

وكذلك «إشارة ، واشَّر .....» .

أقول : وهذا خلط بين مادتين ، ذلك أن «أشِرَ» لا علاقة لها بالإشارة ، وهذه الأخيرة من مادة «شور» .

٤٢ - وجاء في الصفحة (٩٣) :

«الأشعري أبو الحسن علي بن أبي موسى صاحب الأشعرية» .

أقول : وكان ينبغي أن يُشار إلى أبي موسى الأشعري صاحب عليّ بن أبي طالب في معركة «صِفّين» .

٤٣ - وجاء في الصفحة (٩٥) :

«الإطار : كادر أو جهاز إداريّ ، وإطارات الدولة أو الحكومة ....» .

أقول : لابد من استبعاد «كادر» الأعجمية بعد شيوع المعنى الجديد «للإطار» . و «الإطار» بمعناه الجديد ، وكذلك «الإطارات» ترجمة لـ Cadre » .

٤٤ - وجاء في الصفحة (٩٧) :

«أفّاق : من لا ينتسب إلى وطن» .

أقول : وهذا مولَّد جديد ينبغي أن يُنَصَّ عليه .

٤٥ - وجاء في الصفحة (١٠٠) :

«أَكَمة ج آكام : تل صغير ....» .

أقول : والصواب : أَكَمة وجمعها «أَكَم» وجمع «أَكَم» آكام .

٤٦ – وجاء في الصفحة (١٠١) :
«ألِفَ الوزارة : شكّلها» .
أقول : وقولهم : شكّل الوزارة لغة معاصرة ، ومادة «شكل» لا تعني التأليف .
٤٧ – وجاء في الصفحة (١٠٣) :
«اللهُمَّ إلاّ : تستعمل لإثبات ما فيه شك «من المقرّر أن يسافر اليوم اللهُمَّ إلاّ أن يكون قد غيرّ رأيه» .
أقول : «اللهم» دعاء مع وجود إلاّ ، وكلام المؤلف بحسب فهمه هو .
٤٨ – وجاء في الصفحة (١٠٤) الآية :
«للذين يُولون من نسائهم» .
أقول : والصواب : يُؤلون .....
٤٩ – وجاء في الصفحة (١١٥) مادة «أنق» :
أقول : وكان ينبغي أن يُشار فيها إلى «نَوق» .
٥٠ – وجاء في الصفحة (١١٧) :
الأهرام جمع الهَرَم ، والأهرامات جمع الجمع» .
أقول : وجمع الجمع لا يعني الكثرة ولا يفيدها ، بل بالعكس من ذلك فهو يفيد القلّة والخصوصية كالبيوتات والرجالات ، وهما يفيدان القلّة والخصوصية .
٥١ – وجاء في الصفحة (١١٩) مادة أور :
أقول : وكان ينبغي أن يشار فيها إلى مدينة «أور» في جنوبي العراق المدينة السومرية .
٥٢ – وجاء في الصفحة (١١٨) مادة «أوج» :
أقول : وكان ينبغي أن يُشار فيها إلى المقام الغنائي المعروف بـ «أوج» من المقامات الشرقية .
٥٣ – وجاء في الصفحة (١٢٣) مادة «أيد» :
أقول : كان ينبغي أن يُشار فيه لمادة «يدي» .
٥٤ – وجاء في الصفحة (١٢٦) :
«بصفته ، بوصفه : باعتباره تحدّث بصفته ممثلاً للجامعة العربية» .
أقول : كان ينبغي أن يشار على أن «بصفته» أو «بوصفه» من الكلم المترجم الذي شاع في العربية المعاصرة ، وهو من الفرنسية . وقد حرّرت معجماً صغيراً بهذه الأساليب المترجمة .
٥٥ – وجاء فيها أيضاً :
«بئر ج آبار : حفرة عميقة يستخرج منها الماء أو النفط أو الغاز ... » .
أقول : لو أنّ محرّر هذه المادة كتب إلى جانب «بئر» للماء أو النفط أو الغاز لصنع أحسن مما صنع في قوله : «حفرة عميقة ...» .
٥٦ – وجاء في الصفحة (١٢٧) :
«بُؤرة : مركز تجمّع «أصبحت المدينة بُؤرة للفساد» .
أقول : إن غَلَبة استعمال «بؤرة» للفساد ونحوه هو في العربية المعاصرة ، وقد استعملت «البؤرة» في العربية القديمة في مواطن الخير والصلاح ، فقالوا : كان بؤرة للعلم كما قالوا: وهو مباءة للعلم .
٥٧ – وجاء فيها أيضاً :
«بابا غنّوج : أكلة تصنَع من الباذنجان شائعة خاصة في سورية ولبنان» .
أقول : إذا اتسع هذا «المعجم» لهذا «البابا غنّوج» فلِمَ لم يتّسع مثلاً لـ «بابا نؤيل» ! !
٥٨ – وجاء في الصفحة (١٢٨) :
«بار : مكان لتعاطي المشروبات الروحية ، حانة » .
أقول : وهل تمّ تعريب «البار» ليدخل في «المعجم» ؟ ثم إن «المشروبات الروحية» مصطلح مترجم ، ولِمَ لم يقل المحرّر «الخُمور» ؟
٥٩ – وجاء في الصحفة (١٣٠) :
«البتراء : ... أهم آثارها المسرح الكبير والبوّابة الأثرية» .
أقول : لقد شاعت «البوّابة» بمعنى الباب الكبير في كتابات المصريين في هذا العصر وكذلك غيرهم من السوريين فعمّت الجهات الأخرى ، وهي جديدة بُنيت على خطأ ، إذ «البوّابة» مؤنث «البوّاب» وهو مُهِمّة من يلزم باب الأمير أو الرئيس في العصور العباسية ، وقد عُرف «ابن البوّاب» الخطّاط البغدادي المشهور .
٦٠ – وجاء في الصفحة (١٣٣) :
«مباحث : جهاز شرطة سرّية للبحث عن الجرائم ، المباحث العامة ، رجال المباحث» .
أقول : إن «المباحث» بهذا الاستعمال مصطلح مصري غير معروف في غير مصر من البلاد فينبغي أن يشار إلى هذه الخصوصية .
٦١ – وجاء فيها أيضاً :
«بحّارة السفينة : طاقمها» .
أقول : إن كلمة «طاقم» من المعرّب والأصل «تخم» وكان ينبغي أن يشار إلى هذا .
٦٢ – وجاء فيها أيضاً :
«بَحر النيل : نهر النيل» .
أقول : هذا ما جرى عليه عوامّ المصريين وحدَهم ، فهل يجوز أن يكون في «معجم» ؟
٦٣ – وجاء في الصفحة (١٣٨) :
«بديع الزمان الهمذاني : انظر «بديع» .
أقول : ونظرت في ترتيب المعجم «الألفبائي فوجدت بديع الزمان الهمذاني» .
٦٤ – وجاء فيها أيضاً :
«بَدْلة : الحُلّة التي تُلبَس خارج البيت» .
أقول : هي كلمة حديثة وينبغي أن يُنَصّ عليها . ومن المفيد أن يُشار إلى مادة «بذلة» بالذال المعجمة فهي الأصل الذي

اعتُمد في الكلمة الجديدة .

٦٥ – وجاء فيها أيضاً :

«بديل ج بُدَلاء وبدائل» .

أقول : فعيل لا يجمع على «فعائل» فإذا قالوا مثلاً : فسيل وجمعها فسائل فهو بناء على الغلط ، ذلك أن «فسائل» جمع فسيلة ، وفسيل كذلك أيضاً .

٦٦ – وجاء في الصفحة (١٤٤) مادة «بارد» :

أقول : وقد ورد فيها جملة ما يوصف بـ «البارد» ولم أر «حديد بارد» والمجاز في العربية معروف يقال : كأنك تضرب على حديد بارد .

٦٧ – وجاء في الصفحة (١٤٥) :

«تَبَرُّد مصدر برَّدَ» .

أقول : والتبرُّد مصدر تَبَرَّدَ .

٦٨ – وجاء في الصفحة (١٤٦) :

«تبرير مصدر برَّرَ .....» .

أقول : كان ينبغي أن يشار إلى أنه من العربية المعاصرة .

٦٩ – وجاء فيها أيضاً :

«شخصية بارزة : ذات مكانة .....» .

أقول : كان ينبغي أن يشار إلى أنها عربية معاصرة .

٧٠ – وجاء فيها أيضاً :

«استاذ «مبرِّز» : لقب جامعي يدلّ على التميّز في البحث والتدريس» .

أقول : كان ينبغي أن يقال : إنه مصطلح تونسي ، وهو ترجمة لما في الفرنسي « Agrege' » .

٧٠ – وجاء في الصفحة (١٤٧) :

«بريزة : الموضع الذي يؤخذ منه التيار الكهربائي» .

أقول : هذه جديدة ولا نعرفها ولم أعلم أنها من مولّدات المجامع اللغوية .

٧١ – وجاء فيها أيضاً :

«برشام مفردها برشامة : أغلفة دقيقة تُحشى بالدواء يبتلعها المريض» .

أقول : ينبغي أن ينص على أنها جديدة مولّدة .

٧٢ – وجاء فيها أيضاً :

«بَرْطَلَ بمعنى رشا ، والبرطيل هو الرشوة» .

أقول : ذكر في المعاجم أنها مولدة عامية ، والفصيح هو الرشوة .

٧٣ – وجاء في الصفحة (١٤٨) :

«بُرْغل : جريش من الحنطة ....» .

أقول : كان ينبغي أن يُنصَّ على أنها حديثة ، وهي تركية في الأصل .

٧٤ – وجاء في الصفحة (١٤٩) :

«بُرقُع : نِقاب تلبسه المرأة .....» .

أقول : والبرقع غير النقاب ولكل منهما خصوصية .

٧٥ – وجاء فيها أيضاً :

«برَّكَ عليه وفيه : دعا له بالبركة» .

أقول : هذا ما لم يُعرف لا قديماً ولا حديثاً .

٧٦ – وجاء فيها أيضاً :

«مبروك : كلمة تقال عند التهنئة بمناسبة سارّة» .

أقول : هذه من عامية أهل مصر ، ثم شاعت بسبب وسائل الإعلام .

٧٧ – وجاء في الصفحة (١٥١) :

«بُرْهة ، حضر المدير بعد بُرْهة قصيرة» .

أقول : إن دلالة «البرهة» على المدة القصيرة هو من العربية الحديثة ، وفي الاستعمال القديم أن «البرهة» لا تختص بالقِصَر ، فقد تكون عدة أشهر .

٧٨ – وجاء فيها أيضاً :

«بَرْوَزَ يُبَرْوِز بَرْوَزَة : جعل للصورة برواز أي إطار» .

أقول : هذه عامية وهي دخيلة من التركية والأصل فرنسي.

٧٩ – وجاء في الصفحة (١٥٢) :

«بروفة : تجربة مسرحية ونحوها ....» .

أقول : هي دخيلة ، وأصلها فرنسي ، وينبغي أن يشار إلى هذا .

٨٠ – وجاء فيها أيضاً :

«بزَرَ الحَبَّ : نثره في الأرض ....» .

أقول : كان ينبغي أن يُشار إلى مادة «بَذَر» .

٨١ – وجاء في الصفحة (١٥٣) :

«بزَّ الشخص أقرانه : غلَبهم وفاقهم» .

أقول : كان ينبغي أن يُشار إلى «بذَّ» والكلمتان في باب الإبدال .

٨٢ – وجاء فيها أيضاً :

«بزِلّة بسلّة : بقل زراعي تطبخ قرونه .....» .

أقول : هذه بنية مصرية ، ويقال في غيرمصر كالعراق وسورية «بازليا» مثل فاصوليا .

٨٣ – وجاء في الصفحة (١٥٤) :

«بَسُطَ المرء : كان ساذجاً بسيطاً» .

أقول : هذا استعمال جديد في مادة «بسط» .

٨٤ – وجاء في الصفحة (١٥٧) :

«بشكير ج بشاكير : منشفة كبيرة» .

أقول : كلمة تركية أو شكت أن تزول .

٨٥ – وجاء فيها أيضاً :

بَشام : شجر طيب الرائحة والطعم يُستاك به» .

أقول : هذا من الكلم القديم ، والواضح في منهج أصحاب «المعجم» التخفف من الكلم الغريب القديم .

وقد يبدو غريباً أن يشتمل «المعجم» على «البشام» هذا وعلى «البسترة» أي اتباع طريقة باستور الفرنسي ، وعلى

«البروفة» وعلى «البار» وغير ذلك .

٨٦ – وجاء في الصفحة (١٥٨) :

«بَصْبَصَ الشخص للمرأة : نظر إليها نظرات غزل» .

أقول : هذه عامية ضيقة ، فقد يستعملها جماعة في إعرابهم الدارج ولا تعرفها جماعة أخرى . والذي في فصيح العربية : بصبَصَ الكلب أي حرّك ذنَبه .

٨٧ – وجاء فيها أيضاً مادة «بصر» :

أقول : وليس فيها «بَصَّرَ» بالشيء أي أبصَرَه .

٨٨ – وجاء فيها أيضاً «البصرة» :

«تأسّست سنة ١٧هـ ....» .

أقول : والصواب : أُسِّسَت ....

٨٩ – وجاء في الصفحة (١٥٩) :

«بَصَمَ الشخص : ختم بطرف إصبعه ....» .

أقول : وهذه عامية حديثة ارتُقِي بها إلى الفصيحة المعاصرة . والذي في فصيح العربية . الفعل «وَسَم» . وقد يكون أصل «بَصَمَ» من «وَصَمَ» وهذه الأخيرة غلب عليها ما هو عيب وعار ونقص .

٩٠ – وجاء في الصفحة (١٦٦) :

«بعيد وجمعه بُعَداء وللعاقل بعيدون ...» .

أقول لم يُعرف في العربية أن بُعَداء لغير العاقل ، ولم يَنُصَّ عليه أحد من اللغويين .

٩١ – وجاء فيها أيضاً :

«بَعْل وجمعه بِعال وبعول وبعولة ....» .

أقول : بِعال هو على القياس ، ولكنه لم يُسمَع .

٩٢ – وجاء في الصفحة (١٦٧) في مادة بغداد :

«المدرسة البغدادية إحدى مدارس النحو العربي ...» .

أقول : لم نقف على هذه المدرسة ، ولا عرفنا نحواً اختصت به خالف نحو البصريين والكوفيين .

٩٣ – وجاء في الصفحة (١٦٨) :

«بُقْجَة : صُرّة توضع فيها الثياب» .

أقول : وهذه عامية أوشكت أن تزول ، وهي دخيلة فارسية .

٩٤ – وجاء فيها أيضاً :

«بقسماط : خبز محمّص» .

أقول : لا وجود لهذه الكلمة «الدخيلة» في عصرنا ، بل كنا نراها في كتب الأدب في القرون المتأخرة .

٩٥ – وجاء في الصفحة (١٦٩) :

« الفعل " تَبَقّى " لازم ....» .

أقول : وهو متعدٍّ في العربية وقد ذُكر ذلك في كتب اللغة.

٩٦ – وجاء فيها أيضاً :

«تَبقية مصدر بَقّى .....» .

أقول : ولم يرد الفعل «بقّى» في مادة «بقي» .

٩٧ – وجاء في الصفحة (١٧٣) :

«بَلَعَ يبلَعُ بَلْعاً ......» .

أقول : والصواب : بَلِعَ ، بكسر اللام ، والفعل مثل عَلِمَ يعلَم

٩٨ – وجاء في الصفحة (١٨٢) :

«أغلقت الشرطة هذا المنزل لأنه كان مباءة للرذيلة» .

أقول : جعل أصحاب «المعجم» «المباءة» خاصة بالرذيلة ، وكذلك هو الشائع في العربية المعاصرة . غير أن من العلم أن هذا الاختصاص قائم على الجهل بالأصول ، فالمباءة مرجع الشيء. وكان يقال : فلان مباءة العلم .

٩٩ – وجاء في الصفحة (١٨٩) :

«استبيان : استطلاع المعلومات وفقاً لصيغة معيّنة ...» .

أقول : شاع استعمال «استبيان» لإفادة هذا الغرض ، ولم يكترث المستعملون له أنه بناء خطأ ، وذلك لأن مصدر «استبانَ» هو «استبانة» .

١٠٠ – وجاء في الصفحة (١٩١) الكلام على «التاء» :

أقول : وقد ذكر المحرر استعمالات التاء كتاء التأنيث وتاء القسم وغير ذلك ، وفاته أن يذكر «تاء العُجمة» وهي التاء في : «ملائكة» و «أساورة» ونحو ذلك .

١٠١ – وجاء في الصفحة (١٩٢) :

«تابو : تحريم القيام بأفعال بعينها أو استخدام (أراد استعمال) أشياء أو ألفاظ معيّنة خشية التعرّض للأذى أو لحظر التقاليد استعمالها ....» .

أقول : لا نعرف هذه الكلمة لا في العربية القديمة ولا المعاصرة . وكأن المحرّر سمعها لدى المتشبّثين بالكلمات الأجنبية فأثبتها في «المعجم» وهي من الفرنسية « Tabot » .

١٠٢ – وجاء فيها أيضاً :

«تاكسي أو تكسي : سيارة أجرة .....» .

أقول : على شيوع الكلمة في كثير من اللغات ، فليس ذلك بموجب إلى أخذها ، وسيارة الأجرة تغني عنها .

١٠٣ – وجاء في الصفحة (١٩٦) في مادة «ترب» :

«وجد النبي محمد في مكة تربة خصبة لدعوته» .

أقول : ينبغي لصاحب المعجم أن يحترم السياق التاريخي فلا يتحدّث عن مسائل قديمة مختاراً لغة العصر ، فأين عصر الرسول الكريم من «التربة الخصبة» في مجازها الجديد !

١٠٤ – وجاء فيها أيضاً :

«تُرَبي : من يقوم على شؤون المقابر ....» .

أقول : هذا مما لا نعرفه لا قديماً ولا حديثاً .

١٠٥ – وجاء في الصفحة (١٩٧) في مادة «ترجم» :

«شارك التراجمة من النساطرة والسريان في نقل الفكر اليوناني إلى العربية» .

أقول : فات المحرر أن النساطرة واليعاقبة هم السريان .

١٠٦ – وجاء فيها أيضاً :

«تُرْس جمعه تروس وأتراس ......» .

أقول : وفات المحرّر تِرَسَة مثل جِحَرة ، ودِبَبة ، وثِيَرة وفِيَلة ، جموع جُحْر ودُبّ وثَور وفيل .

١٠٧ – وجاء في الصفحة (١٩٨) :

«تَريكة : العانس ....» .

أقول : وفاته أن «التريكة» هي البيضة أيضاً .

١٠٨ - وجاء في الصفحة (٢٠١) :

«تلباثي : توارد فكرة على خاطري شخصين متباعدَين في وقت واحد» .

أقول : وهذا مما لا نعرفه في العربية لا قديماً ولا حديثاً .

كلمة أخيرة

وبعد ، فهذه إلمامة موجزة بهذا «المعجم» عرضت فيها لما ورد في «المقدمة» الطويلة ، ثم أتبعته بوقفات على الأحرف الثلاثة الهمزة والباء والتاء ، وما كان لي فيها من فوائد . ولو أني واصلت المسيرة لكان لي من ذلك كتاب برأسه ، ولكني آثرت هذا الموجز ليكون دليلاً على ما أنجزه أصحاب هذا «المعجم» في هذه الصنعة اللغوية .

الهوامش

(١) لا أريد أن أعرض لمصطلح «الساميين» و «السامية» على شيوعه لغموضه وبعده عن العلم .

(٢) أقول : جرياً على إثبات «أجزاخانة» في هذا «المعجم» كان على محرر هذه المادة أن يثبت «عَبْخانة» بمعنى «دار السلاح» ، و «خستخانه» بمعنى المستشفى ، وكل هذا عاميّ دخيل ذهب أكثره .

(٣) وأرى أن الاسم الصحيح «أسَد الغابة» بإفراد كلمة «أسَد» لا «أُسْد الغابة» ، وتأويل هذا : أن «الكتاب» فريد في معرفة الصحابة ، وأنه يغني عن غيره كالأسَد في الغابة ، وليس «الأُسْد» بالجمع لأنه لا يليق أن يدعو الصحابة الكرام بالأُسْد .